الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحرب 2024 على لبنان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

UNDP

منظمة العمل الدولية

يونيسف

برنامج الموئل

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحرب 2024 على لبنان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهار البلدان كرامة الإنسان

UNDP

منظمة العمل الدولية

يونيسف

برنامج الموئل

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: UNICEF/UNI655532/Photographer- Ramzi Haidar.

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL6.GCP/2025/2
PDF ISBN: 9789211543506
2500251A

شكر وتقدير

التقرير هو حصيلة جهد مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بتوجيه عام من الأمينة التنفيذية رولا دشتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوجيه عام من المدير الإقليمي للدول العربية عبد الله الدردري. وساهم أيضاً في التقرير كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية، وموئل الأمم المتحدة. واستفاد التقرير من توجيهات رئيس مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات في الإسكوا، طارق العلمي، والممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بليرتا أليكو.

المؤلّفون:

الإسكوا: يوسف شعيتاني، رئيس قسم النزاعات والتنمية؛ ويان غاسكا، موظّف للشؤون الاقتصادية؛ وحسن حميّة، موظف معاون للشؤون الاجتماعية؛ ونانسي زريق، مساعدة إدارية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: كوثر دارا، خبيرة اقتصادية أولى؛ وسارة زين الدين، خبيرة اقتصادية؛ وجوزيف شديد، موظّف معاون للشؤون الاقتصادية والسياساتية.

منظمة العمل الدولية: آية جعفر، أخصائية في اقتصاد العمالة.

اليونيسف: ياسمين إبراهيم، أخصائية في السياسات الاجتماعية؛ وخليل داغر، أخصائي في السياسات الاجتماعية؛ وجميل الخوري، مسؤول البحوث والتحليل.

موئل الأمم المتحدة: نانور كاراجوزيان، خبير في التحليل والتنمية الحضرية.

خبراء المراجعة الإقليميون:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: جورج رولاند جراي، رئيس وحدة المشاركة الاستراتيجية وكبير الاقتصاديين؛ ومحمد هادي بشير، المكتب الإقليمي للدول العربية، مستشار للمبادرات الاستراتيجية؛ وتوفيق راجحي، المكتب الإقليمي للدول العربية، كبير المستشارين الفنيين؛ وتهمينة أختر، المكتب الإقليمي للدول العربية، مستشارة استراتيجية أولى؛ وعدنان مزارعي، المكتب الإقليمي للدول العربية، مستشار اقتصادي.

الرسائل الرئيسية

بدأت حرب 2024 على لبنان وهو لا يزال **تحت وطأة ست سنوات من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية،** وعقود من التحديات السياسية والأمنية والإدارية.

ألحقت الحرب **دماراً هائلاً بلبنان،** إذ كان عدد الغارات الجوية الإسرائيلية، من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، من **الأعلى عالمياً في القرن الحادي والعشرين.**

انخفضت معدلات العمالة في القطاع الخاص بنسبة 25 في المائة، وخسرت حوالي 29 في المائة من الشركات المتضررة من الحرب **جميع العاملين لديها.**

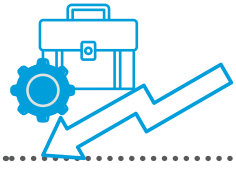

أشارت نتائج مسح للشركات ولأنشطة سبل العيش إلى أن **15 في المائة** منها **تعطلت بشكل دائم، و21 في المائة بشكلٍ مؤقت؛** وظلّت **24 في المائة** من الشركات **مغلقة** بعد وقف إطلاق النار في المناطق الأكثر تضرراً.

واجه حوالي **500,000 طالب انقطاعاً كبيراً عن التعليم،** وظل **69 في المائة من الأطفال خارج المدرسة** حتى وقف إطلاق النار.

بلغت معدّلات **تغذية الأطفال** في لبنان مستويات حرجة، لا سيما في محافظتي بعلبك-الهرمل والبقاع، حيث يعاني أكثر من **51 في المائة** و**45 في المائة** من الأطفال دون سن الثانية على الترتيب من **فقر غذائي شديد.**

4

© UNDP/Rana Sweidan

انخفض ترتيب لبنان على دليل التنمية البشرية، نتيجة للأزمات المتداخلة، **إلى مستويات عام 2010،** في تراجع بنحو 14 عاماً.

يُتوقَّع، في حال تنفيذ الإصلاحات اللازمة، أن يبلغ **الناتج المحلي الإجمالي** للبنان **46.9 مليار دولار** في عام 2030. ومع ذلك، سيظل أقل بنسبة **8.4 في المائة** من الرقم القياسي المسجّل في عام 2017 البالغ 51.2 مليار دولار قبل الأزمة المالية.

يتطلّب التعافي السريع والمستدام إعطاء الأولوية للعوامل التمكينية الرئيسية، وتمهيد الطريق أمام نمو اقتصادي صحي، وإنشاء نُظُم حماية اجتماعية قوية، وإصلاح القطاع المالي. ويتطلّب أيضاً استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية من خلال تحسين الحوكمة وتقديم الخدمات، وتحسين الوصول إلى البنية الأساسيّة الحيوية.

موجز تنفيذي

© UNICEF/UNI652756/photographer - Ramzi Haidar

موجز تنفيذي

أضافت الحرب التي اندلعت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مستوىً آخر من التعقيد إلى الأزمات المتعددة التي ألمّت بلبنان على مدى السنوات الست الماضية. وخلّفت الحرب آثاراً شديدة على الناس والمجتمع والمؤسسات، وأدّت إلى خسائر بشريّة واجتماعية واقتصادية فادحة ودمار مادي كثيف.

التكاليف البشريّة

أفادت وزارة الصحة العامة في كانون الثاني/يناير 2025 بأن الحرب أودت بحياة 4,285 شخصاً، 27 في المائة منهم من النساء والأطفال. وبلغ عدد المصابين بجروح خطيرة نحو 17,200 شخصاً، منهم 1,479 طفلاً و2,890 امرأة. وتسببت الهجمات المباشرة على المستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف في مقتل 241 شخصاً وإصابة 295 آخرين من الطاقم الطبي وشبه الطبي. وهجّرت موجات العنف 1.2 مليون مدني خلال أيام معدودة. وقد رجع العديد منهم إلى الديار فور إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، باستثناء 98,994 نازحاً بسبب انعدام الأمن المستمر ودمار البنى الأساسيّة. ومن المتوقع أن يواجه نحو 1.6 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

الدمار المادي

حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، تسبّبت الحرب بأضرار جسيمة في رأس المال المادي، شملت 90,076 من الأصول، توزّعت بين منازل وشركات وبنى أساسيّة حيويّة، 23,489 منها دُمّرت بالكامل. وقد لحق الضرر الأكبر بقطاع الإسكان حيث بلغ عدد الوحدات المتضررة 59,577 وحدة، أصبح 29 في المائة منها غير قابل للسكن. كذلك أصيبت الأصول التجارية والزراعيّة بدمار هائل، فبلغ عدد المؤسسات التجارية المتضررة 14,748 مؤسسة، وعدد الأصول الزراعية المتضررة 14,762. كذلك تعرض لأضرار جسيمة ما لا يقل عن 989 من المرافق الحيويّة، بين مستشفيات ومدارس وطرق ومحطات لمعالجة المياه. وتعرّض ما مجموعه 63,962 مبنى (229,125 وحدة) لدمار جزئي أو كلّي في محافظات الجنوب، والنبطية، وبعلبك-الهرمل، والبقاع، وبيروت، وجبل لبنان. وسجلت النبطية أكبر عدد من المباني المدمرة أو المتضررة، بلغ 31,451 مبنى، تليها محافظة الجنوب حيث بلغ العدد 17,842 مبنى. واستهدفت الهجمات البنية الأساسية للمياه، فألحقت أضراراً بحوالي 34 مرفقاً، فتعطّلت إمدادات المياه لأكثر من 400,000 شخص.

الانهيار الاقتصادي

تكبّدت القوّة العاملة وقطاع الأعمال في لبنان خسائر فادحة. فقد انخفضت معدلات العمالة بنسبة 25 في المائة في القطاع الخاص. وكانت أكبر الخسائر في المناطق المستهدفة بالقصف، حيث خسر 36 في المائة من العاملين سبل رزقهم، أي أكثر من ضعف النسبة المسجّلة في المناطق غير المتضررة. وحتى بعد وقف إطلاق النار، لم يكن التعافي متكافئاً. فبحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، كان 24 في المائة من العاملين لا يزالون بلا عمل في المناطق الأكثر تعرّضاً للقصف، مقابل 7 في المائة في المناطق الأخرى. وكانت الخسائر في صفوف القوى العاملة من النساء أكبر منها في صفوف الرجال بعد وقف إطلاق النار، إذ توقفت 18 في المائة منهنّ عن العمل مقابل 12 في المائة من الرجال. ولم تقتصر الخسائر على

فرص العمل، إذ تكبّد الذين استمروا في العمل خسائر كبيرة في الدخل: فقد تراجع دخل 35 في المائة منهم، كما تراجع متوسط الدخل الإجمالي في البلد بنسبة 15 في المائة.

وكانت وطأة الحرب شديدة جداً على قطاع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكّل العمود الفقري للاقتصاد اللبناني (90 في المائة من مجموع الشركات). تتركز هذه الشركات في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وقد طالتها تداعيات القصف المباشر، ونزوح القوة العاملة، وانهيار سلسلة الإمداد، وتدمير البنية الأساسية. وتكبّد أكثر من نصف هذه الشركات (55 في المائة) أضراراً في المباني، 50 في المائة منها شركات صناعية. وسجّلت محافظة النبطية أعلى نسبة من المباني التجارية التي دمرت بالكامل، بلغت 31 في المائة، تليها محافظة الجنوب بنسبة 23 في المائة. ونتيجةً للحرب، توقفت حوالي 15 في المائة من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم عن العمل بشكل دائم، وجمّدت 75 في المائة أعمالها.

وتضررت قطاعات رئيسية في الاقتصاد، هي السياحة والزراعة والصناعة. وفي عام 2024، أشارت التقديرات إلى أن حصة السياحة من الاقتصاد انخفضت إلى 5.5 في المائة.

وكانت الزراعة، التي تمثل حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبنان، من أكثر القطاعات تضرراً. فقد ألحق القصف واستخدام المواد الكيميائية، بما فيها الفسفور الأبيض، دماراً وأضراراً بما مجموعه 2,193 هكتاراً من الأراضي، من ضمنها 1,917 هكتاراً من الغابات و275 هكتاراً من الأراضي الزراعية. وأتت الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية على 134 هكتاراً من بساتين الزيتون، و48 هكتاراً من بساتين الحمضيات، و44 هكتاراً من مزارع الموز، و15 هكتاراً من أشجار الفاكهة الأخرى.

وأرغمت الحرب المزارعين على ترك أكثر من 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية في محافظتي النبطية والجنوب. وتكبّد المزارعون خسائر كبيرة في الدخل جرّاء تعذّر حصاد المحاصيل، ولا سيّما في أقضية مرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا والنبطية، حيث أفادت التقارير بأن المحاصيل تقلّصت بنسب 84 في المائة و75 في المائة و70 في المائة و62 في المائة على الترتيب. وخسر قطاع الثروة الحيوانيّة 10 في المائة من رؤوس الماشية في محافظتي الجنوب والنبطية، وبيع حوالي 30 في المائة منها بأسعار متدنّية.

تعرّض قطاع الصناعة لضربة قوية، إذ لم تُعاود سوى 22 في المائة من الشركات نشاطها الطبيعي بعد وقف إطلاق النار، بينما أغلقت 13 في المائة نهائياً، واستأنفت 45 في المائة العمل بقدرة محدودة. وفي المناطق الأكثر تضرراً، أغلقت 70 في المائة من الشركات، وعملت 18 في المائة فقط بشكل جزئي. وبعد الهدنة، بقيت 24 في المائة من المعامل مغلقة، واستأنفت 20 في المائة العمل جزئياً، و56 في المائة بالكامل.

ومن أبرز عواقب الحرب خسارة رأس المال البشري، إذ أفادت 29 في المائة من الشركات المتضررة التي شملها المسح بأنها خسرت جميع العاملين لديها. وتتركز أولويات 80 في المائة من هذه الشركات في الحصول على التمويل، تليه الطاقة الميسورة الكلفة (40 في المائة)، ثم الوصول إلى الأسواق (35 في المائة)، فإعانات دعم الأجور (25 في المائة).

وتراجع ترتيب لبنان حسب دليل التنمية البشرية إلى مستويات عام 2010، نتيجة الأزمات المتعددة، أي 14 عاماً إلى الوراء. ومنذ بدء الأزمة في 2019، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من 2.7 مليار دولار في 2018 إلى 0.58 مليار دولار في 2023، ومن المتوقع أن تؤدي الحرب إلى مزيد من التراجع في تدفقات رأس المال.

الأزمة التعليميّة

بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، كانت 769 مؤسسة تعليم قد تحوّلت إلى مراكز إيواء بسبب النزوح الناجم عن الهجمات العسكرية، بما فيها 523 مدرسة رسمية، و84 مركزاً للتدريب المهني، وعدة فروع للجامعة اللبنانية. وأُغلقت نحو 400 مدرسة نتيجةً للقصف المستمر. ومع أنّ بعض مؤسسات التعليم فتح أبوابه مجدّداً بعد وقف إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر، كانت 64 مؤسسة لا تزال تُستخدم كمراكز إيواء في كانون الأول/ديسمبر 2024، منها 19 مدرسة.

وقد أثر النزوح بشدة على استمرارية التعليم، إذ نزح حوالي 500,000 طالب، و18,792 معلماً في المدارس الرسميّة، و16,798 معلماً في المدارس الخاصة. ومع تحوّل مؤسسات التعليم إلى مراكز إيواء، تعطّل تعلّم عدد كبير من الطلاب، وأصبح 69 في المائة من الأطفال خارج المدرسة. ولم يعد 31 في المائة من التلاميذ إلى مدارسهم بعد توقف الأعمال القتالية. ويساور 85 في المائة من الأهل قلق بشأن مستقبل أطفالهم التعليمي. وتوقّف التعليم يعرّض الأطفال للاستغلال، ولا سيّما لتشغيلهم في أعمالٍ خطرة.

الطريق إلى التعافي

يبيّن التقرير كيف يمكن أن يحفّز الانتقال السياسي في لبنان، ولا سيّما انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة، إجراء إصلاحات تُعتبر حاسمة بالنسبة للبلد. وقد أعربت رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء عن الالتزام بالتغيير، لكنّ التقدّم الحقيقي يتطلّب اتخاذ إجراءات ملموسة. ويجب أن تكون مكافحة الفساد والنهوض بالوظائف الحكومية الأساسيّة في طليعة الأولويات، ولا سيّما في مجالات التخطيط وصنع القرار، وتوليد الإيرادات، وإدارة المالية العامة، والأمن وسيادة القانون، والحماية الاجتماعية، وآليات الرقابة. وهذه الإصلاحات ضروريّة ليس فقط لتحقيق التعافي بعد الحرب، بل أيضاً لمعالجة الأزمات السابقة للحرب في لبنان.

وتشير التقديرات الاقتصادية للإسكوا إلى احتمال أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 8.2 في المائة في عام 2026 و7.1 في المائة في عام 2027 إذا تحققت الإصلاحات. وعلى الرغم من هذا النمو الكبير، لن يسجّل الناتج في عام 2030 سوى 46.9 مليار دولار، أي أقل بنسبة 8.4 في المائة من الرقم القياسي المسجل في عام 2017 والبالغ 51.2 مليار دولار. ولتحقيق هذا المستوى من الناتج المحلي، يجب تنفيذ برنامجٍ إصلاحيٍّ صارم، يركّز على تحفيز النمو وإعادة بناء مؤسسات الدولة. ويتطلّب ذلك التزاماً سياسياً قوياً، واتساقاً بين حجم الإصلاحات وتسلسلها.

واستعادة الثقة في القطاع المالي شرط أساسي للتعافي الاقتصادي. ويتضمن التقرير توصيات بإعطاء الأولوية لقطاعات اقتصادية محددة، مثل الزراعة والسياحة والبناء والصناعة، لضمان النمو الشامل والعادل.

ويقدّم التقرير اقتراحات بشأن توجيهاتٍ قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ضمن أربعة أولويات في السياسات: (1) استعادة وتحسين وظائف وقدرات الدولة على جميع المستويات الإدارية لإعادة تأسيس الحوكمة المحلية والمركزية، ودعمها، وتثبيت الاستقرار الاجتماعي؛ (2) تحفيز التعافي الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية المحدّدة الأهداف، وتعافي النُّظُم الغذائية لتوليد فرص عمل لائقة، واستعادة ثقة الشركات بالاقتصاد، وتشجيع ريادة الأعمال؛ (3) ضمان تقديم خدمات أساسية أكثر كفاءة واستدامة مع تعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية الوطنية؛ (4) تعافي النُّظُم البيئية. ويتطلب تنفيذ هذه الأولويات الناشئة وتذليل التحديات الهيكلية تمويلاً كبيراً يمكن تأمينه من تعبئة الإيرادات المحلية، واستثمارات القطاع الخاص، والمساعدة الإنمائية الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

المحتويات

شكر وتقدير 3
الرسائل الرئيسية..... 4
موجز تنفيذي..... 7
الأهداف والمنهجية..... 14

1. المعلومات الأساسية والسياق 16

2. موجز عن الحرب: الهجمات والذخائر غير المنفجرة 24

3. الخسائر البشرية والنزوح..... 28

ألف. لوفيات والإصابات..... 28
باء. النزوح..... 30

4. تقييم الأضرار..... 32

البنية الأساسيّة الحيوية..... 37

5. الأثر البشري والاجتماعي 40

ألف. فقر الدخل، وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية 40
باء. تشوّهات في سوق العمل: خسارة سبل الرزق والدخل..... 42
جيم. تعطل الوصول إلى التعليم..... 47
دال. تعطل الوصول إلى المرافق..... 49
هاء. تراجع في الصحة والصحة العقلية والنظافة الصحية 50
واو. الآثار النفسية والاجتماعية والثقافية لخسارة المنازل والأضرار الجسدية والنزوح..... 52

6. الأثر الاقتصادي..... 56

ألف. السياحة 56

باء. الزراعة والماشية والزراعة المائية والحراجة 59

جيم. التأثير على القطاعات الإنتاجية والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم 63

دال. التجارة والصناعة..... 69

هاء. السياسة النقدية والتدفقات المالية (احتياطي العملات الأجنبية والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر)..... 73

7. التوقّعات الاقتصادية..... 78

ألف. الإصلاحات والنمو الاقتصادي: نتائج النمذجة 78

باء. التعافي الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية: آثار متباينة على لبنان..... 81

جيم. استعادة مستويات الإنتاج ما قبل الأزمة دونها عقبات: منظور تاريخي..... 82

8. توصيات في مجال السياسات: نحو تعاف سريع ومستدام 84

المرفق. ملاحظات منهجية..... 96

الهوامش 98

قائمة الجداول

الجدول 1. الأضرار التي لحقت بالمباني والوحدات حسب مستوى الضرر والمحافظة 33

الجدول 2. تقدير حجم الحطام ووزنه حسب القضاء 34

الجدول 3. توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي ونوع الجنس ومستوى التأثّر 43

الجدول 4. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحسين الوظائف الحكومية وقدرات المؤسسات باعتبارها عوامل تمكينية للتعافي 87

الجدول 5. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحقيق التعافي الاقتصادي وتوليد فرص عمل 88

الجدول 6. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتوفير خدمات أساسية عالية الجودة وتوسيع تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية 92

الجدول 7. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعافي النظام البيئي في لبنان 94

قائمة الأشكال

الشكل 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2015-2024 17

الشكل 2. التضخم السنوي، 2019-2024 17

الشكل 3. الإيرادات الحكومية، 2018-2024 18

الشكل 4. النفقات الحكومية، 2018-2024 18

الشكل 5. التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في لبنان واتجاهاته 19

الشكل 6. الاتجاهات في مؤشرات الحوكمة في لبنان، 1969-2023 21

الشكل 7. عدد الهجمات حسب الأشهر، 2024 24

الشكل 8. توزّع الهجمات على المحافظات في مرحلتي الحرب المضبوطة والتصعيد 25

الشكل 9. عدد الهجمات حسب الأقضية منذ بداية الحرب 25

الشكل 10. حصيلة القتلى في لبنان منذ بدء التصعيد في أيلول/سبتمبر 2024 28

الشكل 11. العدد التراكمي للإصابات منذ 24 أيلول/سبتمبر 2024 29

الشكل 12. كميات الحطام الناتجة عن المباني المدمرة والمتضررة في محافظات مختارة 35

الشكل 13. أنواع الأضرار المبلّغ عنها والناتجة عن الحرب حسب فئات الأصول 36

الشكل 14. عدد المباني المتضررة في محافظات مختارة 36

الشكل 15. توزيع الهجمات التي أثّرت على القطاع الصحي حسب نوع الضرر 38

الشكل 16. وضع العاملين الذين شملهم المسح في المناطق المتضررة من الحرب وفي المناطق غير المتضررة، أثناء الحرب وبعد وقف إطلاق النار 44

الشكل 17. توزيع العاملين حسب نوع الدعم اللازم لاستعادة سبل عيشهم 64
الشكل 18. مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي 65
الشكل 19. حركة المسافرين عبر مطار بيروت الدولي 57
الشكل 20. معدل إشغال الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانون الثاني/يناير 2024 58
الشكل 21. عائدات السياحة في لبنان 95
الشكل 22. توزيع الأراضي الزراعية حسب المحافظة 06
الشكل 23. المناطق المحروقة حسب نوع الغطاء النباتي 16
الشكل 24. الحالة التشغيلية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم 64
الشكل 25. الحالة التشغيلية للشركات أثناء الحرب وبعد وقف إطلاق النار في المناطق المتضررة وغير المتضررة من الحرب 46
الشكل 26. انتقال الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم 56
الشكل 27. تغيّر رواتب العاملين نتيجة للحرب 76
الشكل 28. وصول الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموارد المالية 86
الشكل 29. الشركات التي تحتاج إلى أنواع رئيسية من الدعم من أجل التعافي 96
الشكل 30. الصادرات اللبنانية من الأغذية الزراعية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 71
الشكل 31. الصادرات اللبنانية من منتجات النظافة الصحية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 27
الشكل 32. الصادرات اللبنانية من المستحضرات الصيدلانية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 27
الشكل 33. التدفقات الداخلة من التحويلات 47
الشكل 34.احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية 57
الشكل 35. صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر 67
الشكل 36. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو الاستثمار، 2025-2030 79
الشكل 37.الإيرادات والنفقات الحكومية 79
الشكل 38. انحراف نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن خط الأساس في سيناريو الإصلاح، واتجاه معدل البطالة 80

الأهداف والمنهجية

يتضمن التقرير تحليلاً شاملاً لتأثير الحرب على لبنان منذ اندلاعها في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهو يستند إلى مسوح ميدانية أجريت بعد وقف إطلاق النار، وشملت قطاعات منها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وسوق العمل، والأطفال. ووفّرت هذه المسوح بيانات تفصيلية من القاعدة إلى القمة، مكمّلة للتقييم السريع للأضرار والاحتياجات على المستوى الكلي.

وهذا التحليل الشامل الذي يقدمه التقرير من شأنه أن يدعم جهود الحكومة في وضع خطة للتعافي المباشر، ويوجه الإصلاحات الطويلة الأجل لمعالجة التحديات الهيكلية التي يواجهها البلد. فهو يتناول تأثير الحرب على مختلف القطاعات، من الأضرار المادية التي لحقت بالبنية الأساسيّة والنُّظُم الاقتصادية، إلى الآثار العميقة على الحياة وسبل العيش والنسيج الاجتماعي. ويقيّم التداعيات على الاقتصاد الكلي، ويسلّط الضوء على كيفية تأثير الحرب في تأجيج التحديات القائمة وتعميق مواطن الضعف في المجتمع والاقتصاد. واستناداً إلى هذا التحليل، يقدّم التقرير توصيات في السياسات في الأجل القصير والمتوسط والطويل يمكن أن تُبنى عليها جهود التعافي.

والتقرير هو حصيلة جهد مشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). وقد أعد بعد وقف إطلاق النار. وهو يعطي صورة عن الوضع حتى التاريخ الظاهر على صفحة الغلاف. ويعتمد التحليل على عدة مصادر: (1) البيانات الأولية التي جمعها كلّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (كانون الأول/ديسمبر 2024 - كانون الثاني/يناير 2025)، ومنظمة العمل الدولية حول العاملين والشركات في القطاع الخاص (كانون الأول/ديسمبر 2024)، واليونيسف (بين كانون الأول/ديسمبر 2024 وشباط/فبراير 2025)؛ (2) تحليل صور الأقمار الصناعيّة لأضرار المباني وتقدير كميّة الحطام لموئل الأمم المتحدة والشركاء، ومنهم مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل والجامعات الشريكة؛ (3) مراجعة مكتبية للبيانات والمصادر المتاحة التي جمعتها الوكالات الشريكة. واستكمل التحليل بمقابلات غير رسمية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتقييمات قطاعية محددة.

المعلومات الأساسية والسياق

1

© UNICEF/UN655537/photographer - Ramzi Haidar

1. المعلومات الأساسية والسياق

واجه لبنان، على مدى العقدين الماضيين، تحديات هائلة: فترات من الانكماش الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، واضطرابات اجتماعية، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة للصراع في الجمهورية العربية السورية. وجهد لبنان، على مدى السنوات الست الماضية، للتصدي لأزمات متعددة الأوجه وصدمات كثيرة: العدد الكبير من اللاجئين الذين هربوا إليه، والحدود غير المنضبطة مع الجمهورية العربية السورية التي زادت التجارة غير المشروعة، وجائحة كوفيد-19، وانفجار مرفأ بيروت، والأزمة الاقتصادية، وانهيار القطاع المصرفي، والجمود السياسي منذ الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2022. وقد اشتدّت هذه التحديات بسبب ضعف المؤسسات وارتفاع مستويات الفساد وقصور الخدمات العامة، فتدهورت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. وحال الجمود السياسي دون التصدّي بفعاليّة للأزمات. وسرعان ما أشعل اندلاع حرب غزة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 صراعاً عند الحدود الجنوبية، كان له تأثير كبير على البلد، لا سيما على المناطق المجاورة. وفي أيلول/سبتمبر 2024، تصاعدت العمليات العسكرية وتوسّعت لتؤثر على لبنان بأكمله، وزادت من تعقيد الأزمة العميقة والمتعددة الأوجه التي استفحلت فيه على مدى السنوات الست الماضية. وأضيفت إلى الخسائر في الأرواح البشرية والأضرار المادية خسائر اقتصادية واجتماعية هائلة. فكان التأثير المباشر للهجمات خسائر في الأصول ورؤوس المال، ساهمت في تباطؤ اقتصادي أدى إلى تداعيات مالية خطيرة في جميع أنحاء البلد.

وانكمش الاقتصاد اللبناني بنحو 38 في المائة بين عامي 2019 و2024[1]. وقبل تصاعد العمليات العسكرية في أيلول/سبتمبر 2024، كان من المتوقّع أن يواصل النمو الاقتصادي اتجاهاً تصاعدياً، بمعدل يتراوح بين 0.5 في المائة[2] و1.7 في المائة[3]، بعد ست سنوات متتالية من الانكماش الكبير. لكن، نظراً لهول الهجمات وجسامة الأضرار، من المتوقع أن يكون الاقتصاد قد انكمش أكثر في عام 2024، بنسبة تتراوح بين 5.7 في المائة و10 في المائة[4]، وأن يواصل انكماشه بنسبة 2 في المائة إضافية في عام 2025 في غياب الإصلاحات الاقتصادية[5]، وأن تستغرق عودته إلى مسار النمو عدة سنوات. وتوقّع تقرير صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تأثير الحرب، أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 9.2 في المائة مقارنة بسيناريو اللاحرب، على افتراض أنها ستنتهي في أواخر عام 2024. وتوقّع أيضاً استمرار الانكماش الاقتصادي بانخفاض بنسبة 2.28 في المائة في عام 2025 و2.43 في المائة في عام 2026[6].

انخفضت قيمة الليرة اللبنانية انخفاضاً حاداً منذ بداية الأزمة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بنسبة فاقت 98 في المائة بحلول آذار/مارس 2023، وارتفع التضخم إلى مستويات من ثلاثة أرقام على طول 44 شهراً متتالية منذ تموز/يوليو 2020، وارتفع بشكل تراكمي بنسبة زادت عن 6,300 في المائة منذ بداية الأزمة. أدى هذا الاتجاه التضخمي الطويل إلى تآكل القيمة الحقيقية للدخل وإضعاف القوة الشرائية، لا سيما بين ذوي الدخل المنخفض والثابت وموظفي القطاع العام. وفي الربع الثاني من عام 2024، بدأ التضخم السنوي يتباطأ فانخفض إلى 51.59 في المائة في أيار/مايو 2024، ثمّ إلى 18.12 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2024، في إشارة إلى تخفيف نسبي لضغوط الأسعار (الشكل 2).

ارتفع الدين العام إلى 180 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وسط استمرار اختلالات المالية العامة وعدم اليقين. وتخلّف لبنان أيضاً عن سداد أصل سندات اليوروبوند في آذار/مارس 2020[7]،

ما أدى إلى تقييد وصوله إلى التمويل من أسواق المال. وسيبقى الوضع على حاله حتى اعتماد خطة شاملة لإعادة هيكلة الدين. وأثرت الأزمة الطويلة على الوضع المالي للبلد، فأجهدت الإيرادات والنفقات الحكومية. وانخفضت الإيرادات انخفاضاً حاداً، من 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 6.1 في المائة فقط في عام 2022، وهي من أدنى نسب الإيرادات على مستوى العالم.

الشكل 1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2015-2024 (بالنسبة المئوية)

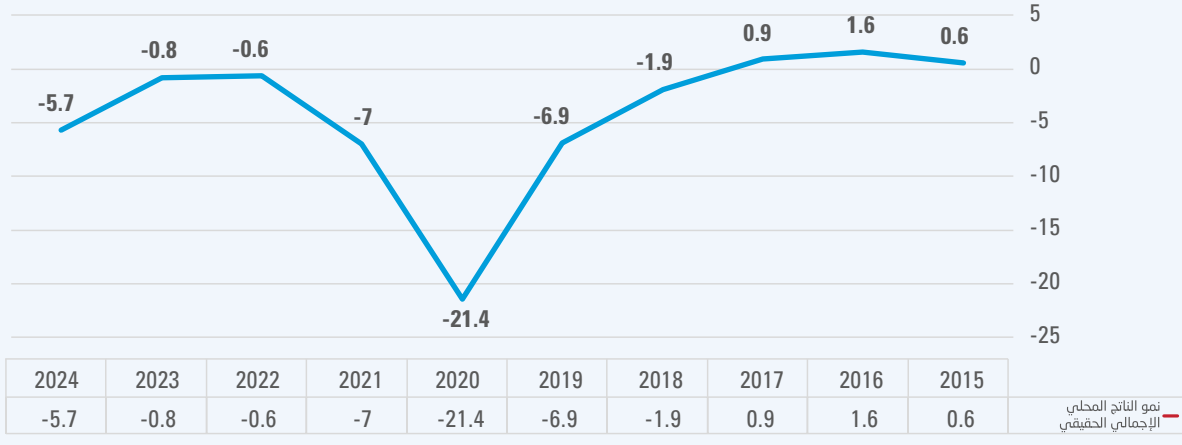

المصدر: World Bank, Lebanon Economic Monitor: Mounting Burdens on a Crisis-Ridden Country, Fall 2024.

الشكل 2. التضخم السنوي، 2019-2024 (بالنسبة المئوية)

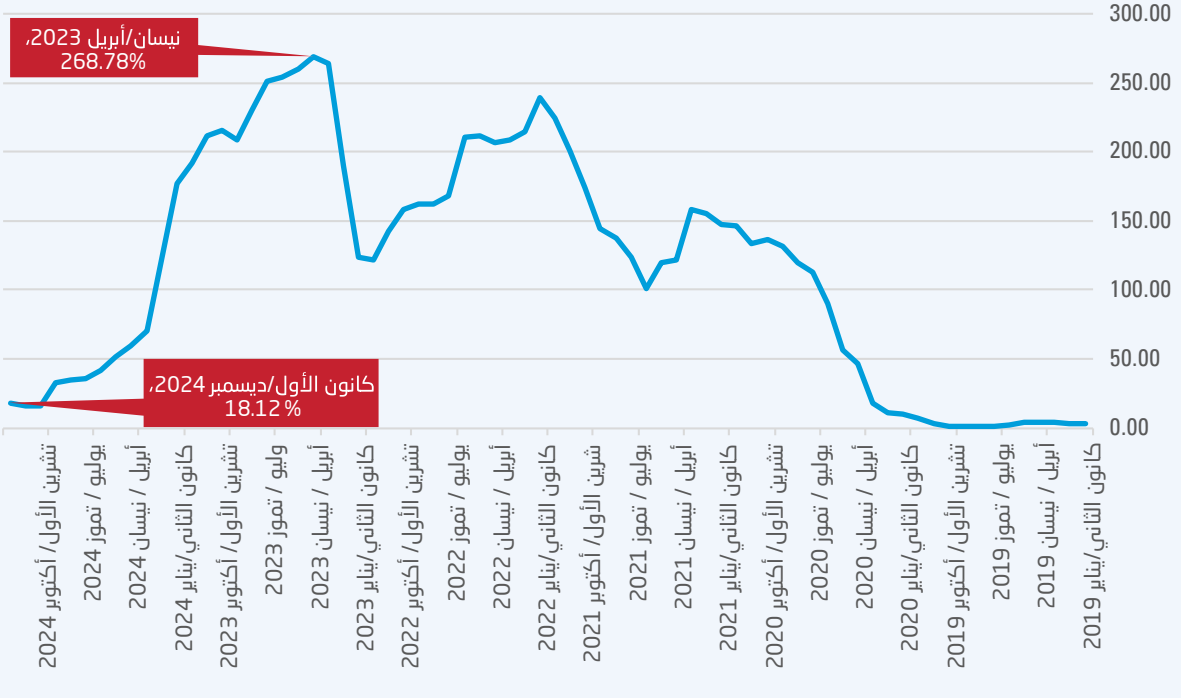

المصدر: إدارة الاحصاء المركزي، حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستجابت الحكومة في عام 2023 باعتماد تدابير تصحيحية مثل تعديل الضرائب والرسوم الجمركية استناداً إلى واقع التضخم وتراجع سعر الصرف. وعلى الرغم من هذه الجهود، تشير البيانات المتاحة لعام 2024 إلى احتمال أن تظل الإيرادات أقل بكثير من مستوى ما قبل الأزمة (الشكل 3)[8].

وسجل الإنفاق العام انخفاضاً حاداً، من 31.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 6.5 في المائة في عام 2021. وقد أدى هذا الانخفاض، الذي يُعزى إلى تدهور سعر الصرف وارتفاع التضخم، إلى تقييد قدرة الحكومة على مواصلة تقديم الخدمات. وعلى الرغم من تحسن الإنفاق تدريجياً منذ عام 2021،

الشكل 3. الإيرادات الحكومية، 2018-2024 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

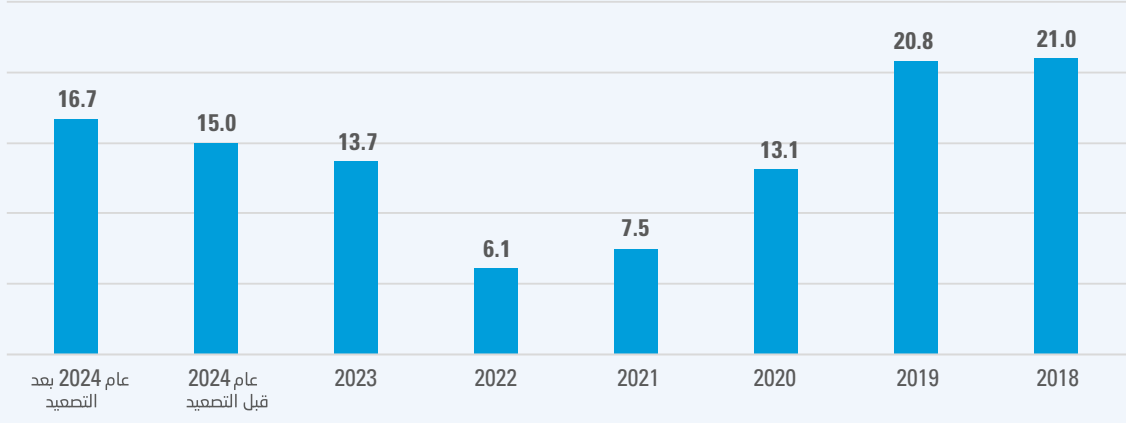

المصدر: World Bank, Lebanon Economic Monitor: Mounting Burdens on a Crisis-Ridden Country, Fall 2024. أرقام عام 2024 هي توقعات تستند إلى بيانات فعلية متوفّرة عن جزء من العام.

الشكل 4. النفقات الحكومية، 2018-2024 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

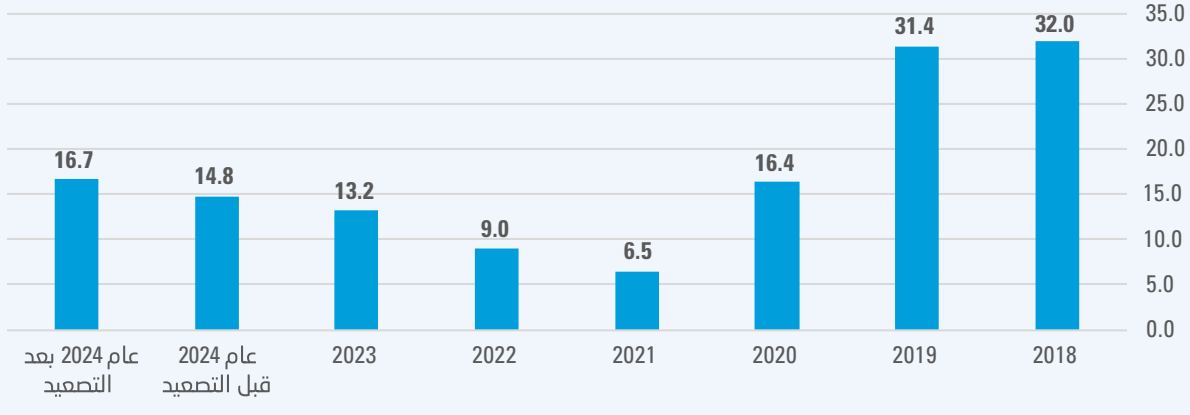

المصدر: World Bank, Lebanon Economic Monitor: Mounting Burdens on a Crisis-Ridden Country, Fall 2024. أرقام عام 2024 هي توقعات تستند إلى بيانات فعلية متوفّرة عن جزء من العام.

أشارت التقديرات إلى بلوغه 16.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، أي أقل بكثير من مستوى ما قبل الأزمة (الشكل 4). ويؤكد الوضع المالي الحالي محدودية القدرة المالية للحكومة على بذل جهود كبيرة للتعافي بالاعتماد على الموارد المحلية. ونظراً للأثر المتوقع على النمو الاقتصادي، لا يتوفّر للحكومة هامش كبير لتوسيع قاعدتها المالية، على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

أدى التدهور في الاقتصاد الكلي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية وإعاقة تقدم البلد على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تتراجع وتيرة هذا التقدم أكثر نتيجة الحرب. ومن أصل 17 هدفاً، يصطدم التقدّم في تحقيق 11 هدفاً بعقبات كبيرة (الشكل 5). وقد حل الركود محل التقدّم في تسعة، منها ما يُعنى بالفقر، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والشراكات، والطاقة، والمياه النظيفة والصرف الصحي، في حين تراجع التقدم في خمسة أهداف تتعلّق بالقضاء على الجوع، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، والمدن والمجتمعات المستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي. وحده الهدف المتعلّق بالصناعة والابتكار والبنية الأساسيّة شهد مساراً إيجابياً، على الرغم من استمرار التحديات.

وسجلت مؤشرات التنمية الاجتماعية في لبنان تراجعاً كبيراً. فازداد الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة التدهور الاقتصادي والنزوح، ليزداد الضغط على نُظُم الحماية الاجتماعية المستنزفة أصلاً.

الشكل 5. التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في لبنان واتجاهاته

المصدر: Sustainable Development Solutions Network, Sustainable Development Report 2024.

وتراجع الأمن الغذائي بشدة، إذ زاد تغيّر المناخ نُدرة المياه وقلّص المحاصيل الزراعية، فضاعف الضائقة الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات الضعيفة. ويواجه القطاع الصحي تحديات هائلة، تشمل الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسيّة، ونقص الإمدادات الطبية، وزيادة الطلب على الرعاية الطارئة. وأدى تدهور الخدمات الأساسية إلى زيادة التعرض للأزمات. وتوقفت معظم محطات معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل، ما صعّب الاستجابة لتفشي الأمراض مثل الكوليرا في المناطق المكتظة بالمجتمعات النازحة. وازدادت المخاطر الصحية على الجهاز التنفسي بفعل رداءة الهواء الناتجة عن الاعتماد على مولّدات الديزل. وتعطّل التعليم مع تدمير العديد من المدارس أو تحويلها إلى مراكز إيواء. وعمّقت الحرب أوجه عدم المساواة بين الجنسين، وعرّضت النساء لمزيد من التهميش الاقتصادي والاجتماعي. كذلك أثرت الحرب على الاستدامة البيئية. فقد أدت الأضرار التي لحقت بالموارد المائية وإدارة النفايات والعمل المناخي والتنوّع البيولوجي إلى زيادة حدة الأزمات القائمة في البلد. فالدمار الذي لحق بالبنى الأساسيّة عطّل مرافق معالجة المياه وعرّض نُظُم إدارة النفايات

©UNICEF/UNI707575/Choufany

للخطر، وازداد التلوّث الناجم عن العمليات العسكرية. ولحقت بالموائل الطبيعية والنُظُم الإيكولوجية الساحلية أضرار مباشرة، جعلت البلد أكثر عرضةً للتأثّر بتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي. وتستمر الظروف الاقتصادية في التدهور، مع خسارة المزيد من فرص العمل، وارتفاع البطالة، واتساع أوجه عدم المساواة، وتوقف تطوير البنية الأساسيّة. ويؤثر نقص الطاقة على النشاط التجاري والحياة اليومية، ولا يزال الاستثمار في الابتكار والصناعات المستدامة محدوداً.

وأعاق غياب الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة التقدم على مسار إرساء السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وأججت الحرب التحديات التي تواجهها الحوكمة فأخّرت تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل، وظلّت الحوكمة ضعيفة، وتآكلت الثقة بالمؤسسات.

والأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها لبنان ناجمة عن عقود من الجمود السياسي والعجز في الحوكمة. فبين عامي 1996 و2023، سجلت مؤشرات الحوكمة انخفاضاً مطرداً (الشكل 6)، في دلالة على تدهور كبير في جودة المؤسسات وأداء القطاع العام. وازداد انتشار الفساد، التحدي الذي يواجهه لبنان منذ أمد طويل فيقوض ثقة الناس وفعالية المؤسسات الحكومية. ويفيد ثلاثة أرباع المواطنين اللبنانيين بأنهم لا يثقون في مؤسساتهم الحكومية. ويظهر تحليل للبيانات الترتيبية المستخلصة من أربع موجات من استطلاعات الباروميتر العربي (في 2013 و2016 و2019 قبل الأزمة، وشباط/فبراير 2024) تراجعاً مطرداً في الثقة في الحكومة والبرلمان[9]. ولم يؤدّ هذا الوضع إلى تسريع الانهيار الاقتصادي فحسب، بل ترك البلد غير مجهز للاستجابة للصدمات المفاجئة، وأخّر عمليات التعافي بشكل كبير.

الشكل 6. الاتجاهات في مؤشرات الحوكمة في لبنان، 1996-2023

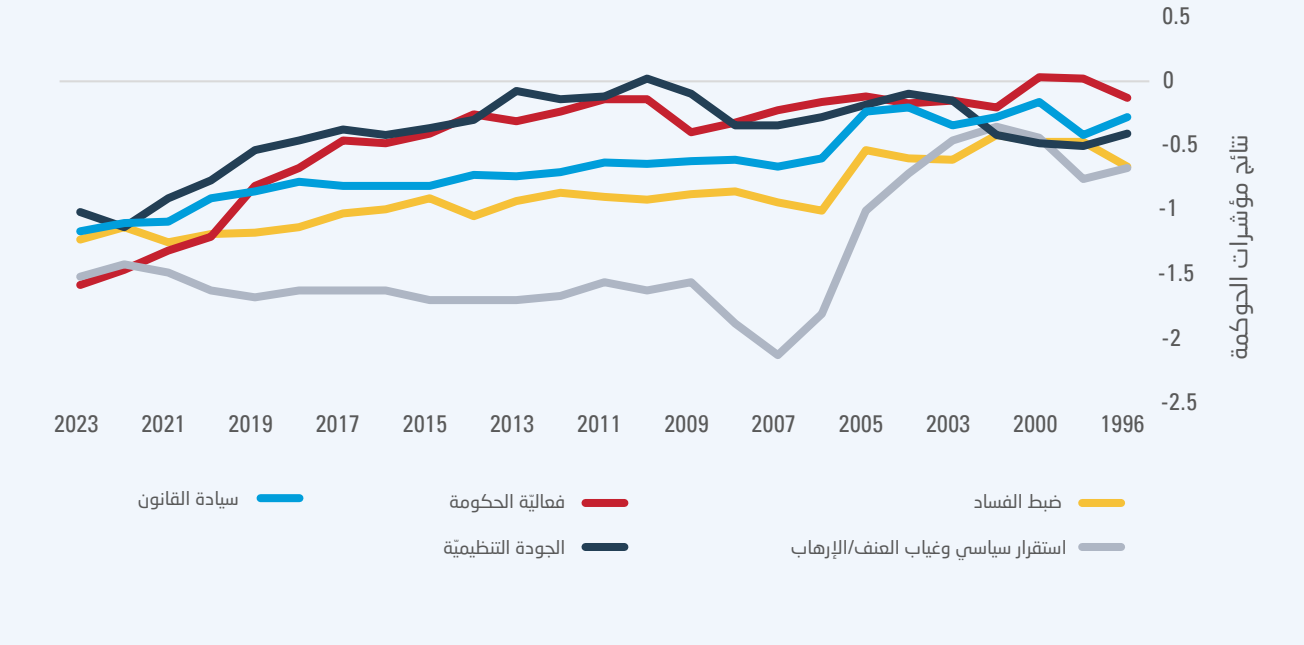

المصدر: World Bank, Worldwide Governance Indicators, accessed on January 2025.

وبين الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أيار/مايو 2022 وأوائل عام 2025، شهد البلد فراغاً في الحوكمة والمؤسسات. فقد تولّت الحكومة تصريف الأعمال، ما أبطأ عمليات صنع القرار. وازداد هذا التباطؤ بعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية السابق في تشرين الأول/أكتوبر 2022، فدخل البلد في مزيد من الجمود السياسي. واستنزفت الأزمة الاقتصادية والمالية الموارد المالية والبشرية لمؤسسات الدولة التي كانت تتكبّد عناءً كبيراً في تنفيذ ولايتها.

وبعد أكثر من عامين من الفراغ، يشكّل انتخاب رئيس الجمهورية، وتعيين رئيس للوزراء، وتشكيل الحكومة السريع، فرصةً لكسر الجمود السياسي الذي طال أمده. ويمكن الاستفادة من الزخم الذي أحدثته هذه التطوّرات ليس فقط للتعافي السريع من آثار الحرب، بل أيضاً للتصدي للتحديات المتجذرة في مجالات الحوكمة والمالية والاقتصاد والبيئة.

وشدد الرئيس المنتخب في خطاب تنصيبه على الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات منهجية في الحوكمة، والإدارة العامة، والسياسة الاقتصادية، لتحقيق الكفاءة وتحسين تقديم الخدمات. وأشار إلى خطط للنهوض بالتعليم، وزيادة الحماية الاجتماعية، وإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب. وأعربت الحكومة أيضاً عن التزامها بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701[10].

© UNICEF/UNI797584/Choufany

موجز عن الحرب: الهجمات والذخائر غير المنفجرة

2

© UNICEF/UNI655547/photographer - Ramzi Haidar

2. موجز عن الحرب: الهجمات والذخائر غير المنفجرة

يمكن تقسيم الحرب التي بدأت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى ثلاث مراحل[11]:

- الحرب المضبوطة (من 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2024). اقتصرت الحرب على مناوشات يومية وتبادل لإطلاق النار، معظمها على طول الحدود الجنوبية.
- تصعيد الحرب (من 23 أيلول/سبتمبر إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). شنّت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق امتدّت إلى مناطق في جميع أنحاء لبنان. تضمنت هذه المرحلة غزواً برياً بدأ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
- وقف إطلاق النار (اعتباراً من 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024). دخل وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً حيّز التنفيذ، ومُدّد لاحقاً حتى 18 شباط/فبراير 2025. ولا يزال وقف إطلاق النار سارياً حتى تاريخ كتابة هذا التقرير، رغم الانتهاكات العديدة المبلّغ عنها.

اشتدت كثافة الهجمات في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 (الشكل 7). وكان عدد الغارات الجوية التي ضربت لبنان بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024 من أعلى الأرقام المسجلة على مستوى العالم في القرن الحادي والعشرين[12].

الشكل 7. عدد الهجمات حسب الأشهر، 2024

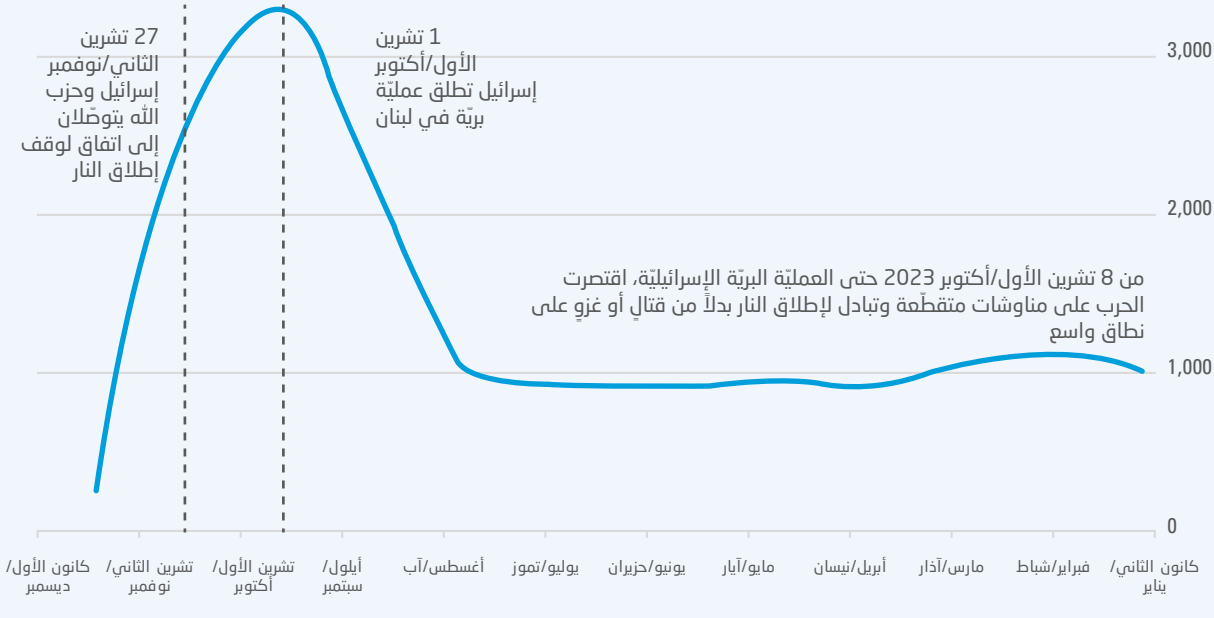

المصدر: Armed Conflict Location and Event Data، accessed on 16 January 2025.
ملاحظة: تغطي «الأحداث» المعارك والغارات الجوية، وإطلاق النار، وأعمال الشغب، والانفجارات، والعنف عن بعد، وأحداثاً أخرى.

الشكل 8. توزّع الهجمات على المحافظات في مرحلتي الحرب المضبوطة والتصعيد

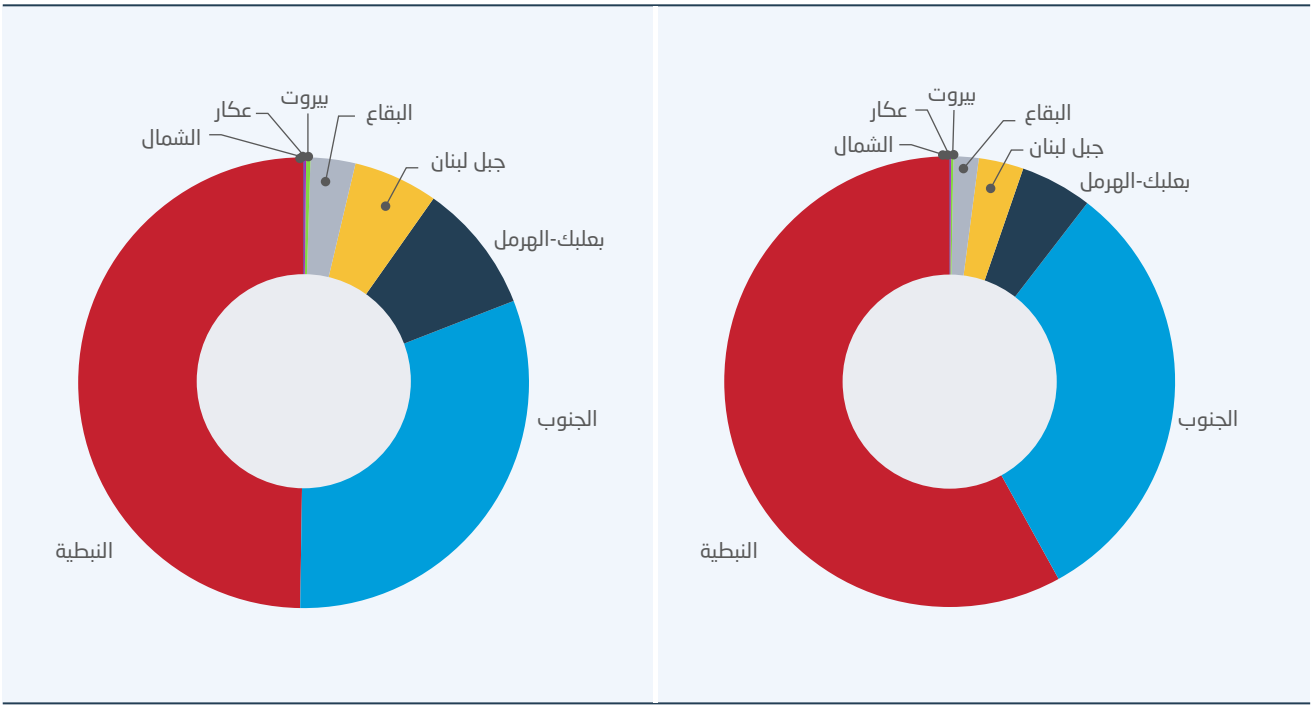

المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية، 2024.
ملاحظة: يمثل الشكل الأيمن مرحلتي «الحرب المضبوطة» و«وقف إطلاق النار»، بينما يظهر الشكل الأيسر مرحلة «التصعيد».

الشكل 9. عدد الهجمات حسب الأقضية منذ بداية الحرب

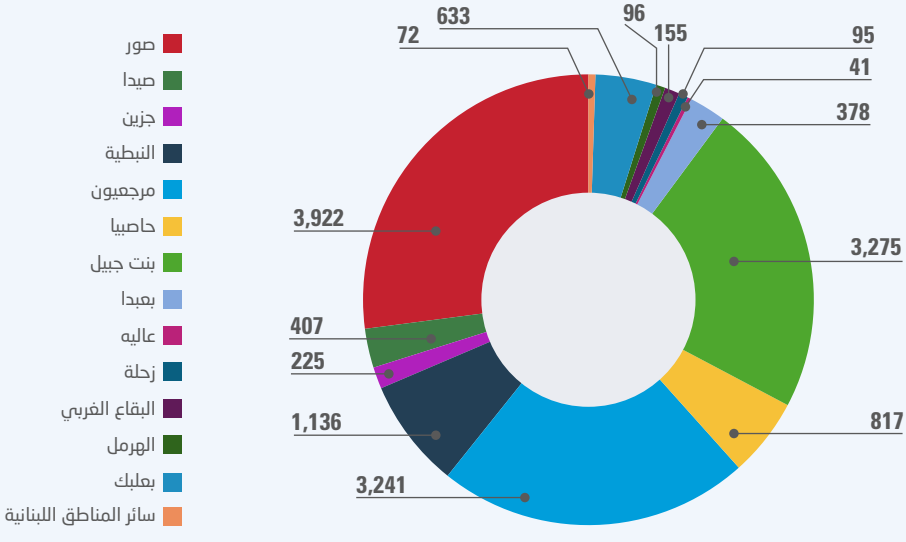

المصدر: التقارير اليومية للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، الأعداد 3-51، للفترة بين 26 أيلول/سبتمبر و6 كانون الأول/ديسمبر 2024.

وشهدت الفترة التي سبقت تصعيد الأعمال القتالية في 23 أيلول/سبتمبر عدداً كبيراً ومتواصلاً من الهجمات كل شهر؛ لكن هذه الهجمات كانت محصورة بالحدود الجنوبية. ومع أنّ وقف إطلاق النار بدأ منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، فقد انتُهك عدّة مرات. وأُبلغ عن قيام إسرائيل بأكثر من 800 انتهاك جوي وبري بين 27 تشرين الثاني/نوفمبر و22 كانون الأول/ديسمبر 2024[13,14].

أجرى المجلس الوطني للبحوث العلمية تحليلاً للعدد الإجمالي للهجمات طيلة الحرب[15]. وخلال مرحلتي الحرب المضبوطة والتصعيد، بلغ العدد الإجمالي للهجمات 14,775 حتى 10 كانون الأول/ديسمبر 2024، شُن أكثر من نصفها بقليل (7,753 هجمة) خلال مرحلة التصعيد. واستهدفت النسبة الأعلى من الهجمات محافظة جنوب لبنان، إذ كان التركيز الأساسي للحرب على طول الحدود الجنوبية (الشكل 8).

يبيّن الشكل 9 إحصاءات مفصلة إضافية عن توزيع الهجمات خلال المرحلتين، وقد تركز معظمها في أقضية بنت جبيل ومرجعيون والنبطية وصور.

ورفعت الحرب مستوى التلوث بالذخائر غير المنفجرة في لبنان، الذي يشكل تهديداً رئيسياً لعودة النازحين خلال فترة وقف إطلاق النار وبعدها، ويؤثّر على سلامة المدنيين، والتعافي الاقتصادي، والبيئة. وتشير أحدث الإحصاءات إلى أنه، بحلول أوائل عام 2025، كانت مساحة 23.2 كيلومتراً مربعاً من الأراضي لا تزال تنطوي على مخاطر، منها حوالي 15.8 كيلومترات مربعة ملوّثة بالألغام، و4.76 كيلومتراً مربعاً بالذخائر العنقودية، و2.73 كيلومتراً مربعاً مصنّفة مناطق خطرة.

3 الخسائر البشرية والنزوح

©UNICEF/UNI684052/photographer - Choufany

3. الخسائر البشرية والنزوح

ألف. الوفيات والإصابات

نتيجة تصعيد الحرب في أيلول/سبتمبر، نشأت أزمة إنسانية تمثلت بارتفاع حاد في عدد الوفيات والإصابات وحالات النزوح. وكانت الخسائر هائلة في صفوف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. واستمر عدد الضحايا في الارتفاع حتى بعد دخول وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي 9 كانون الثاني/يناير 2025، أفادت وزارة الصحة العامة بأن الحرب أودت بحياة 4,285 شخصاً[16]، منهم 292 طفلاً و861 امرأة، شكّلوا 27 في المائة من الوفيات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023[17].

كذلك تسببت الهجمات في وقوع عدد هائل من الإصابات. وحتى 9 كانون الثاني/يناير 2025، كان قد أصيب نحو 17,200 شخصاً، منهم 1,479 طفلاً و2,890 امرأة[18].

الشكل 10. حصيلة القتلى في لبنان منذ بدء التصعيد في أيلول/سبتمبر 2024

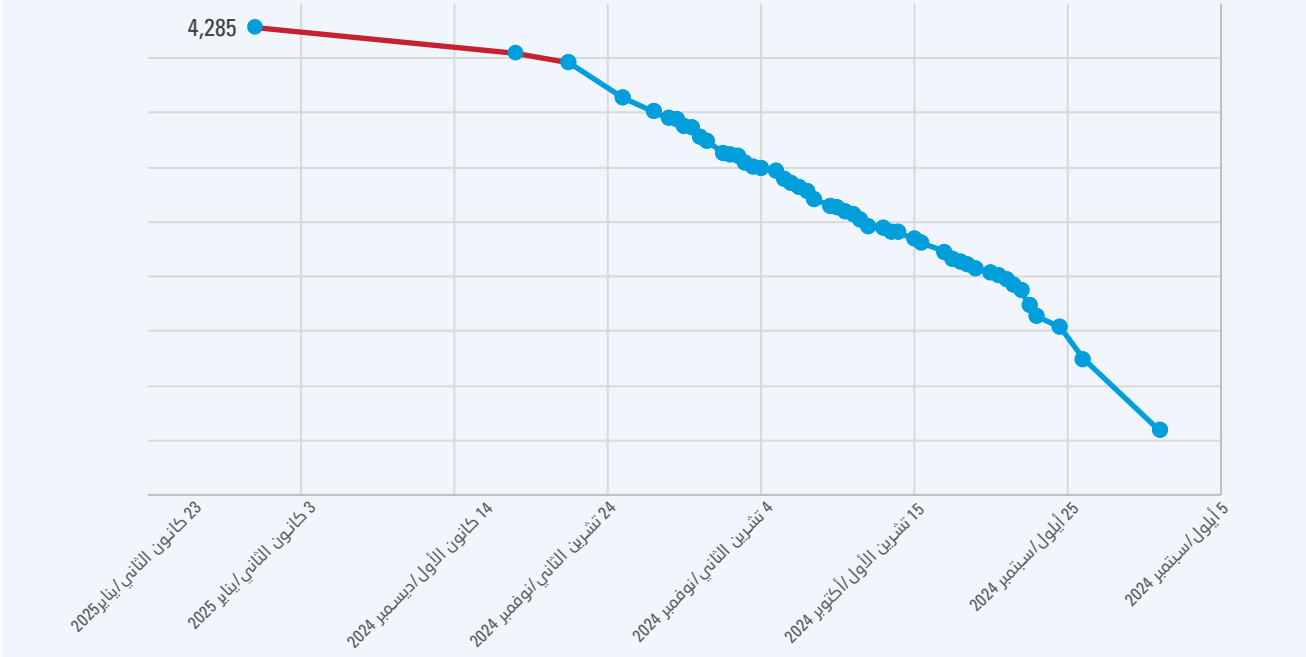

المصدر: التقارير اليومية للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، الأعداد 1-51، للفترة بين 23 أيلول/سبتمبر و6 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ OCHA, Lebanon: Flash Update #54 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 09 January 2025

الشكل 11. العدد التراكمي للإصابات منذ 24 أيلول/سبتمبر 2024

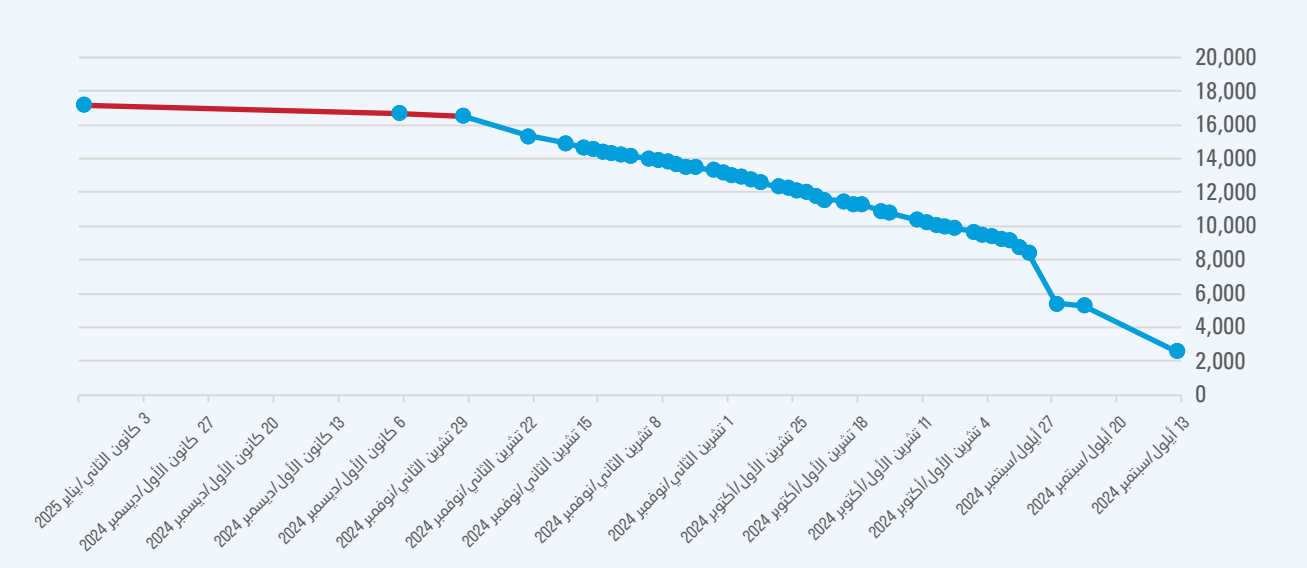

المصدر: التقارير اليومية للاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، الأعداد 1-51، للفترة بين 23 أيلول/سبتمبر و6 كانون الأول/ديسمبر 2024؛ OCHA, Lebanon: Flash Update #54 - Escalation of hostilities in Lebanon، as of 09 January 2025

© UNICEF/UNI654742/Choufany

باء. النزوح

أجبرت الحرب نحو 1.2 مليون مدني على ترك منازلهم خلال أيام معدودة، في موجات من النزوح الجماعي. وقد لجأ 190,000 شخص منهم إلى مراكز إيواء عامة في جميع أنحاء البلد، واستضافت محافظتا جبل لبنان وبيروت العدد الأكبر منهم.

وبين 23 أيلول/سبتمبر و26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ازدادت تحركات السوريين واللبنانيين عبر الحدود بشكل كبير. وتشير التقارير إلى أن 396,523 مواطناً سورياً عادوا إلى الجمهورية العربية السورية، و244,640 مواطناً لبنانياً عبروا إليها بحثاً عن مأوى[19].

وفور إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، سارع النازحون إلى العودة إلى ديارهم. وبحلول 6 كانون الأول/ديسمبر 2024، انخفض عدد النازحين المسجلين في مراكز الإيواء بنسبة 95.35 في المائة، من أكثر من 190,000 إلى 8,655 في 139 مركزاً، معظمها في جبل لبنان وبيروت. وانخفض عدد النازحين في بيروت من 55,169 إلى 3,014 فقط[20]. واستمر عدد النازحين المسجلين الإجمالي في الانخفاض ليصل إلى 3,769 نازحاً مسجلين في 39 مركزاً بحلول8 كانون الثاني/يناير 2025[21]. وحتى 29 كانون الثاني/يناير 2025، كان ما لا يقل عن 103,346 نازحاً من النازحين غير المسجلين أو المشطوبين من السجلات غير قادرين على العودة إلى مجتمعاتهم بسبب استمرار الاحتلال، والأضرار والدمار في البنية الأساسيّة والمساكن، والمخاوف الأمنية[22].

©UNICEF/UNI667675/Choufany

4 تقييم الأضرار

©UNICEF/UNI753022/Ibarra Sánchez

4. تقييم الأضرار

أدى تصاعد الأعمال القتالية منذ أيلول/سبتمبر 2024 إلى أضرار مادية واسعة النطاق لحقت بالمباني السكنية، والوحدات التجارية، والبنى الأساسيّة والأراضي، والمواقع الثقافية والسياحية، والمرافق الصحية والتعليمية، وغيرها من المباني الحكومية والمرافق الأساسية. ولم يحدَّد بعد مستوى الضرر وكلفته، في غياب تقييمات ميدانية مفصلة وشاملة لجميع المناطق المتضررة. لكن بعض التقييمات التي تستند إلى صور الأقمار الصناعية وبيانات من مقابلات هاتفية، تقدّم تحليلاً عن مستوى الضرر الناجم عن الهجمات التي استمرت حوالي شهرين.

ووفقاً لتقييمات عن بعد لصور الأقمار الصناعية أجراها موئل الأمم المتحدة في لبنان ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، بالتعاون مع جامعة البلمند ومركز البحث البيئي– المساحة المتوسطيّة الشرقيّة في جامعة القديس يوسف، ولمعلومات واردة من اتحاد بلديات الضاحية، تعرّض 63,962 مبنى، يضم 229,125 وحدة سكنية وغير سكنية، إلى التدمير أو التخريب في محافظات جنوب لبنان، والنبطية، وبعلبك-الهرمل، والبقاع، وبيروت، وجبل لبنان (الجدول 1). ويبلغ الحجم التقديري للحطام الناتج عن هذه المباني 12,008,535 متراً مكعباً، ويتراوح وزنه بين 27,019,204 (أعلى تقدير) و20,294,424 (أدنى تقدير) طن متري (من دون حساب الحطام الناجم عن أضرار الطرق) (الجدول 2 والشكل 12).

© UNDP/Rana Sweidan

الجدول 1. الأضرار التي لحقت بالمباني والوحدات حسب مستوى الضرر والمحافظة

المحافظة	القضاء	العدد الإجمالي للمباني قبل الحرب في المناطق المتضررة	العدد الإجمالي للمباني المدمرة أو المتضررة	العدد الإجمالي للوحدات المدمرة أو المتضررة	عدد المباني المدمرة بالكامل أو المتضررة بشدة (النسبة المئوية للمباني قبل الحرب)	عدد المباني المتضررة بشكل متوسط (النسبة المئوية للمباني قبل الحرب)	عدد المباني المتضررة المحتملة (النسبة المئوية للمباني قبل الحرب)
الجنوب	جزين	2,340	540	941	163 (6.96 في المائة)	89 (3.8 في المائة)	288 (12.3 في المائة)
	صيدا	20,603	1,197	2,831	299 (1.45 في المائة)	198 (0.96 في المائة)	700 (3.39 في المائة)
	صور	65,021	16,105	40,363	6,503 (10 في المائة)	3,005 (4.62 في المائة)	6,597 (10.14 في المائة)
	المجموع	87,964	17,842	44,135	6,965 (7.92 في المائة)	3,292 (3.74 في المائة)	7,585 (8.62 في المائة)
النبطية	بنت جبيل	37,081	11,223	21,099	5,884 (15.86 في المائة)	2,085 (5.62 في المائة)	3,254 (8.77 في المائة)
	النبطية	48,182	8,686	28,501	2,438 (5.05 في المائة)	1,499 (3.11 في المائة)	4,749 (9.85 في المائة)
	حاصبيا	3,146	558	937	257 (8.16 في المائة)	73 (2.32 في المائة)	228 (7.24 في المائة)
	مرجعيون	31,549	10,984	16,866	5,830 (18.47 في المائة)	2,734 (8.66 في المائة)	2,420 (7.67 في المائة)
	المجموع	119,958	31,451	67,403	14,409 (12.01 في المائة)	6,391 (5.33 في المائة)	10,651 (8.88 في المائة)
البقاع	زحلة	25,670	1,424	6,272	201 (0.78 في المائة)	281 (1.09 في المائة)	942 (3.66 في المائة)
	راشيا	7,762	843	1,708	145 (1.86 في المائة)	176 (2.26 في المائة)	522 (6.72 في المائة)
	البقاع الغربي	23,694	1,530	3,108	320 (1.35 في المائة)	369 (1.55 في المائة)	841 (3.55 في المائة)
	المجموع	57,126	3,797	11,088	666 (1.17 في المائة)	826 (1.45 في المائة)	2,305 (4.03 في المائة)
بعلبك-الهرمل	بعلبك	96,680	3,178	5,047	781 (0.81 في المائة)	787 (0.81 في المائة)	1,610 (1.66 في المائة)
	الهرمل	15,003	498	687	83 (0.55 في المائة)	98 (0.65 في المائة)	317 (2.11 في المائة)
	المجموع	111,683	3,676	5,734	864 (0.77 في المائة)	885 (0.79 في المائة)	1,927 (1.73 في المائة)
بيروت	بيروت	10,492	42	609	6 (0.05 في المائة)	12 (0.11 في المائة)	24 (0.22 في المائة)
	المجموع	10,492	42	609	6 (0.05 في المائة)	12 (0.11 في المائة)	24 (0.22 في المائة)
جبل لبنان	بعبدا	29,580	7,115	99,610	460 (1.55 في المائة)	90 (0.30 في المائة)	155 (0.52 في المائة)
	عاليه	6,890	39	546	19 (0.27 في المائة)	15 (0.21 في المائة)	5 (0.07 في المائة)
	المجموع	36,470	7,154	100,156	479 (1.31 في المائة)	105 (0.28 في المائة)	160 (0.43 في المائة)
المجموع		**423,693**	**63,962**	**229,125**	**23,389 (5.52 في المائة)**	**11,576 (2.73 في المائة)**	**28,997 (6.84 في المائة)**

المصدر: تقييمات عن بعد أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، والجامعات الشريكة، بدعم من نقطة الاتصال المعنية في إدارة معلومات قطاع المأوى؛ ومعلومات وردت من اتحاد بلديات الضاحية. لا يزال المنشور الذي يلخص نتائج التقييمات قيد الإعداد.

الجدول 2. تقدير حجم الحطام ووزنه حسب القضاء

المحافظة	القضاء	حجم حطام المباني المدمرة أو المتضررة (بالمتر المكعّب)	وزن حطام المباني المدمرة أو المتضررة (بالأطنان) - بأعلى تقدير (الكثافة 2.25 طن/م^3)	وزن حطام المباني المدمرة أو المتضررة (بالأطنان) - بأدنى تقدير (الكثافة 1.69 طن/م^3)
الجنوب	جزين	60,633	136,423	102,469
	صيدا	174,072	391,662	294,182
	صور	3,080,707	6,931,591	5,206,395
	المجموع	3,315,412	7,459,677	5,603,046
النبطية	بنت جبيل	2,133,694	4,800,811	3,605,943
	النبطية	1,585,268	3,566,854	2,679,103
	حاصبيا	66,975	150,694	113,188
	مرجعيون	1,781,082	4,007,433	3,010,028
	المجموع	5,567,019	12,525,793	9,408,262
البقاع	زحلة	256,141	576,318	432,879
	راشيا	88,813	199,828	150,093
	البقاع الغربي	208,234	468,527	351,916
	المجموع	553,188	1,244,673	934,888
بعلبك-الهرمل	بعلبك	360,735	811,654	609,643
	الهرمل	34,664	77,993	58,581
	المجموع	395,399	889,647	668,224
بيروت	بيروت	18,371	41,334	31,047
	المجموع	18,371	41,334	31,047
جبل لبنان	بعبدا	2,114,288	4,757,148	3,573,147
	عاليه	44,858	100,931	75,810
	المجموع	2,159,146	4,858,079	3,648,957
المجموع		**12,008,535**	**27,019,204**	**20,294,424**

المصدر: تقييمات عن بعد أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، والجامعات الشريكة، بدعم من نقطة الاتصال المعنية في إدارة معلومات قطاع المأوى؛ ومعلومات وردت من اتحاد بلديات الضاحية. لا يزال المنشور الذي يلخص نتائج التقييمات قيد الإعداد.

الشكل 12. كميات الحطام الناتجة عن المباني المدمرة والمتضررة في محافظات مختارة

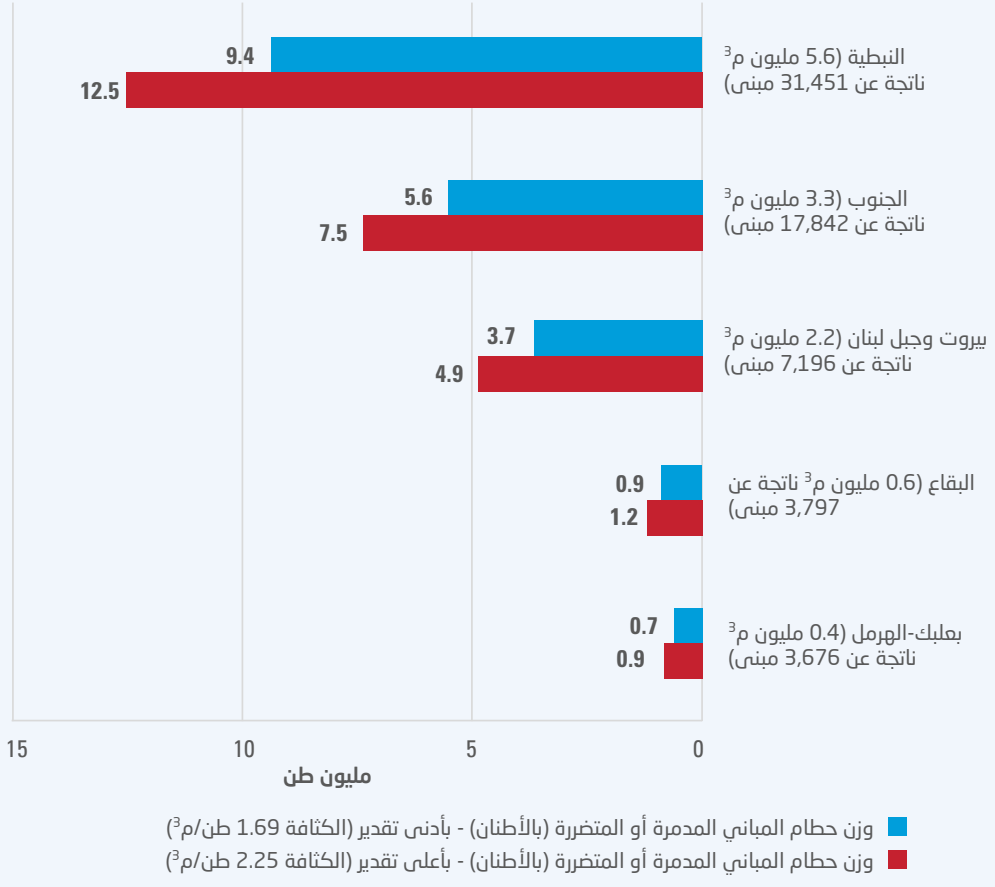

المصدر: تقييمات عن بعد أجراها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل، والجامعات الشريكة، بدعم من نقطة الاتصال المعنية في إدارة معلومات قطاع المأوى؛ ومعلومات وردت من اتحاد بلديات الضاحية. لا يزال المنشور الذي يلخص نتائج التقييمات قيد الإعداد.

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتنسيق مع وحدة إدارة مخاطر الكوارث، تقييماً سريعاً لأثر الحرب على البلديات[23]. وأظهرت البيانات أن عدداً كبيراً من الأصول الخاصة والعامة (ما مجموعه 90,076) دُمّر بالكامل (23,489 منها) أو تضرر جزئياً (66,587 منها). وشملت تلك الأصول 59,577 وحدة سكنيّة، دُمّرت 29 في المائة منها بالكامل؛ و14,748 مؤسسة تجارية، دُمّرت 26 في المائة منها بالكامل؛ و14,762 أرضاً زراعية، دُمّرت 19 في المائة منها بالكامل. كذلك تعرض لأضرار جسيمة 989 مرفقاً من مرافق صحية ومؤسسات تعليم وطرق ومحطات لمعالجة المياه (الشكل 13)[24].

وأبلغ عن أعلى كثافة للأضرار في بعلبك، أصابت 22,082 من الأصول. وشملت المناطق الأخرى المتضررة بشدة بعبدا، والضاحية الجنوبية لبيروت، والنبطية، وبنت جبيل، وصور، وصيدا.

الشكل 13. أنواع الأضرار المبلّغ عنها والناتجة عن الحرب حسب فئات الأصول

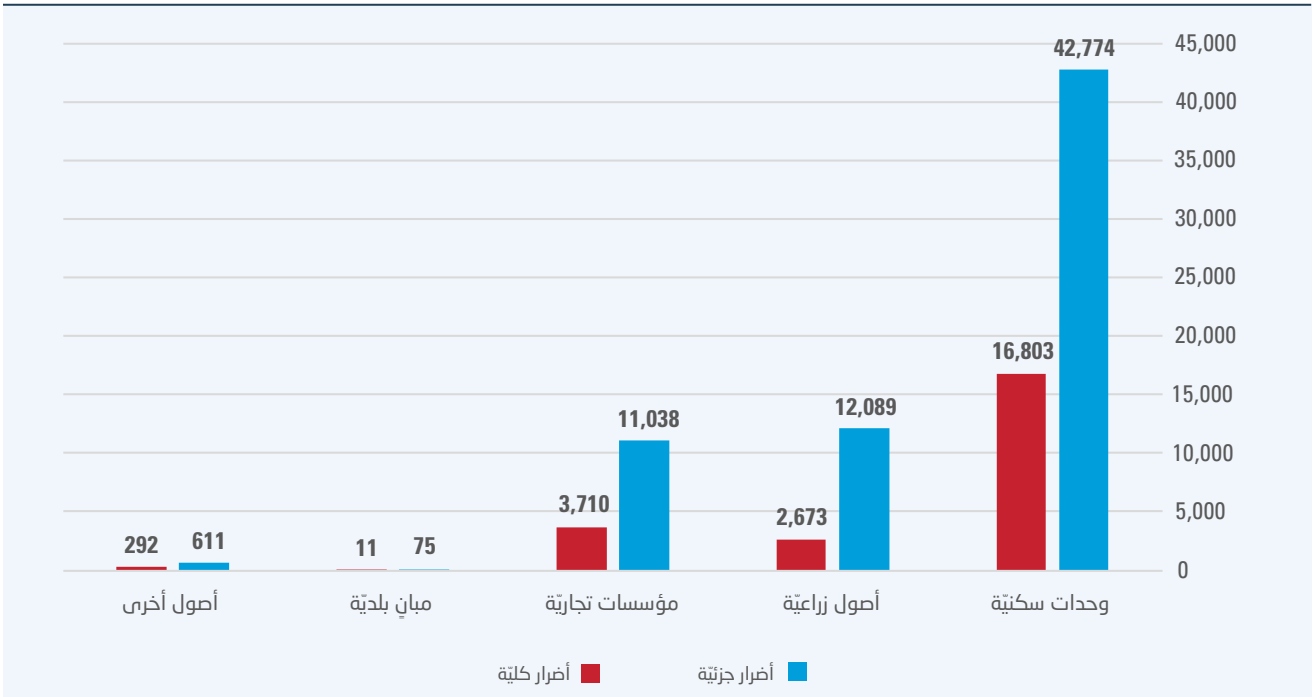

المصدر: UNDP Lebanon, From crisis to recovery: local authorities confronting post-war realities in Lebanon rapid impact assessment, January 2025.

الشكل 14. عدد المباني المتضررة في محافظات مختارة

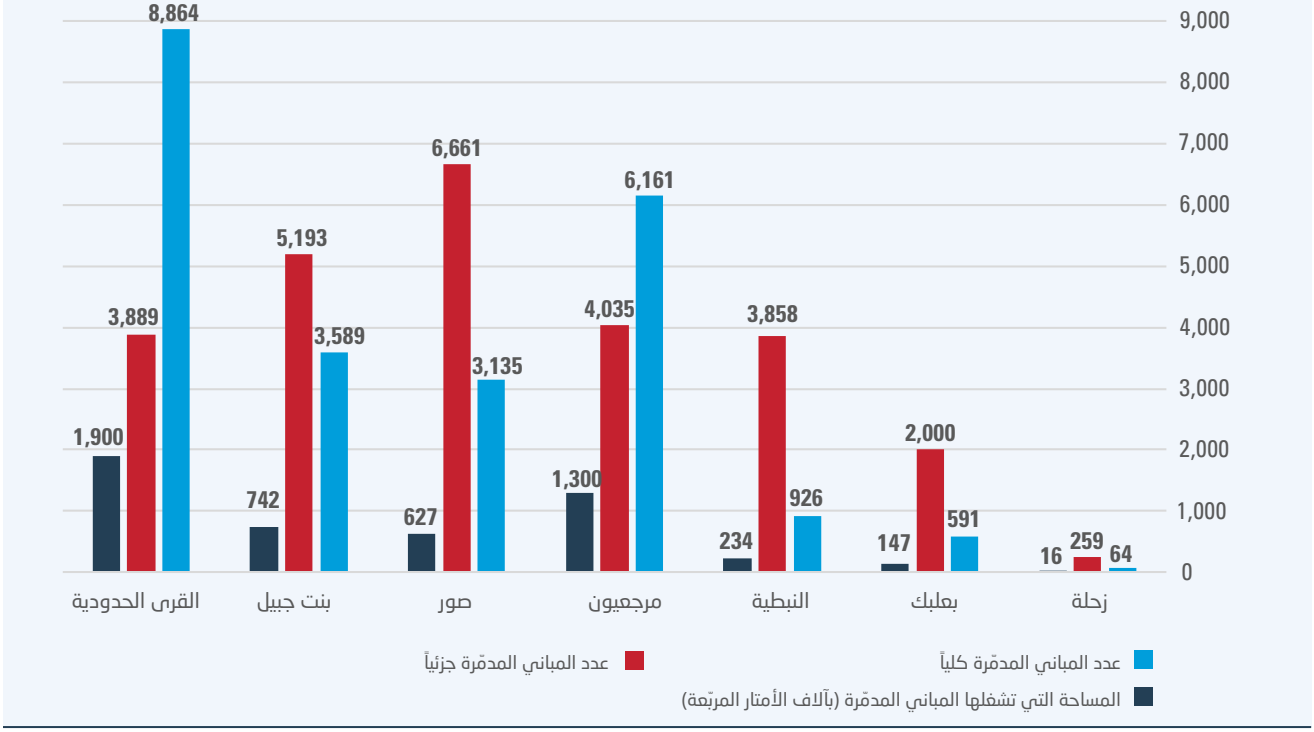

المصدر: National Center for Natural Hazards and Early Warning, War Dashboard, December 2024.

وكان للنزاع أثر مدمر على الزراعة، وسجّلت النبطية أعلى نسبة من الدمار الكامل الذي لحق بهذا القطاع، بلغت 58 في المائة، تليها صور بنسبة 52 في المائة، وبنت جبيل بنسبة 33 في المائة.

وأجرى المركز الوطني للمخاطر الطبيعية والإنذار المبكر التابع للمركز الوطني للبحوث العلمية في لبنان تقييماً لأضرار الحرب في عدة مناطق، باستخدام صور الأقمار الصناعية العالية الدقة والذكاء الاصطناعي الجغرافي المكاني المتقدّم، أتاح معلومات مفصّلة عن المباني المتضررة في مختلف محافظات لبنان (الشكل 14).

البنية الأساسيّة الحيوية

1. المعابر والطرق والمواصلات

استُهدفت المعابر على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية بشكل مكثّف، فتعطّلت الحركة بين البلدين وعُزلت المجتمعات عن بعضها. وأصيبت الطرق الداخلية الرئيسية بأضرار جسيمة، ولا سيّما في الجنوب، ومنها إبل السقي-كوكبا، وكفركلا-عديسة، ومشغرة-عين التينة، ما زاد من صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة وفاقم الأزمة الإنسانية. كذلك تعرضت طريق المطار القديم بالقرب من مطار رفيق الحريري الدولي لأضرار جسيمة، فازداد الضغط على النقل والخدمات اللوجستية.

وكان أداء قطاع النقل ضعيفاً للغاية حتى قبل لكنه واجه تحديات إضافية نتيجة اندلاعها.. وقد أدت كثرة المركبات الخاصة (أكثر من 85 في المائة من مجموع المركبات) وغياب أي تنظيم للنقل العام إلى جعل الخيارات المتاحة غير منتظمة وغير فعّالة. ولا تزال شركات النقل غير الرسمية، التي تشغّل الحافلات الصغيرة وسيارات الأجرة المشتركة، تسيطر على الساحة من دون أي رقابة، بينما تبقى خدمات النقل العام الرسمية محدودة. وقد فاقمت الحرب هذه التحديات، مع تعطّل ممرات التنقل، وانخفاض توفّر الوقود، والأضرار التي لحقت بالبنية الأساسيّة الرئيسية للنقل، ما زاد من عزلة المجتمعات الضعيفة وأعاق النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات. ويشهد البلد زيادة في المركبات الكهربائية وشبكة المحطات المجهّزة لشحنها بالكهرباء في غياب أي تنظيمات، ما يثير مخاوف على السلامة ويعقّد جهود التعافي.

2. المدارس المراكز البلدية

ألحقت الاعتداءات أضراراً شديدة بالمدارس والبلديات. فتعرضت خمس مدارس لقصف مباشر، وتضررت مدارس أخرى من غارات قريبة[25] واستُهدفت خمسة مراكز بلدية، وتضرّرت مراكز أخرى من الهجمات المجاورة. وأبلغ عن تعرض 86 من المباني والمنشآت المرتبطة بالبلديات لأضرار معظمها طفيفة، يقع العدد الأكبر منها في محافظتي النبطية (31) وصور (12)[26].

3. المرافق الصحيّة

حتى 6 كانون الأول/ديسمبر 2024، كانت 67 مستشفى قد تأثّرت مباشرة بالحرب: فقد استُهدف 40 مستشفى مباشرة، وأجبرت 7 مستشفيات و56 مركزاً للرعاية الصحية الأولية على الإغلاق، منها 33 مركزاً تعرض لأضرار جسيمة. وأُبلغ عن 238 هجوماً على منظمات الإسعافات الأولية، وعن استهداف 66 من مراكزها. وألحقت الحرب أضراراً بالعديد من المركبات، بما فيها سيارات الإسعاف، وسيارات الإطفاء، ومركبات الإنقاذ، كما يظهر في الشكل 15[27].

الشكل 15. توزيع الهجمات التي أثّرت على القطاع الصحي حسب نوع الضرر

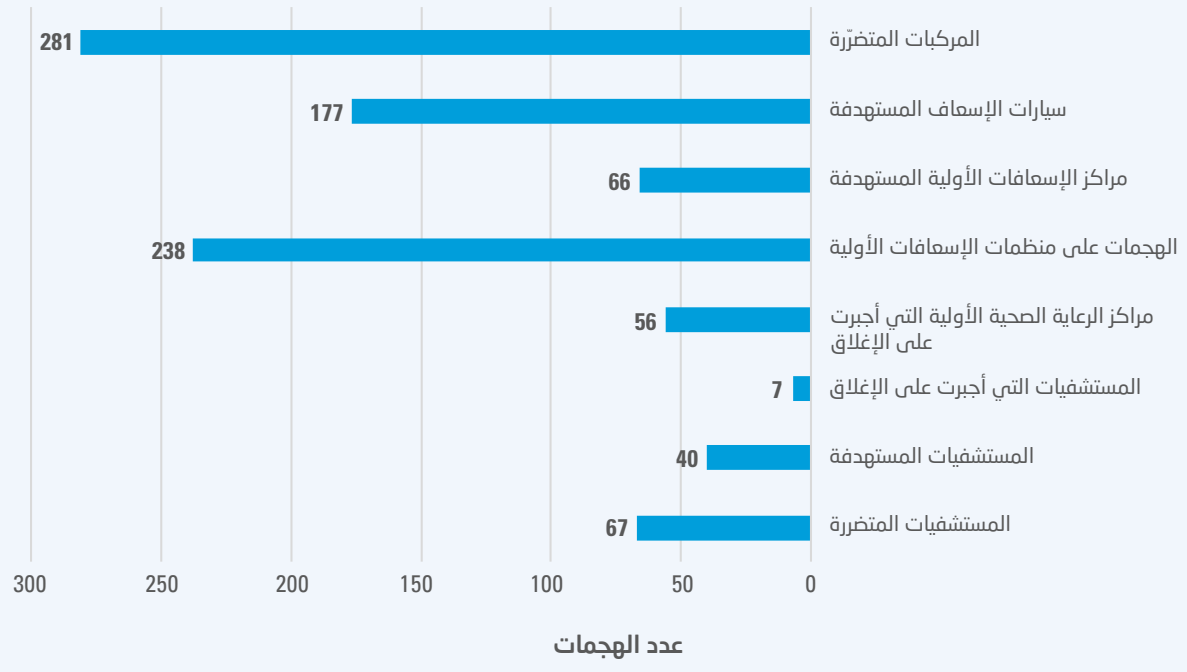

المصدر: الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع، تقرير رقم 51، 6 كانون الأول/ديسمبر 2024.

4. المرافق العامة

تعطّلت شبكات الكهرباء والاتصالات العامة هي الأخرى. فقد تأثرت حوالي 34 في المائة من مرافق شبكة الكهرباء العامة في جميع أنحاء البلد. كذلك تأثر الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة بشكل كبير. ووفقاً لتقديرات المجلس الوطني للبحوث العلمية، تضررت حوالي 4,000 وحدة شمسية كهروضوئية في الضاحية الجنوبية لبيروت. وجاء في تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن انتشار الطاقة الكهروضوئية والأضرار الناتجة عن الحرب أنّ ما بين 2,751 و3,188 وحدة كهروضوئية تضررت في البلد، ما يمثل 1.4-1.5 في المائة من إجمالي المساحة الكهروضوئية المركبة في عام 2023. وهذا يعادل مساحة سطحيّة متضررة تتراوح بين 93,016 و104,061 متراً مربعاً، معظمها في أقضية بعبدا وبعلبك وصور والنبطية. ويمكن أن تطلق هذه الألواح عند إصابتها بأضرار غباراً ساماً وموادَّ كيميائيةً خطرة، تشكل مخاطر بيئية وصحية كبيرة إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. وعلى الأرجح أن في الأنقاض موادَّ خطرة مماثلة.

وتكبّد قطاع الاتصالات أضراراً جسيمة. ومن الأصول التابعة لشركة أوجيرو البالغ مجموعها 91 في مجتمعات شملها المسح، تعرّضت 18 لأضرار، ودُمّرت 9 بالكامل[28]. وتشمل أصول أوجيرو مرافق ومواقع ومعدات وبنى أساسيّة للشبكة.

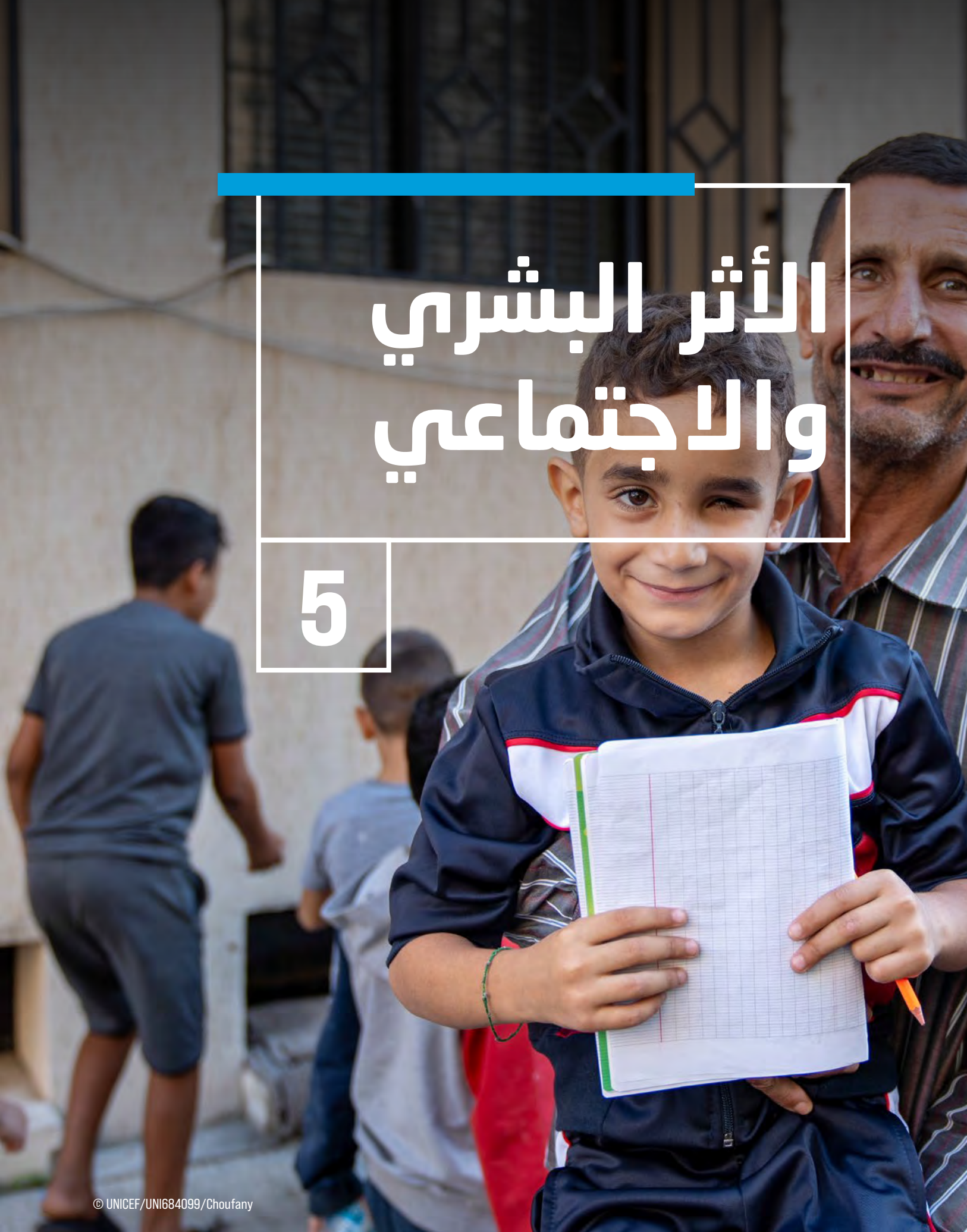

الأثر البشري والاجتماعي

5

© UNICEF/UNI684099/Choufany

5. الأثر البشري والاجتماعي

لم تقتصر تداعيات الحرب على الدمار المادي، بل أوقعت خسائر جسيمة في التنمية البشرية، يتطلب التعافي منها سنوات. ومن هذه الخسائر تزايد معدلات الفقر، وتعمّق أوجه عدم المساواة، وزيادة التشوهات في سوق العمل، وتراجع نواتج التعليم والصحة. وضيّقت الحرب أيضاً فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق الحيوية، فاستفحلت مكامن الضعف القائمة حتى قبل اندلاع الحرب، وبات التعافي منها أصعب منالاً.

ألف. فقر الدخل، وعدم المساواة، وانعدام الأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية

ازدادت نسبة المواطنين اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر في لبنان ثلاث مرات بين عامي 2012 و2022، من 11 إلى 33 في المائة[29].
ولا تشمل هذه النتيجة محافظات بعلبك-الهرمل والنبطية والجنوب بسبب نقص البيانات المتاحة عنها. وتمثل هذه الأرقام أحدث إحصاءات الفقر في لبنان. وقد ساهمت الحرب خلال عامي 2023 و2024 في رفع معدلات الفقر النقدي، ولا سيما في المحافظات المشار إليها.

أما عدم المساواة، ففي تفاقم مطّرد، إذ ارتفعت درجة البلد على معامل جيني من 0.42 في عام 2019 إلى 0.61 في عام 2022، في دلالة على الارتفاع الحاد في مستويات عدم المساواة[30]. وتراجعت مداخيل مختلف الفئات السكانية نتيجة النمو الاقتصادي السلبي، إلا أن الفئات الأكثر فقراً هي من تكبّد الخسائر الكبرى، ما فاقم عدم المساواة في الدخل.

ولم تصدر أرقام رسمية محدّثة عن عدم المساواة منذ عام 2022، ولكن يمكن تبيّن أثر الحرب من خلال الاتجاهات الاقتصادية الإجمالية الأخرى.

وعادة ما تزيد الحروب أوجه عدم المساواة، سواء أثناء الأعمال العدائية أو في أعقابها مباشرة، وقد ضاعفت الصدمات الاقتصادية أثر الصدمات التي أوقعتها الحروب الأخيرة، ما أمعن في اختلال توزيع الدخل والثروة. وفي جنوب لبنان، لحق ضرر شديد بالقطاعات الرئيسية، مثل السياحة والزراعة، وبات الوصول إلى المرافق محدوداً ومكلفاً، فتقلصت إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكان تضخم الأسعار وتدهور قيمة الليرة اللبنانية قد تسببا باقتطاع المساعدات الاجتماعية وتضاؤل دخل الموظفين الحكوميين، ما يدل أيضاً على تعاظم عدم المساواة في الدخل. وفي غياب بيانات محدّثة عن الفقر النقدي، يمكن الاستعانة بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي -وهو المعيار العالمي لتقييم انعدام الأمن الغذائي- لتكوين صورة أوضح وأشمل عن الواقع الراهن في البلد[31]. ويعود أحدث قياس للتصنيف إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كما نُشِرت أحدث التوقعات للفترة من كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى آذار/مارس 2025[32].

وتشير أحدث التوقعات إلى أن حوالي 1.6 مليون شخص معرضون لمستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 فما فوق من التصنيف)، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1.65 مليون خلال الأشهر المقبلة[33]. وحوالي 928,000 من هؤلاء الأشخاص مواطنون لبنانيون، أما البقية فلاجئون سوريون وفلسطينيون، وعاملون مهاجرون. وتندرج محافظات بعلبك-الهرمل، والنبطية، والجنوب، غير

المشمولة بتحليل فقر الدخل في المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وخلافاً للتقارير السابقة، غطّى التقرير المحدَّث معظم فترة الحرب، وأظهر تزايداً في عدد المناطق التي باتت عند المرحلة 3 فما فوق من التصنيف، من 7 إلى 12، بعضها تعرض لقصف مكثف. وبلغت معدّلات تغذية الأطفال في لبنان مستويات حرجة، لا سيما في محافظتي بعلبك-الهرمل والبقاع، حيث يعاني أكثر من 51 في المائة و45 في المائة من الأطفال دون سن الثانية على الترتيب من فقر غذائي شديد.

وتعود هذه التوقعات إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، بعد أن افتُرض، في التحليل، أنّ وقف إطلاق النار سيمتد إلى ما بعد الأيام الستين الأولى، وأن الوضع لن يشهد مزيداً من التصعيد. ولذلك، من المرجح أن يكون الواقع أسوأ من سيناريو توقعات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

ومع تزايد عدد الأفراد المعرضين للمخاطر جراء الحرب، من الأهمية معالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال برامج موثوقة وفعالة للحماية الاجتماعية. وفي الوقت الحاضر، لدى لبنان برنامج رئيسي واحد لشبكة الأمان الاجتماعي هو البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً الذي أُدمِج في شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛ وبرنامج واحد للمنح الاجتماعية هو برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الاعاقة. وتواجه شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ صعوبات تتعلق بتخصيص الموارد للمستفيدين، لا سيما عند إعداد الميزانية.

ولم تحقق المساعدة الاجتماعية والاستجابة الإنسانية للتخفيف من آثار الحرب إلا آثاراً محدودة. وقد خصص، استجابة للأعمال العدائية، مبلغ 2.7 مليون دولار، في كانون الثاني/يناير 2024، للتحويلات النقدية في جميع أقضية الجنوب والنبطية. وخصصت دفعتان إضافيتان لمرة واحدة في حزيران/يونيو وتموز/يوليو 2024، استفادت منها نحو 12,000 أسرة لبنانية معرضة للمخاطر مسجلة في قواعد بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية.

وخلال عام 2024، قُدم البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة بانتظام لحوالي 28,000 من المستفيدين اللبنانيين وغير اللبنانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و30 عاماً. ويستمر تسديد هذا البدل طوال عام 2025. ومع اشتداد القتال في أيلول/سبتمبر 2024، قدمت دفعة طارئة لمرة واحدة بقيمة 100 دولار للبنانيين يستفيدون من البدل ويقيمون في المناطق المتضررة، وبلغ عددهم 5,030. كما خصصت الحكومة 5 ملايين دولار لتمديد طارئ للبدل، من كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى كانون الثاني/يناير 2025، فحصل نحو 44,000 شخص من مختلف الفئات العمرية الذين يحملون بطاقة إعاقة شخصية سارية المفعول على تحويل لمرة واحدة بقيمة 100 دولار.

ويغطي التأمين الاجتماعي حوالي 56 في المائة فقط من السكان، ويقدم من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبرامج القطاع العام المخصصة لموظفي الدولة وضباط الجيش، ومختلف الصناديق المشتركة العامة والخاصة. إلا أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي معرّض لمخاطر جمة تهدد استمراريته وفعاليته نتيجة لمصاعب اقتصادية ومالية مزمنة. وقد خسرت التقديمات الصحية وتعويضات نهاية الخدمة قيمتها النقدية، ما يحمّل العاملين وأسرهم التكاليف الباهظة للرعاية الصحية، من دون أن يتاح لهم الأمان الاقتصادي بعد التقاعد. وتشتد المخاطر التي تهدد استمرارية نظام الضمان الاجتماعي بعد التصعيد الأخير للحرب.

وتتطلب هذه الظروف تدارك الثغرات في التغطية وتأمين الدعم اللازم للفئات المعرضة للمخاطر من خلال تعزيز البرامج غير القائمة على الاشتراكات، مثل شبكات الأمان الاجتماعي وبدل الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد منح اجتماعية إضافية على أساس نهج دورة الحياة.

باء. تشوّهات في سوق العمل: خسارة سبل الرزق والدخل

اعترت سوقَ العمل في لبنان تحدياتٌ هيكلية عميقة حتى قبل نشوب الحرب الأخيرة، تمثلت في ضعف النمو الاقتصادي، وندرة فرص العمل، واتساع العمل غير النظامي، وانتشار الوظائف ذات الجودة المتدنية. ولم تُستثمر طاقات القوى العاملة، وبقي أداء مؤسسات التوظيف ضعيفاً، فتفاقمت تلك التحديات وحالت دون تحقيق النمو المستدام وبناء القدرة على الصمود. وحتى قبل الحرب، طالت البطالة 29.6 في المائة من القوى العاملة، وصنف 50.1 في المائة كطاقات غير مُستثمرة. وانتشرت البطالة بين الشباب بمعدلات مقلقة إذ لم يحصل 47.8 في المائة منهم على فرص عمل تتناسب مع مهاراتهم ومؤهلاتهم وتطلعاتهم. وكما اتسع العمل غير النظامي ليشمل 62.4 في المائة من القوى العاملة، مع ما ينطوي عليه من عدم استقرار، وغياب للحماية الاجتماعية، وتدنٍ في الأجور[34].

وقد استشرت مكامن الخطر هذه نتيجة الحرب، فأغرقت سوق العمل في أزمة عميقة ومتعددة الأوجه. ولحق دمار هائل بالمناطق التي طالتها الحرب، فتحولت البنى الأساسيّة الحيوية والمراكز التجارية إلى ركام، وخسر السكان عملهم واضطر العديد منهم إلى النزوح، وامتدت التداعيات إلى سائر أنحاء البلد، ارتفاعاً في البطالة وتفاقماً للفقر وفقداناً للأمن الاقتصادي.

وخلصت التحاليل التي أجريت خلال الحرب إلى أن القطاعات الثلاثة الأشد تضرراً هي الزراعة والبناء والصناعة. كما كان أثر الحرب كبيراً، وإن بقي أخف وطأة، على أربعة قطاعات أخرى، هي النقل والتخزين، والفنون والترفيه، وخدمات الضيافة والطعام، وتجارة الجملة والتجزئة.

وحوالي 689,000 شخص من العاملين في هذه القطاعات السبعة خسروا عملهم بشكل مؤقت أو دائم، أو باتوا مهددين بفقدان عملهم ودخلهم، معظمهم من الرجال (584,000 رجل مقارنة بحوالي 104,000 امرأة)[35].

© UNICEF/UNI684094/Choufany

الجدول 3. توزيع العمالة حسب النشاط الاقتصادي ونوع الجنس ومستوى التأثّر

القطاع	مستوى التأثّر	توزيع العمالة (بالنسبة المئوية)		
		المجموع	ذكور	إناث
الزراعة والغابات ومصائد الأسماك	مرتفع	4.1	5.1	1.3
البناء	مرتفع	8.0	10.6	0.4
التصنيع	مرتفع	12.1	13.0	9.5
النقل والتخزين	متوسط-مرتفع	5.6	7.1	1.4
الفن والترفيه والاستجمام	متوسط-مرتفع	0.6	0.7	0.6
خدمات الضيافة والطعام	متوسط-مرتفع	4.2	4.7	2.8
تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	متوسط-مرتفع	18.8	20.0	15.2
الأنشطة العقارية (التأجير والتأجير العقاري)	متوسط	0.2	0.2	0.3
التعليم	متوسط	9.3	4.0	24.9
أنشطة تقوم بها الأسرة باعتبارها من أصحاب العمل؛ أنشطة لإنتاج سلع وخدمات متفرقة تقوم بها الأسرة للاستخدام الخاص	متوسط	2.5	0.8	7.5
المعلومات والاتصالات	متوسط-منخفض	1.5	1.6	1.3
الخدمات المهنية والعلمية والتقنية	متوسط-منخفض	2.9	2.6	4.0
إمدادات الطاقة (الكهرباء والغاز والماء)	منخفض	1.7	2.2	0.3
الأنشطة المالية والتأمين	منخفض	2.5	1.7	4.8
أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي	منخفض	5.3	2.7	12.9
الإدارة العامة والدفاع	منخفض	12.0	14.4	4.8
أنشطة المنظمات والهيئات خارج الحدود الإقليمية	منخفض	0.3	0.1	0.6
الخدمات الأخرى	غير مصنفة	8.2	8.5	7.5
المجموع		**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: ILO and CAS, Follow-up labour force survey, 2022.

ملاحظة: تستند توزيعات العمالة إلى أحدث مسح للقوى العاملة وظروف معيشة الأسر أجرته إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية في عام 2022؛ وإلى تقييم منظمة العمل الدولية لمستوى التأثير. يمكن الرجوع إلى المرفق للحصول على وصف مفصل لتأثير الحرب على مختلف القطاعات.

1. التأثير على العاملين في القطاع الخاص

أشارت نتائج مسح أجرته منظمة العمل الدولية مؤخراً إلى اضطرابات عميقة في سوق العمل نتيجة للحرب[36]. فحوالي 20 في المائة من العاملين الذين شملهم المسح خسروا عملهم خلال شهري تصعيد الحرب، خرج 5 في المائة منهم من القوى العاملة بشكل كامل، في حين اضطر 7 في المائة إلى تغيير عملهم. وكانت الوضع أشد وطأة على سكان المناطق المتضررة مباشرة من القصف الذين خسر 36 في المائة منهم عمله بشكل مؤقت أو دائم، مقارنةً بنسبة 17 في المائة في المناطق غير المتضررة[37].

ومن اللافت أن هذه التداعيات استمرت حتى بعد وقف إطلاق النار. فالعديد من الذين أصبحوا عاطلين عن العمل أو تركوا القوى العاملة لم يعودوا إلى العمل بعد وقف إطلاق النار. وبالمجمل، أصبح 14 في

المائة من الأفراد الذين شملهم المسح وكانوا يعملون قبل الحرب، عاطلين عن العمل بعد انتهائها. وكانت الخسائر في صفوف النساء العاملات في القطاع الخاص أكبر منها في صفوف الرجال، إذ توقفت 18 في المائة منهنّ عن العمل مقابل 12 في المائة من الرجال. ومن أهم أسباب هذا الفرق بين الجنسين تزايد عبء الرعاية على النساء خلال فترات الحرب، لا سيما مع التعقيدات التي يحدثها النزوح، إذ يحد من قدرة النساء على التحرك، والوصول إلى سبل العيش والحماية القانونية، ويعرضهن لمزيد من مخاطر الاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس. والنساء أيضاً هن أول من يخسرن عملهن خلال فترات الركود الاقتصادي لأنهن غالباً ما يعملن في قطاعات تعتبر غير أساسية أو يسهل تقليص الأيدي العاملة فيها، مثل الضيافة والتجارة بالتجزئة والعمل المنزلي.

وحتى بعد وقف إطلاق النار، تواجه النساء عوائق كبيرة أمام العودة إلى القوى العاملة بسبب فقدان خدمات رعاية الأطفال، وزيادة مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر، ومحدودية القدرة على التحرك، خاصة في المناطق المتضررة. وبعد انتهاء الحرب، غالباً ما تركز جهود التعافي على قطاعات يهيمن عليها الذكور، مثل البناء والبنى الأساسيّة والأمن، ما يقصي النساء عن برامج إيجاد فرص العمل وجهود إعادة الإدماج الاقتصادي.

والتفاوت كبير بين المناطق الجغرافية أيضاً، حيث لا يزال 24 في المائة من العاملين المقيمين في مناطق متأثرة بالحرب من دون عمل، مقارنة بنسبة 7 في المائة في المناطق التي لم تُستهدف مباشرة. وتُضاعِف المخاطر على أساس الموقع الجغرافي،

الشكل 16. وضع العاملين الذين شملهم المسح في المناطق المتضررة من الحرب وفي المناطق غير المتضررة، أثناء الحرب وبعد وقف إطلاق النار (بالنسبة المئوية)

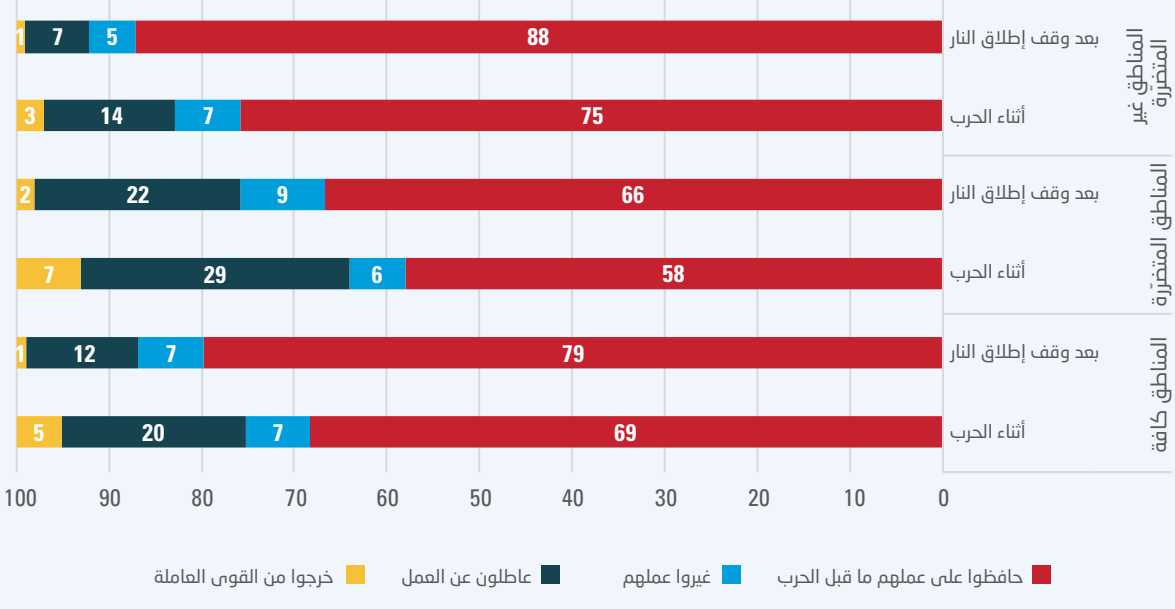

المصدر: مسح منظمة العمل الدولية حول تأثير الحرب على العاملين في القطاع الخاص في لبنان.

ولا سيما المخاطر المناخية، من التفاوتات بين المناطق، فيتوقع لمنطقتي البقاع وجنوب لبنان، وكلتاهما متأثرتان بالحرب، أن تشهدا تزايداً في درجة حرارة البصيلة الرطبة الكروية، يتراوح بين درجتين مئويتين و3.5 درجات مئوية بحلول نهاية القرن. وما لم تتخذ تدابير للتكيّف، ستدفع مستويات الحر هذه إلى انخفاض شديد في الطاقة على العمل، ولا سيما بالنسبة إلى العمل اليدوي في الخارج، ما يضاعف المخاطر الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

وخطر خسارة العمل أشد على العاملين في القطاع غير النظامي، خاصة وأنهم غالباً ما يعملون من دون عقود، ولا ضمانات قانونية، ولا إمكانية للحصول على الحماية الاجتماعية. ويتركز العديد منهم في قطاعات شديدة التأثر بالحرب، مثل البناء والزراعة. ووفقاً للمسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية، انخفضت العمالة في القطاع غير النظامي بنسبة 17.2 في المائة بعد وقف إطلاق النار، وهي أعلى بكثير من تلك المسجلة بين العاملين في القطاع النظامي والبالغة 4.2 في المائة.

والتفاوت كبير بين المناطق الجغرافية، حيث لا يزال 24 في المائة من العاملين المقيمين في مناطق متأثرة بالحرب من دون عمل، مقارنة بنسبة 7 في المائة في المناطق التي لم تستهدف مباشرة.

كما تأثر الشباب بدرجة أكبر مقارنةً بالفئات العمرية الأخرى، فمن بين الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، بلغت نسبة العاطلين عن العمل أثناء الحرب من الفئة العمرية 15-29 عاماً حوالي 29.3 في المائة، مقارنة بنسبة 23.5 في المائة من الفئة العمرية 30 عاماً فما فوق. وحتى بعد وقف إطلاق النار، ظل 17.9 في المائة من الشباب الذين كانوا يعملون سابقاً عاطلين عن العمل، مقارنة بنسبة 12.7 في المائة من نظرائهم الأكبر سناً[38].

ووفقاً لمسح أجرته اليونيسف في شباط/فبراير 2025، أفاد معظم المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً (71 في المائة) بأنهم لم يشاركوا في أي شكل من أشكال العمل خلال الأسبوع السابق للمسح، وسجلت نسبة بطالة أكبر بين الشابات (79 في المائة) مقارنة بالشبان (62 في المائة). وشملت الأسباب الرئيسية للتعطل عن العمل: عدم توفر فرص العمل (18 في المائة)، والطلب الكبير على الدعم لبدء الأعمال التجارية (28 في المائة) والتدريب أثناء العمل (28 في المائة). وأفاد 62 في المائة من الشباب الذين شملهم المسح بأن العمالة وتوليد الدخل على رأس أولوياتهم، في حين أعرب أغلبية المجيبين (70 في المائة) عن استعدادهم للمشاركة في جهود التعافي إذا أتيحت لهم الفرصة. وفقا للتقييم السريع الذي يركز على الطفل الذي أجرته اليونيسف في عام 2025، لم يكن ربع مقدمي الرعاية الذين شملهم المسح يعملون في الأيام السبعة السابقة للمسح.

والتحليل القطاعي لنتائج مسح منظمة العمل الدولية يبيّن أن بعض القطاعات تكبدت خسائر أكبر من غيرها. فكان قطاع البناء الأشد تضرراً، إذ لا يزال 24 في المائة من العاملين فيه عاطلين عن العمل بعد الحرب نتيجة للتوقف التام لأنشطة البناء أثناء الحرب، وعدم تعافيها بعد وقف إطلاق النار. وكذلك حال العاملين في قطاع الزراعة، الذين لا يزال 21 في المائة منهم عاطلين عن العمل، وقد تكون التداعيات كبيرة على محافظتي البقاع والجنوب، حيث تعد الزراعة نشاطاً رئيسياً لتوليد فرص العمل.

وعلاوة على خسارة العمل، تسببت الحرب بانخفاض دخل نسبة كبيرة من العاملين. فانخفضت إيرادات 35 في المائة من الذين استمروا في العمل، في حين بقي دخل 58 في المائة منهم على حاله، وارتفع دخل حوالي 6 في المائة فقط منهم. وفي المتوسط، انخفض الدخل الشهري للذين استمروا في العمل بنسبة 15 في المائة. وبلغ متوسط الخسائر للذين انخفض دخلهم 40 في المائة. كذلك، تناقصت ساعات العمل بين الذين استمروا في العمل بنسبة 5 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، وتناقص أيضاً متوسط أيام العمل في الأسبوع بنسبة 6 في المائة.

الشكل 17. توزيع العاملين حسب نوع الدعم اللازم لاستعادة سبل عيشهم (بالنسبة المئوية)

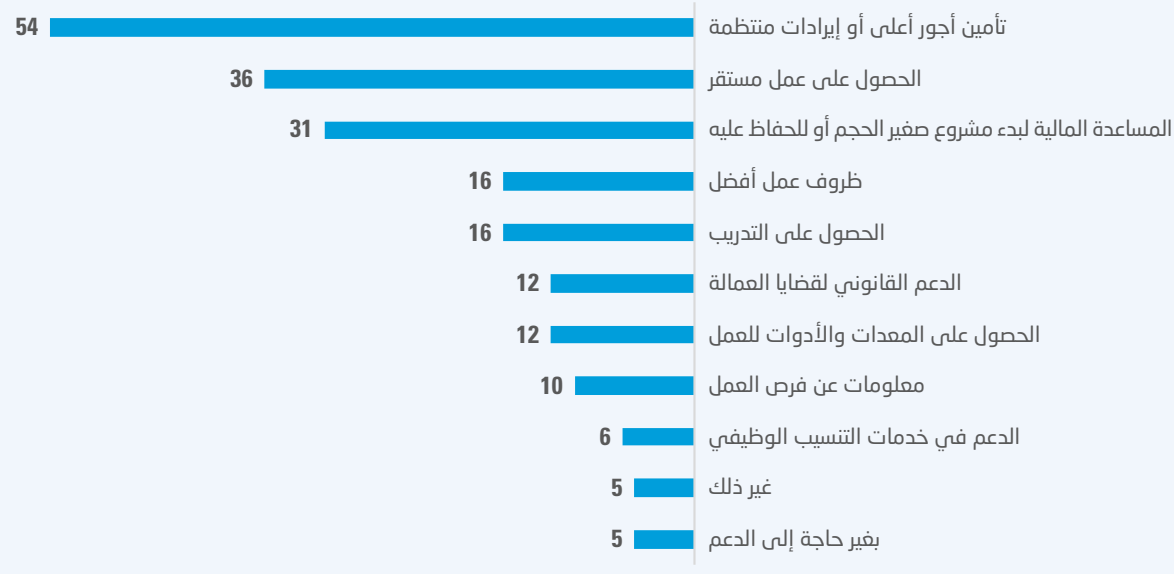

المصدر: مسح منظمة العمل الدولية حول تأثير الحرب على العاملين في القطاع الخاص في لبنان.

وحدد العاملون أولوياتهم الأساسية في فترة ما بعد الحرب، وعلى رأسها الحاجة إلى زيادة الدخل التي ذكرها 54 في المائة من المشاركين في المسح، سواء أكانت من خلال الحصول على أجر أعلى، أو تنويع مصادر الدخل، أو تأمين الاستقرار المالي. يليها على سلم الأولويات تأمين وظائف مستقرة أشار إليها 36 في المائة من العاملين، ما يشي بواقع سوق العمل بعد الحرب، حيث الفرص قليلة، والأمن الوظيفي بعيد المنال. ورأى 31 في المائة أيضاً أن المساعدة المالية لإطلاق المشاريع التجارية والحفاظ عليها حاجة ملحة. وتشير هذه الأولوية إلى قوة الروح الريادية لدى هؤلاء، لكنها تدل أيضاً على حاجتهم إلى العمل لحسابهم في مواجهة قلة فرص العمل في القطاع النظامي. ومن الأولويات اللافتة أيضاً الحصول على التدريب (16 في المائة)، والمطالبة بظروف عمل أفضل، بما في ذلك بيئات عمل أكثر مراعاة لشروط السلامة وحقوق العمل (16 في المائة)، وهي تشير إلى سعي البعض إلى التكيّف مع تحوّلات سوق العمل أو تحسين ظروف عملهم الحالية.

2. العقبات أمام المضي قدماً في سوق العمل

بعد اتفاق وقف إطلاق النار، تحوّل التركيز من الإدارة المباشرة للأزمة إلى عملية تعافٍ وإعادة إعمار في الأجلين المتوسط والطويل. إلا أن هذا التحوّل يقع في ظروف اقتصادية عسرة، وتعثر في سوق العمل، لعل أكثر من يشعر بوطأتها أولئك الذين لحق بأماكن عملهم دماراً تاماً أو ضرراً كبيراً يمنع العمل فيها، سواء أكانت مزارع أو مصانع أو متاجر أو منازل. ويتطلب مسار التعافي استثمارات كبيرة لدعم العمال النازحين، وإعادة إنشاء البنى الأساسية الحيوية،

وتعويض الخسارة في الأصول، وتحفيز النشاط التجاري في القطاعات المتأثرة.

وما يزيد عملية التعافي تعقيداً التحوّلات المستجدة في أوضاع اللاجئين السوريين. فتغيّر النظام في الجمهورية العربية السورية فتح باب العودة بالنسبة إلى العديد من هؤلاء. ولا يزال عدد اللاجئين العائدين محدوداً في الوقت الحاضر، ولكن تسارع زخم العودة قد يحدث آثاراً بالغة في سوق العمل في لبنان. ولطالما اعتمد قطاعا البناء والزراعة على العمال السوريين، ما جعلهما شديدي التأثر بأوضاع هؤلاء. وإذا غادر العمال السوريون البلد جماعياً، قد يؤدي ذلك إلى نقص حاد في القوى العاملة، وبالتالي تباطؤ جهود التعافي وتزايد كلفة الإنتاج. وتتطلب معالجة هذه التحديات الناشئة استراتيجيات استباقية لاجتذاب العمالة المحلية والأجنبية، وتدريبها، والحفاظ عليها. والتأكد من توفر القوى العاملة لهذه القطاعات، والحفاظ على معايير منصفة للعمل عاملان حاسمان في تحقيق التعافي بإطاره الأوسع، وفي بناء قدرة لبنان على الصمود في المستقبل.

جيم. تعطل الوصول إلى التعليم

بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024، كانت 769 مؤسسة تعليم قد تحوّلت إلى مراكز إيواء بسبب النزوح الناجم عن الهجمات العسكرية، منها 523 مدرسة رسمية و84 مركزاً للتدريب المهني وعدة فروع للجامعة اللبنانية[39]. وأغلق نحو 400 مدرسة رسميّة نتيجة للقصف المباشر والمستمر في بعض المناطق. وبعد اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ النازحون في إخلاء المراكز تدريجياً، ما عدا 64 مؤسسة ظلّت تأوي النازحين، منها 19 مدرسة رسمية (بيانات من 13 كانون الأول/ديسمبر 2024).

وقد أثر النزوح بشدة على استمرارية التعليم، إذ نزح حوالي 500,000 طالباً، و18,792 معلماً في المدارس الرسميّة، و16,798 معلماً في المدارس الخاصة. وتفاقمت التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية، خاصة الأطفال والفئات المعرضة للمخاطر، فأثّرت على رفاههم وصحتهم ووصولهم إلى الخدمات. وتهدد تداعيات الحرب قدرة الطلاب على تنمية المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، والمهارات الحياتية اللازمة لتأمين مستقبل أفضل. وأحكمت هذه التحديات الضغط على نظام التعليم في البلد، الذي كان قد أضعفه مجموع الأزمات التي أثرت على لبنان في السنوات الأخيرة. ونتيجة للحرب، لم يبدأ العام الدراسي الجديد في لبنان إلا في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ما أخّر تعلم الطلاب.

ويعاني الفتيان والفتيات على حدّ سواء من الصدمة والكرب النفسي جراء انعدام الاستقرار، وقد تتراجع قدرتهم على التعلم والنبوغ. غير أن وطأة هذه التحديات تكون أشدّ على الفتيات نتيجة للحواجز التي تفرضها الأعراف الثقافية والمخاوف بشأن العنف القائم على نوع الجنس. وفي أحيان كثيرة، تدفع القيود المالية الأسر إلى قرارات صعبة، فتجبر الفتيات على ترك الدراسة إما للمساعدة في الأعمال المنزلية أو للزواج المبكر، ويجبر الفتيان على الالتحاق بالقوى العاملة لإعالة الأسرة. ووفقاً للتقييم السريع الذي يركز على الطفل الذي أجرته اليونيسف في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 16 في المائة من الأسر ترسل قبل الحرب أطفالاً دون 18 سنة للعمل لدعم دخل الأسرة. وقال أكثر من ربع الأسر التي شملها المسح إن أطفالها في سن الالتحاق بالمدرسة لا يذهبون إلى المدرسة. ولم يعد العديد من الشباب قادرين على تحمل تكاليف التعليم وأجبروا على ترك الدراسة بحثاً عن عمل[40]. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أجرت اليونيسف تقييماً سريعاً لفهم تأثير الحرب على الأطفال واستجلاء الوضع بعد وقف إطلاق النار. وتظهر النتائج أن 69 في المائة من الأطفال لم يذهبوا إلى المدرسة قبل إعلان وقف

إطلاق النار، ولم يعد سوى 31 في المائة منهم إلى المدرسة. وأشار المسح إلى أن 85 في المائة من الأهل كانوا قلقين بشأن تعليم أطفالهم في المستقبل القريب، وأن 30 في المائة منهم قد خفضوا بالفعل الإنفاق على التعليم، وأن 15 في المائة توقفوا عن تعليم أطفالهم بعد وقف إطلاق النار[41].

ووفقاً لليونيسف[42]، أفاد 65 في المائة من المشاركين في المسح بأنهم لا يلتحقون بأي مدرسة أو جامعة نظامية، وذلك نتيجة للقيود المالية بشكل أساسي (46 في المائة). وكان معدل الحصول على التعليم أو التدريب غير النظاميين منخفضاً أيضاً (8 في المائة). وأفاد 28 في المائة من المشاركين في المسح بأن الدعم المخصص للتعليم أو التدريب حاجة أساسية من أجل الالتحاق بالتعليم. وأعرب 55 في المائة من المجيبين الشباب عن اعتزامهم الهجرة خارج البلد في غضون سنة، حافزهم الرئيسي هو الرغبة في فرص أفضل للتعلم (14 في المائة)، أو الشعور باليأس من مستقبل البلد (14 في المائة). وقد اتخذ خُمس الشباب خطوات من أجل الهجرة.

وما أحدثته الحرب من تعطل شديد للتعليم يضاعف خطر عمالة الأطفال، حتى في أسوأ أشكالها، والمصاعب والحواجز أشد وقعاً على الأطفال ذوي الإعاقة، ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تدخلات هادفة لحماية الأطفال من الاستغلال، وضمان وصولهم إلى التعليم. وقبل الحرب، كان أكثر من 700,000 طفل خارج المدرسة. ويعسّر استمرار تعطل فرص التعليم عودة الأطفال خارج المدرسة إلى مقاعد الدراسة، ومواصلة التعلم، والحصول على ما يحتاجون إليه من مهارات. والحرب والنزوح يهددان الوصول إلى التعليم واستمرارية التعلم بالنسبة إلى ثلث الأطفال والشباب في عمر الالتحاق بالمدرسة، ما يضاعف خسائر التعلم التي تسببت بها الاضطرابات على مدى السنوات الخمس الماضية. والاستخدام المكثف للمدارس كمراكز إيواء جماعية، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بمؤسسات التعليم، لا يعطل فقط فرص التعلم في الحاضر، بل يؤثر على مخرجات التعليم وآفاق المستقبل، ولا سيما بالنسبة إلى أكثر الفئات عرضة للمخاطر. وقد يعاني الأطفال في لبنان من ضرر نفسي طويل

© UNICEF/UNI678222/Choufany

الأجل جراء الافتقار إلى المساحات الآمنة المراعية لاحتياجاتهم، وإلى خدمات الدعم، ما قد يضر بقدرة الأطفال على التعلم، وبرفاههم وانمائهم. وقد تتسع فجوات عدم المساواة في التعليم بالنسبة إلى الفئات التي تفتقر إلى الحماية الكفاية، والتي تشمل الأطفال والشباب ذوي الإعاقة، والأطفال خارج المدرسة.

وتأخر التسجيل في مدارس المناوبة الثانية للعام الدراسي 2024-2025 حتى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بسبب انتظار وزير التربية والتعليم العالي قراراً من مجلس الوزراء بالنسبة إلى تسجيل الأطفال اللاجئين الذين لا تتوفر لديهم الوثائق المطلوبة. وفي 19 أيلول/سبتمبر 2024، أصدر مجلس الوزراء قراراً يحظر على الأطفال التسجيل في مدارس المناوبة الثانية ما لم تكن لديهم بطاقة تعريف من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو تصريح إقامة ساري المفعول. واستجاب الوزير بفتح التسجيل في 340 مدرسة، فأتاح التسجيل بغض النظر عن وضع الوثائق، لكنه أوضح أن توفر المقاعد غير مضمون ما لم يصدر إعفاء عن مجلس الوزراء. وفي البداية، كانت نسبة التسجيل منخفضة جداً لأن العديد من الأطفال الذين ليس لديهم وثائق مناسبة كانوا مترددين في التسجيل.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان حقق، بين عامي 2005 و2018، تقدماً مطرداً في دليل التنمية البشرية، من 0.710 إلى ذروة عند 0.774. إلا أن هذا الاتجاه انتكس منذ عام 2019 جراء سلسلة من الصدمات المتشابكة والمديدة. وتراجع ترتيب لبنان حسب دليل التنمية البشرية في عام 2024 إلى مستويات عام 2010 ليصل إلى 0.750، نتيجة الأزمات المتعددة، أي 14 عاماً إلى الوراء. وعلى الرغم من أن تأثير حرب عام 2024 على الدليل لا يزال محدوداً، من الواضح أن الآثار التراكمية للأزمات المتعددة الأبعاد أوقفت التقدم على مسار تحقيق التنمية البشرية على مدى السنوات الخمس الماضية.

دال. تعطل الوصول إلى المرافق

بين 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وبدء وقف إطلاق النار في لبنان، ألحقت الهجمات أضراراً بحوالي 34 مرفقاً للمياه، فتعطّلت الإمدادات لأكثر من 400,000 شخص[43]. وفاقمت هذه الأحداث التحديات الهيكلية القائمة أساساً المرتبطة بتغيّر المناخ التي تؤثر على إمدادات المياه وتوفرها، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وتراجع هطول الأمطار، وزيادة معدلات التبخر، التي أدت مجتمعة إلى انخفاض حجم المياه المتوفّر سنوياً بنسبة تصل إلى 9 في المائة. وفي موسم الجفاف، قد يصل الانخفاض إلى 54 في المائة، ما يضغط بشدة على شبكات الإمداد، لا سيما في المناطق الريفية والمتأثرة بالحرب.

ويصعب، في وقت إعداد التقرير، إجراء تقييم كامل للأضرار التي لحقت بالبنية الأساسية للمياه بسبب استمرار الاحتلال لعدة مناطق، ولتأثير الحرب على مختلف مراحل عملية الإمداد بفعل القيود على إمكانية الوصول. ومع ذلك، أجريت مسوح أوّلية بيّنت أضراراً جسيمة في شبكات توزيع المياه في القرى الحدودية التي شهدت قتالاً برياً وقصفاً عنيفاً. ولم يتمكن عاملو الصيانة من تشغيل المرافق ولا من إصلاح الأضرار، وعانت القرى المتضررة من نقص حاد في الإمداد بالكهرباء، ما حال دون حصول السكان على خدمات المياه. وانخفضت رسوم المياه المحصَّلة من جنوب لبنان إلى الصفر تقريباً.

وتشير التقديرات إلى أن أكبر الأضرار في قطاع المياه طالت بنى إنتاج المياه (آبار المياه ومحطات الرفع/الضخ)، ثم شبكات التوزيع ومرافق التخزين. ومن الناحية الجغرافية، تقع معظم الأضرار جنوب نهر الليطاني، ولا سيما في أقضية صور وبنت جبيل ومرجعيون. وتشمل البنية الأساسيّة لنقل المياه وتوزيعها وتخزينها التي تضررت في المناطق

الريفية: محطات الضخ في الطيبة والوزاني ونبطية الطاسة؛ وخزانات المياه في يارين ومعروب؛ ونظام المياه الذي يعمل بالطاقة الشمسية في محطة الضخ في رميش في منطقة صور. وفي رميش وحدها، أدى تضرر البنية الأساسيّة إلى تعطيل وصول المياه لنحو 1,325 أسرة، منها 175 أسرة نازحة إلى تلك البلدة[44]. ومن المتوقع أن يؤدي الدمار الناجم عن الحرب، إلى جانب الإجهاد المائي الناجم عن تغيّر المناخ، إلى ضغط متزايد على موارد المياه الجوفية، ما يفاقم نُدرة المياه للاستخدامين المنزلي والزراعي.

وفي المناطق الحضرية غير الخاضعة للاحتلال المباشر، طال الضرر الأكبر في البنية الأساسيّة بعد أيلول/سبتمبر 2024 محطة مياه البص. وعلى الرغم من أن البنية الأساسيّة للمياه في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية لم تشهد استهدافاً مباشراً، فقد لحقتها أضرار جراء القصف المكثف للمباني السكنية، أثرت على نقل المياه وتوزيعها. ولا تزال خدمات المياه والصرف الصحي تعمل في المناطق الحضرية غير الخاضعة للاحتلال، مثل صور والنبطية وبعلبك، لكنها تواجه تحديات أخرى لا ترتبط مباشرةً بالحرب، كنقص الوقود والكهرباء وصعوبة استئناف العمليات المعتادة.

ويمثل إصدار الفواتير إشكالية حالياً، ولم يتضح بعد كيف سيتعامل السكان معها. فقد نزح أغلب سكان جنوب لبنان خلال الحرب، ما يعني أنهم لم يستفيدوا من الخدمات خلال تلك الفترة. وتوقف إنتاج المياه وتوزيعها في معظم القرى نتيجة للأعمال العدائية. ومن حيث الخسائر البشرية، حصدت الحرب أرواح 10 موظفين في مؤسسة مياه جنوب لبنان وحدها[45].

وألحقت الحرب أضراراً بالبنية الأساسيّة للكهرباء. وتأثرت غالبية شبكات نقل الكهرباء وتوزيعها في القرى الحدودية بالقصف والاحتلال المباشر، إلا أن الأضرار لم تكن على نسق واحد، ولا بالدرجة نفسها. واستهدفت أيضاً، وبصورة مباشرة، البنية الأساسيّة العامة الرئيسية للكهرباء جنوب نهر الليطاني، ما أدى إلى أضرار جزئية، كما في حال محطة توليد الكهرباء في مرجعيون. وتتفاقم مكامن الضعف هذه في نظام الطاقة بسبب تغيّر المناخ، الذي يشتد تأثيره على توليد الطاقة باستخدام الطاقة الكهرومائية.

وقد تعزى الخسائر في قطاع الكهرباء إلى التكاليف الإضافية للإغاثة السريعة، ومتطلبات تحسين البنية الأساسيّة في مناطق النزوح، والأهم من ذلك، القصور في تحصيل الفواتير. ووفقاً لوزارة الطاقة والمياه، بعض الفواتير لم تسدد منذ حوالي عام وشهر، لا سيما في المناطق المتضررة من الحرب.

هاء. تراجع في الصحة والصحة العقلية والنظافة الصحية

قيدت الحرب بشدة قدرة العاملين الصحيين على تقديم الخدمات، إذ اضطر العديد منهم إلى الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً، فافتقرت المرافق الصحية إلى الكفاءات اللازمة لتقديم الرعاية الصحية. وتكبّد القطاع الصحي خسائر جسيمة، حيث أبلغ عن مقتل ما لا يقل عن 241 شخصاً وإصابة 295 آخرين في صفوف الطاقم الطبي وشبه الطبي بسبب الهجمات المباشرة على المستشفيات والمراكز الصحية وخدمات الإسعاف[46]. وأثرت الخسائر أيضاً على كيفية تلقي الرعاية الطبية في المجتمعات المحلية، ولا سيما في المناطق التي اشتد تأثرها بالحرب، وتفاقم الوضع بعد وقف إطلاق النار، إذ تزايد الطلب على الرعاية الطبية مع عودة النازحين.

1. اكتظاظ مراكز الإيواء بالنازحين: نقص خدمات الصرف الصحي وانتشار الأمراض

نشأت الحاجة إلى مراكز الإيواء الجماعية بسبب موجات النزوح من المناطق العالية المخاطر إلى المناطق الأكثر أماناً. وقد تحوّلت المدارس ومبان أخرى إلى مراكز إيواء، فلم تكن قادرة على استقبال أعداد كبيرة من النازحين وتأمين خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الكافية.

وسرعان ما أصبحت مراكز الإيواء، نتيجة لاكتظاظها وافتقارها إلى المرافق الكافية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مرتعاً لانتشار الأمراض المعدية، مثل الكوليرا. وأبلغ عن تفشي الجرب والقمل وغيرها من الحالات في بعض المواقع. ويزيد هذا الواقع الطلب على القطاع الصحي المأزوم أصلًا، حتى في المناطق الأكثر أماناً حيث لجأ معظم النازحين.

وبعد وقف إطلاق النار، تركّز الطلب على خدمات القطاع الصحي في المناطق المتضررة من الحرب، مع عودة السكان إلى منازلهم أو إلى مناطق مجاورة لها، وافتتحت مراكز إيواء جماعية لاستضافة العائدين الذين دمرت منازلهم كلياً أو جزئياً.

© UNICEF/UNI663698/Choufany

2. الصحة النفسية للأطفال ومقدمي الرعاية

أثرت الحرب بشدة على الصحة العقلية للأطفال والبالغين. ويتبين من نتائج التقييم السريع الذي يركز على الطفل الذي أجرته اليونيسف في كانون الثاني/يناير 2025 أن 72 في المائة من مقدمي الرعاية أبلغوا عن حالات قلق أو توتر بين أطفالهم قبل وقف إطلاق النار. وبعد وقف إطلاق النار، أفاد 80 في المائة منهم أن نسبة القلق لدى أطفالهم قد تراجعت. وبالمثل، أفاد 62 في المائة من مقدمي الرعاية بأن أطفالهم كانوا مكتئبين أو حزينين خلال الحرب؛ وأفاد 81 في المائة منهم أن الوضع لم يعد كذلك بعد وقف إطلاق النار. في المجموع، أفاد 66 في المائة من مقدمي الرعاية بأن رفاه أطفالهم قد تحسن بعد وقف إطلاق النار، في حين أفاد 30 في المائة بأنه ظل على حاله[47].

3. تعطل الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية

تأثر أيضاً الوصول إلى الرعاية الصحية الروتينية، حيث تعطلت الخدمات الأساسية مثل التطعيم، ما عرض الأطفال للإصابة بأمراض كان من الممكن الوقاية منها. ولم تتبدد بعد حالة عدم الاستقرار، وهي تحول دون الوصول المنتظم إلى الرعاية الروتينية والطارئة، وتُضاعف المخاطر الصحية على الأطفال الذين يحتاجون إلى تطعيمات منتظمة وعلاج للحالات الصحية التي تفاقمت جرّاء الحرب. وتبين في تقييم اليونيسف لعام 2025 أن ثلث الأسر لم تتمكن من الحصول على الأدوية لأطفالها عند الحاجة، وأن 45 في المائة منها خفضت نفقاتها الصحية بسبب عدم توفر الأموال لديها.

4. نقص في المستلزمات والسلع الطبية

ركز نظام الرعاية الصحية على الاستجابة للطوارئ المستجدة والمتصاعدة، فتأثرت الإمدادات بالسلع الطبية والأدوية الضرورية في البلد. وعسرت الحرب نقل الإمدادات الأساسية والأدوية، ما قيد إمكانات تقديم الرعاية الجيدة.

وأفادت وزارة الصحة العامة، منذ وقف إطلاق النار، بنقص في الإمدادات الطبية الأساسية والأدوية، لا سيما الأدوية اللازمة لعلاج الحالات الخطيرة. ويعيق هذا النقص الاستجابة الفعالة للاحتياجات الصحية الأساسية للنازحين العائدين، وللاجئين الوافدين حديثاً من الجمهورية العربية السورية.

واو. الآثار النفسية والاجتماعية والثقافية لخسارة المنازل والأضرار الجسدية والنزوح

تُضاف إلى الأضرار المادية والجسدية التي خلّفتها الحرب تداعيات نفسية واجتماعية وثقافية ناجمة عن تدمير المنازل والمباني والنزوح الناتج عن ذلك. وقد تقتصر هذه التداعيات على آثار عاطفية ونفسية، وقد تتسع لتحدث تغييراً في الديناميات الاجتماعية والهويات الثقافية. ويصعب إحصاء هذه التداعيات، ولا تتوفر بيانات متكاملة عن الآثار على الأجلين المتوسط والطويل، ولكن من الضروري أخذها في الاعتبار إذا ما كان للتخطيط أن ينطلق من نهج محوره البشر. وبعض هذه التداعيات قد ينجم عن أي نزاع أو حرب، وفي أي مكان يقع فيه دمار مادي للمنازل والمباني، وأما بعضها الآخر فيتصل بلبنان تحديداً، وبالمناطق اللبنانية المتأثرة بالحرب الأخيرة. وتشمل الآثار ما يلي:

- مشاعر الحزن والكرب واليأس وانعدام الأمن جراء خسارة المنازل والممتلكات الشخصية والذكريات الشخصية/العائلية المرتبطة بالمنازل، وقد يكون لهذه المشاعر آثار قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، تشمل الصدمات النفسية بين الأطفال والشباب. وتشتد وطأة

هذه الآثار على الأشخاص الذين كانوا، قبل الحرب، يعانون من صعوبات اقتصادية، أو الذين يواجهون مصاعب في الوصول إلى مصادر دخل بديلة لإعادة بناء منازلهم أو دفع إيجار مساكنهم، مثل كبار السن والمهاجرين واللاجئين والفقراء، لا سيما في سياق الأزمة الاقتصادية الحادة التي يشهدها البلد، والافتقار إلى نُظُم الحماية الاجتماعية الكافية.

- مشاعر انعدام الأمان وانعدام اليقين المرتبطة بفقدان وثائق الملكيّة أو عدم امتلاكها أساساً، ما يثير مخاوف حقيقية بشأن الحقوق في المنازل والممتلكات والأراضي، ولا سيما بالنسبة إلى سكان المباني غير النظامية الذين لم يكن لديهم وثائق ملكية رسمية حتى قبل الحرب. وعلى الرغم من ذلك، كان بعض المجتمعات المحلية يعترف بوجودهم خاصةً في المناطق الريفية، استناداً إلى ممارسات الحيازة العرفية والتفاهمات المتبادلة على صعيد المجتمع المحلي، أو الممارسات التقليدية والاتفاقات الشخصية والروابط الأسرية. وبالنسبة إلى المناطق التي لم يجرَ فيها مسح للأراضي من قبل، يرجح أن تحتد النزاعات على ملكية الأراضي، خاصة في غياب تسجيل حدود الملكيات. وللمشاكل المرتبطة بعدم حماية الحقوق في المنازل والممتلكات والأراضي أهمية خاصة في حالات المهاجرين والنساء والأسر التي تعليها النساء، وهي فئات طالما كانت معرضة للمخاطر في لبنان نتيجة لأسباب عدة منها الإطار القانوني المتعلق بالمنازل والممتلكات والأراضي، والممارسات ذات الصلة. ويلزم إجراء تقييم متكامل لاستخلاص صورة تامة عن أثر الحرب على حقوق المنازل والأراضي والممتلكات.

© UNICEF/UNI652760/photographer - Ramzi Haidar

- الشعور بانعدام الأمن الناجم عن الإقامة في مراكز الإيواء المؤقتة أثناء النزوح. وقد تزداد حدة هذه المشاعر عندما يكون المأوى غير ميسور الكلفة أو تكون الظروف فيه غير ملائمة بسبب الاكتظاظ أو الافتقار إلى البنية الأساسيّة الحيوية ونُظُم النظافة الصحية، كما قد تتفاقم المشاعر جراء المخاوف أو التهديد بالإخلاء، أو نتيجة لارتفاع الإيجارات. وفي هذا الصدد، كانت الأسر المعيشية التي تضم نساء وفتيات، والأسر المعيشية التي تعيلها نساء، وكذلك الأسر المهاجرة، شديدة التأثر بهذه الأوضاع[48].

- اضطراب العلاقات والشبكات الاجتماعية، واختلال الشعور بالانتماء بسبب تضرر النسيج الاجتماعي والذاكرة الجماعية في المجتمعات المحلية، لا سيما لدى أشخاص اعتادوا العيش كجيران فافترقوا نتيجة لتدمير منازلهم.

- الشعور بالكرب المتعلق خسارة المباني أو المواقع التراثية أو الثقافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية والدينية للمجتمع وذاكرته الجماعية.

© UNICEF/UNI652316/Choufany

6 الأثر الاقتصادي

© UNDP/Rana Sweidan

6. الأثر الاقتصادي

طالت أضرار الحرب قطاعات اقتصادية رئيسية، مثل السياحة والزراعة والصناعة، هي الأكثر مساهمة في النواتج الاقتصادية في لبنان.

ألف. السياحة

السياحة مصدر مهم للدخل والعملة الأجنبية في لبنان، وقد أوقعت بها الحرب أضراراً فادحة. قدّرت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 19.1 في المائة في عام 2018[49]، وبنحو 18.9 في المائة في عام 2019 لتمثل 20.8 في المائة من مجموع العمالة في عام 2019[50].

سببت جائحة كوفيد-19 تراجعاً عالمياً في السياحة، إلا أن الأثر على لبنان كان مضاعفاً نتيجة الأزمات المتشابكة التي كان يواجهها. وبدأ القطاع في التعافي في عام 2022، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 2.5 في المائة في عام 2021 إلى 6.6 في المائة في عام 2023.

تشير الإسقاطات إلى تراجع السياحة في عام 2024 نتيجة الحرب، وإلى انخفاض مساهمتها في الاقتصاد إلى 5.5 في المائة (الشكل 18).

وانخفضت إيرادات الضيافة والنقل بأكثر من 50 في المائة (على أساس سنوي في أوائل كانون الثاني/يناير 2025) نتيجة لقيود السفر وانحسار الفعاليات الترفيهية وانخفاض عدد الزوار من دول الخليج[51].

الشكل 18. مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

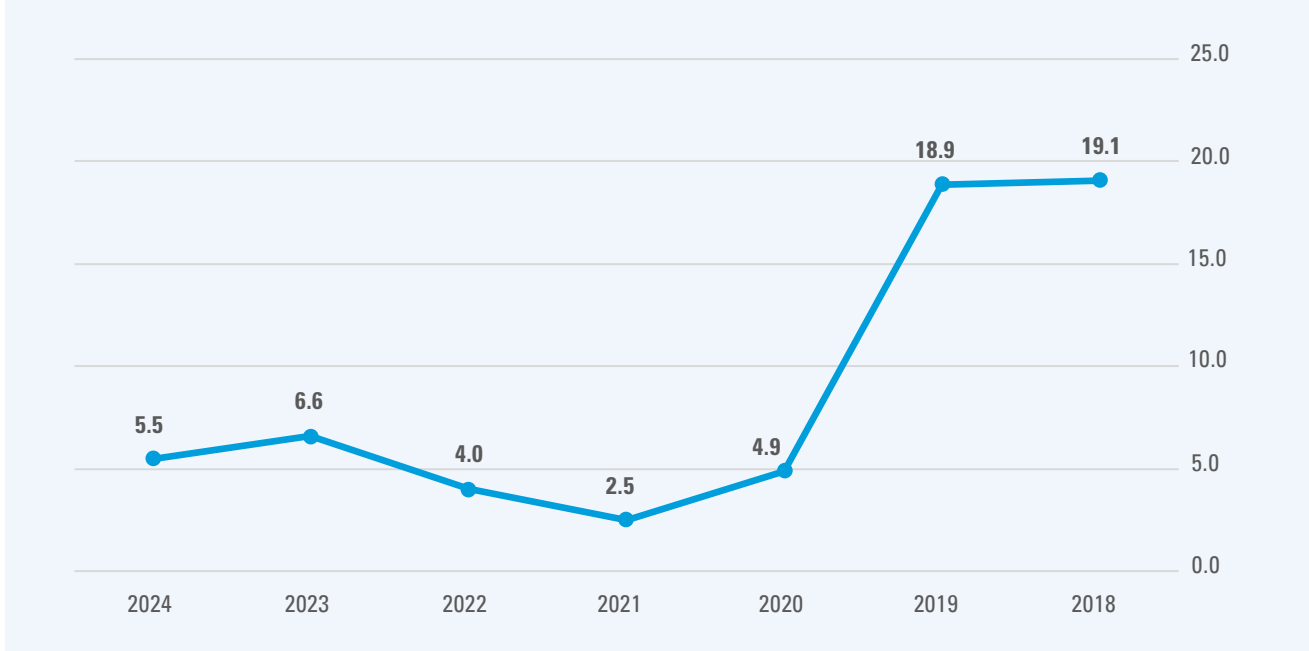

المصدر: Byblos Bank, Lebanon this week – issue 820, 27 May–1 June 2024.

ويعد تراجع عدد السائحين الوافدين محدداً حاسماً للأداء المالي للقطاع. وقد انخفضت حركة المسافرين عبر المطار بنسبة 20.84 في المائة في عام 2024، فبلغت حوالي 5.6 مليون مسافر مقارنة بحوالي 7.1 مليون مسافر في عام 2023[52].

وأبلغ عن التأثير الأكبر على أنشطة السفر في تشرين الأول/أكتوبر، بانخفاض نسبته 61 في المائة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024 بانخفاض نسبته 69 في المائة، وذلك مقارنة بأيلول/سبتمبر 2024. وسجل التراجع الأكبر في أعداد الوافدين، الذي انخفض بنحو 80 في المائة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2024، كما هو موضح في الشكل 19[53].

وسجل انخفاض حاد في مجموع السائحين الوافدين خلال عام 2024، إذ زار لبنان حوالي مليون سائح في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، وهو انخفاض بنسبة 32.5 في المائة مقارنة بمجموع 1.57 مليوناً في الفترة نفسها من العام السابق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان الانخفاض هائلاً، من حوالي 59,000 في عام 2023 إلى حوالي 21,000 في عام 2024، أي بنسبة 64.4 في المائة، وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عقدين[54].

وبدأت شركات الطيران الدولية في تعليق رحلاتها تدريجياً إلى لبنان مع تصعيد النزاع إلى الحرب، فانخفض عدد الرحلات المتوفّرة بنسبة تتراوح بين 30 و40 في المائة بحلول منتصف أيلول/سبتمبر 2024[55]. في ذلك الوقت، كانت شركة طيران الشرق الأوسط الوحيدة التي واصلت رحلاتها إلى لبنان. وقد ألغي حوالي 109 رحلة جوية إلى بيروت بين 12 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وبعد وقف إطلاق النار، استأنفت شركات الطيران تدريجياً رحلاتها إلى لبنان، وإن بوتيرة بطيئة للغاية، وسط حالة من عدم اليقين بشأن الوضع الأمني.

وانخفض معدل إشغال الفنادق، وهو مؤشّر رئيسي من مؤشرات السياحة، في عام 2024 على أثر اندلاع حرب

الشكل 19. حركة المسافرين عبر مطار بيروت الدولي

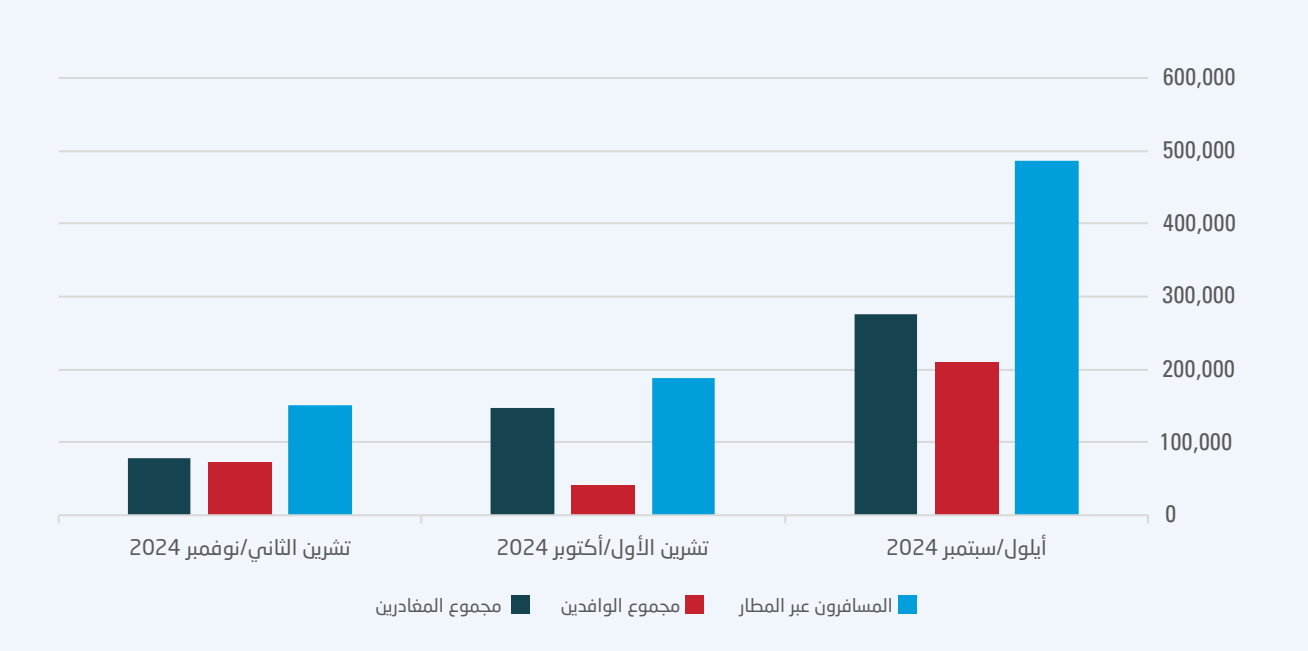

المصدر: BLOMinvest Bank, Number of Airport Passengers Down 19.16% Annually by October 2024, 4 December 2024.

غزة نتيجة لانخفاض عدد الزوار الوافدين. وحتى في تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان معدل الإشغال أقل من المتوسط السنوي، حيث وصل إلى 13 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وفي كانون الثاني/يناير 2024، بلغ معدل إشغال الفنادق 20 في المائة، مسجّلاً انخفاضاً قدره النصف تقريباً عن مستواه في كانون الثاني/يناير 2023، الذي بلغ 37 في المائة.

وفي كانون الثاني/يناير 2024، سجلت بيروت أدنى معدل إشغال فندقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 20)[56].

ولا تتوفر بيانات رسمية عن الفترة التي أعقبت تصعيد أيلول/سبتمبر 2024، لكن تشير تقديرات غير رسمية إلى انخفاض بنسبة 60 في المائة في النشاط الفندقي، وإلى إلغاء حوالي 90 في المائة من الحجوزات، معظمها للبنانيين[57]. وقد توقف العديد من الفنادق ودور الضيافة في جنوب لبنان عن العمل، في حين تزايد الطلب على بعض الفنادق في بيروت ومناطق أخرى، فوصلت إلى الإشغال الكامل تقريباً نتيجة وصول النازحين[58]. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، لا يزال القطاع غير مستقر، وتشير التقديرات إلى أن معدلات الإشغال في كانون الأول/ديسمبر 2024 لم تتجاوز 10 في المائة في بيروت، وتقريباً صفر في المناطق الأخرى[59].

ونشاط المطاعم مؤشر رئيسي آخر على أداء قطاع السياحة. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن أكثر من 600 مطعم إما أغلق أو تأثر بطريقة غير مباشرة بالحرب[60]. ويوفر قطاع المطاعم حوالي 160,000 فرصة عمل دائمة وأكثر من 150,000 فرصة عمل موسمية. وأجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسحاً عن تأثير الحرب على الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم شمل 524 شركة في قطاع خدمات الضيافة والطعام، أبلغت 80 في المائة منها عن انخفاض كبير في المبيعات بين الربع الأخير من عام 2023 والربع الأخير من عام 2024.

الشكل 20. معدل إشغال الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانون الثاني/يناير 2024 (بالنسبة المئوية)

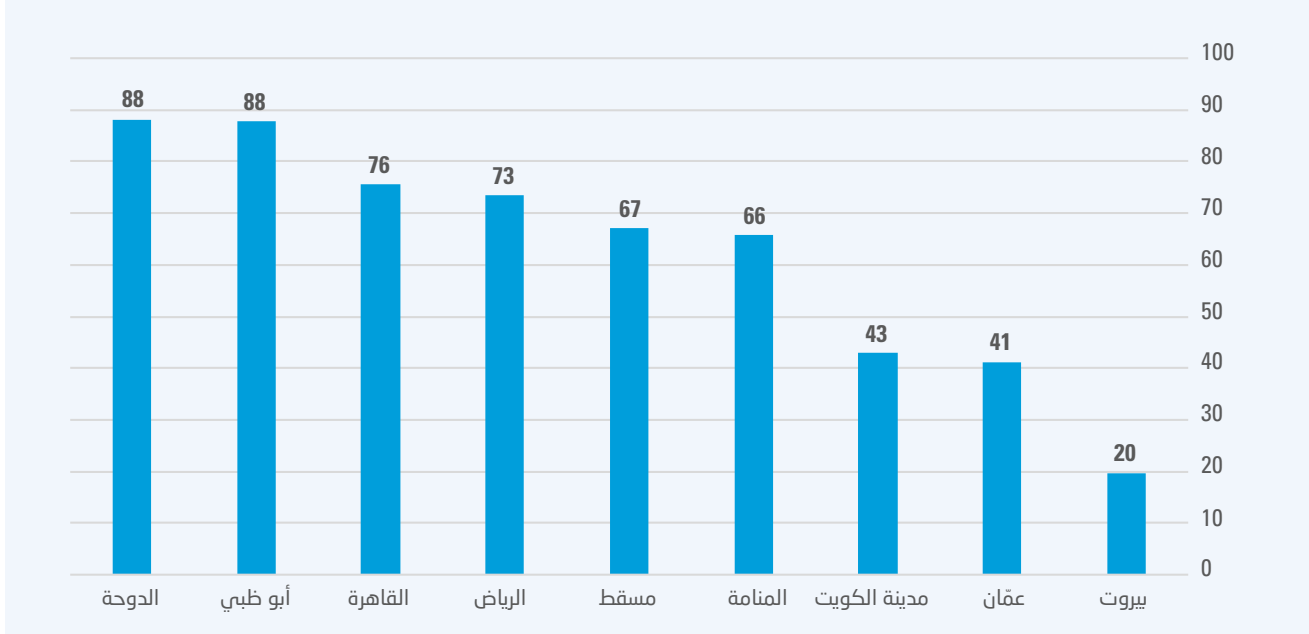

المصدر: BLOM Invest Bank, Ernst & Young, Middle East Hotel Benchmark Survey Report, 30 April 2024.

الشكل 21. عائدات السياحة في لبنان (بمليارات الدولارات)

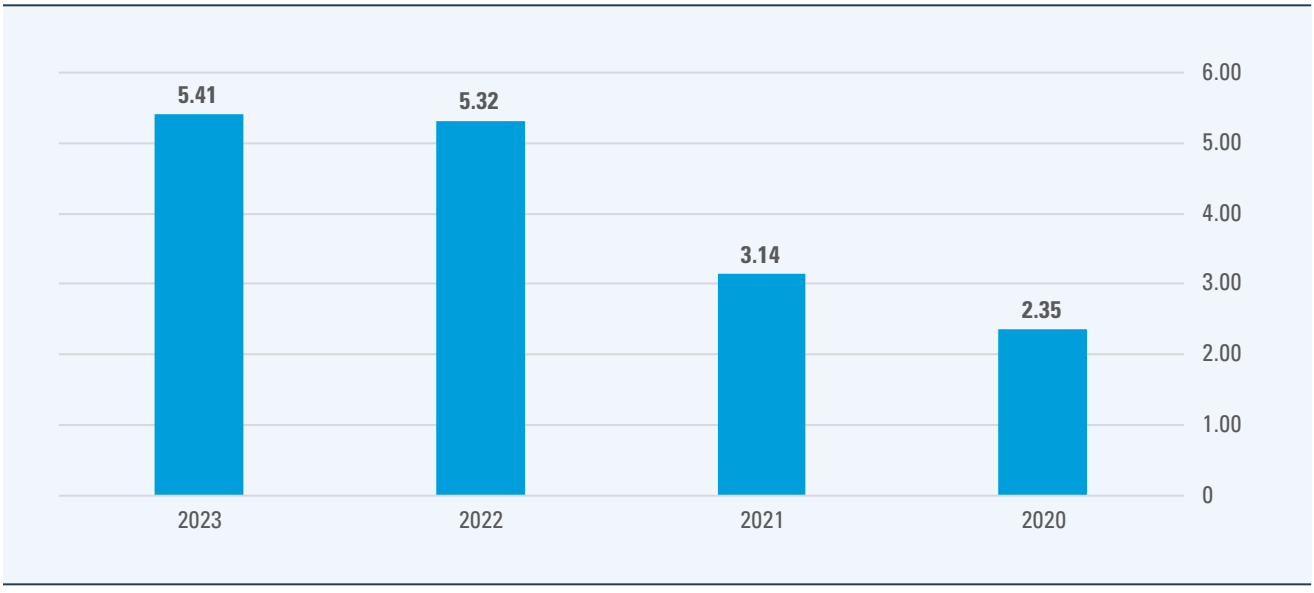

المصدر: Banque du Liban, External sector and balance of payments, travel services.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، من المرجح أن يستمر التعثر في قطاع السياحة، خاصة في موسم العطلات الشتوية، نتيجة لحالة عدم اليقين. ومن المتوقع أن تكون عائدات السياحة لعام 2024 قد انخفضت إلى مستويات أقل بكثير مما كانت عليه في عام 2023، علماً بأن حرب غزة كانت قد بدأت تؤثر بوضوح على السياحة في عام 2023 (الشكل 21).

باء. الزراعة والماشية والزراعة المائية والحراجة

الزراعة من القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد اللبناني، نظراً لدورها الهام في الأمن الغذائي وتوليد فرص العمل وسبل العيش، فضلاً عن النهوض بالتنمية الريفية. وبلغت مساهمة القطاع، بعد الانهيار الاقتصادي في عام 2019، حوالي 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[61]. وأبدى القطاع في استيعابه للأزمة قدرة عالية على الصمود، وهو يمثل مصدراً هاماً للدخل في المناطق الريفية. ولا تنحصر أهمية قطاع الزراعة في المقاييس الاقتصادية، فهو أيضاً جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والتراث الثقافي للبلد، إذ تدعم الأنشطة الزراعية سبل العيش، وتحافظ على التقاليد المحلية، وتساهم في الحفاظ على البيئة.

وكانت الزراعة من أشد القطاعات تأثراً بالحرب. وكان لها، في المناطق المستهدفة، مساهمات رئيسية في الاقتصاد وفي توليد فرص العمل، كونه مصدراً للدخل الأولي والثانوي بالنسبة إلى شريحة كبيرة من السكان في المناطق المتضررة من الحرب (لا سيما في محافظات جنوب لبنان والنبطية والبقاع وبعلبك-الهرمل). وتضم هذه المناطق غالبية الأراضي الزراعية في لبنان (الشكل 22)[62].

شكلت الزراعة نسبة كبيرة من الناتج الاقتصادي في محافظتي البقاع والجنوب في عام 2020، وكانت هاتان المنطقتان من بين الأكثر استهدافاً في الحرب. ونظراً لأهمية الزراعة فيهما، طالت التداعيات قطاع الأغذية الزراعية، الذي تضرر بشدة نتيجة القصف والحرائق وفوات موسمي الحصاد والغرس.

الشكل 22. توزيع الأراضي الزراعية حسب المحافظة (بالنسبة المئوية)

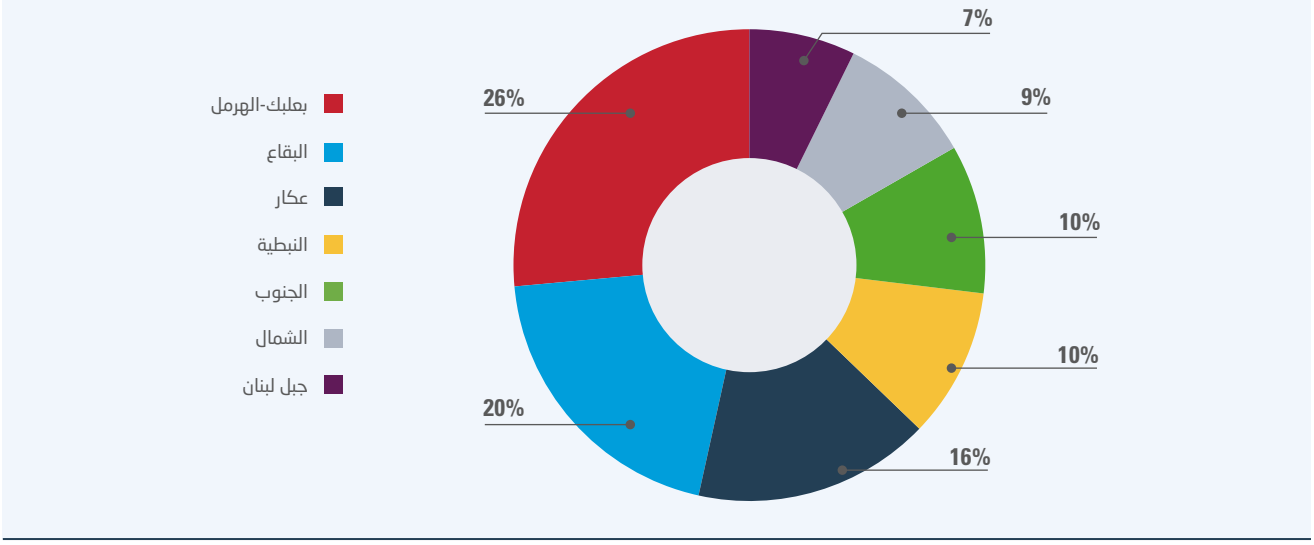

المصدر: FAO, Special report 2024.

وتسببت الهجمات بأضرار جسيمة في البنى الأساسيّة ورؤوس المال والأصول التمكينية للقطاع. فبناءً على النتائج الأولية لمقابلات خلال زيارات ميدانية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لحقت أشد الأضرار بالبنى الأساسية للري، وخاصة شبكة الري التابعة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ودُمرت 20 بركة محلية لحصاد المياه والشبكات المتصلة بالإضافة إلى شبكات الري على مستوى المزارع. كذلك، لحقت أضرار بالبنية الأساسيّة للري في القرى المجاورة جراء الغارات الجوية المكثفة والقصف والعمليات البرية. وشملت الخسائر في البنية الأساسيّة الإنتاجية ورأس المال أضراراً لحقت بخمسة مصانع ألبان، وتدميراً كاملاً لحوالي 23 مزرعة تعاونية و16 معصرة زيتون، بالإضافة إلى أضرار وفقدان للإنتاج في أكثر من 200 مشتل. ودُمّر مركز للخدمات الزراعية في مارون الراس بالكامل. أما في قطاع مصائد الأسماك، فكانت الخسائر المبلغ عنها محدودة.

وتأثرت المحاصيل الرئيسية بالحرائق الناجمة عن القصف. فقد أضر استخدام الفسفور الأبيض وغيره من المواد الكيميائية، علاوة على القصف، بما مجموعه 2,193 هكتاراً من الأراضي الزراعية والمراعي (1,917 هكتاراً من الغابات و275 هكتاراً من الأراضي الزراعية)[63]. وتشمل الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية خسارة 134 هكتاراً من بساتين الزيتون، و48 هكتاراً من بساتين الحمضيات، و44 هكتاراً من بساتين الموز، و15 هكتاراً من أشجار الفاكهة الأخرى. وإلى جانب حرق الأراضي، تسبّبت الهجمات المتواصلة بترك أكثر من 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية في محافظتي النبطية والجنوب[64].

تسبب فوات موسم الحصاد بخسائر جسيمة في مداخيل المزارعين. وكانت الأضرار شديدة على بعض المحاصيل، مثل الزيتون والأفوكادو والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وأبلغ عن أكبر الخسائر في أقضية مرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا والنبطية، حيث أفادت التقارير بأن المحاصيل تقلصت بنسب 84 في المائة و75 في المائة و70 في المائة و62 في المائة على الترتيب[65].

- تضرر مزارعو الزيتون من الحرب مرتين خلال العام الماضي: المرة الأولى عند اندلاع الحرب في تشرين

الشكل 23. المناطق المحروقة حسب نوع الغطاء النباتي (بالهكتار)

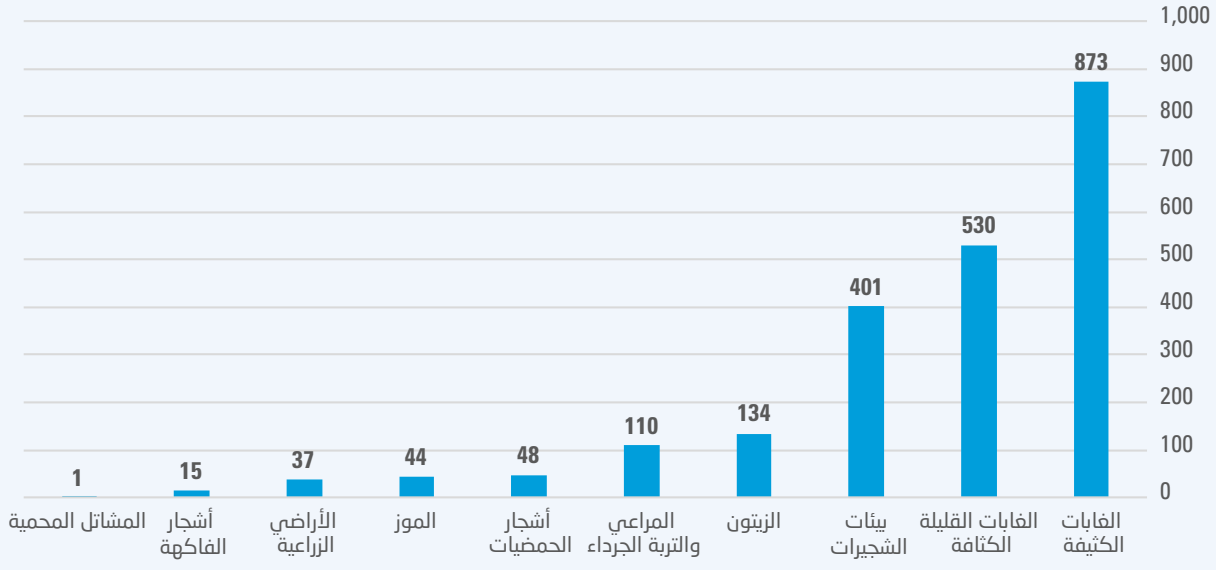

المصدر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان. ، 10 كانون الأول/ديسمبر، 2024.

الأول/أكتوبر2023، والمرة الثانية عند تصاعد الأعمال العدائية بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر2024. وحصلت واقعتا الضرر خلال موسم قطف الزيتون. وتشير التقديرات إلى أن المساحة الإجمالية لبساتين الزيتون التي لم تقطف في القرى الحدودية خلال عامي 2023 و2024 تبلغ 4,800 هكتاراً، كما تشير إلى أن التأخر في قطف الزيتون في 14,400 هكتار من البساتين جنوب نهر الليطاني (حيث جرى القطاف في كانون الأول/ديسمبر 2024 بعد اتفاق وقف إطلاق النار) أدى إلى انخفاض بنسبة 60 في المائة في الإنتاج. وبالمجمل، بلغت خسارة الإنتاج في قطاع الزيتون 26,000 طن. ودفع فوات موسم قطف الزيتون السعر المحلي لزيت الزيتون إلى ارتفاع بنحو 60 في المائة مقارنة بما كان عليه في عام 2022.

- لم يتمكن مزارعو الأفوكادو من حصاد كامل محاصيلهم (خاصة صنف الفويرتي، الذي يُحصَد في أواخر العام).
- تكبد المزارعون خسارة كبيرة، إذ فاتهم حصاد 133 هكتاراً من ثمار الأنونا. ويبدأ الحصاد في تشرين الثاني/نوفمبر ويستمر حتى حزيران/يونيو.
- تأثرت المنتجات الحرجية غير الخشبية بصعوبة الوصول إلى الغابات على السكان المحليين -وخاصة النساء الريفيات- الذين يعتمدون عليهذه المنتجات كمصدر للدخل، مثل زيت الغار ودبس الخروب والزعتر والمريمية والأعشاب الأخرى. وكان من المستحيل حصاد أوراق الغار والخروب في عامي 2023 و2024 نتيجة لحرائق الغابات، وانقطاع الوصول إلى بعض المناطق، ونزوح السكان. كما لم يكن حصاد الزعتر والمريمية ممكناً في أوائل عام 2024. وعلى الرغم من صغر حجم الحصاد، شكلت هذه المنتجات مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة إلى النساء المحليات[66].

وفوّت المزارعون في المناطق المستهدفة موسم الغرس، ولا سيما للمحاصيل الشتوية والخضروات الورقية والبقوليات والقمح. وتوقف الإنتاج من المشاتل المحمية كلياً في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني لموسم 2025/2024، حيث تُحضَّر التربة عادة بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وتبدأ الزراعة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. إلا أن الإنتاج من المشاتل المحمية في تلك المنطقة محدود، ولا يتوقع لتوقفه أن يؤثر كثيراً على أسعار الخضروات في شتاء عام 2025.

وأُبلغ عن خسائر كبيرة في الماشية في المناطق المستهدفة. فوفق الزيارات الميدانية، في محافظتي النبطية والجنوب حوالي 15,000 من الأبقار و150,000 من الماعز، وأعداد هذه الماشية كبير في القرى الحدودية. عند اندلاع الحرب، لجأ المزارعون، لتقليل الخسائر، إلى العديد من استراتيجيات التخفيف، مثل بيع الماشية بخسارة 70 في المائة أو نقلها إلى مناطق أكثر أماناً، واضطر البعض إلى التخلي عنها. وتشير التقديرات إلى أن المزارعين في محافظتي الجنوب والنبطية فقدوا حوالي 10 في المائة من أصول الماشية، وباعوا حوالي 30 في المائة من الماشية بخسارة. وفي القرى الحدودية، لحق الدمار بحوالي 340 مزرعة ألبان، بما في ذلك 60 مزرعة كبيرة الحجم.

وتأثر قطاع الدواجن بشدة بالحرب. وتبلغ قدرة إنتاج الدواجن في محافظتي الجنوب والنبطية ما يعادل 6 ملايين دجاجة لاحمة في دورة مدتها 60 يوماً، وتنتج 300,000 دجاجة بياضة 250,000 بيضة يومياً[67]. وكانت لدى القرى الحدودية 800,000 دجاجة لاحمة و50,000 دجاجة بياضة. وتشير التقديرات إلى خسارة كل إنتاج الدواجن في القرى الحدودية، وخسارة الطاقة الإنتاجية لنحو 70 في المائة من منتجي الدواجن في مناطق أخرى من محافظتي الجنوب والنبطية نتيجة لنزوح المزارعين وتركهم الدواجن. وفي القرى الحدودية، خسر 45 من متوسطي وكبار المنتجين، و600 من صغار المنتجين، البنية الأساسيّة الإنتاجية، مثل أقفاص الدجاج.

وفي محافظتي الجنوب والنبطية، فقدت تربية الأحياء المائية كامل طاقتها الإنتاجية تقريباً. ويبلغ عدد المنتجين في هاتين المحافظتين 21 منتجاً، يقع معظمهم حول نهر الوزاني، وتبلغ طاقتهم الإنتاجية الإجمالية 200,000 سمكة لكل دورة. وفقد القطاع كامل أصوله وبنيته الأساسيّة.

وأبلغ عن خسائر كبيرة أيضاً في قطاع تربية خلايا النحل وإنتاج العسل. وتشير التقديرات إلى تدمير 1,500 خلية نحل عن طريق الضربات المباشرة، ما أدى إلى موت النحل المنتج للعسل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نقل مربو النحل من القرى المجاورة ما يملكون من نحل إلى المناطق الساحلية في وقت أبكر من المعتاد. وتزامن النقل مع موسم رش أشجار الحمضيات، ما أدى إلى خسارة كبيرة في خلايا النحل بسبب التعرض للمبيدات. وأُبلغ أيضاً عن خسائر غير

© UNDP/Rana Sweidan

مباشرة في القطاع، حيث تخلى المنتجون عن خلايا النحل المتبقية في محافظات جنوب لبنان والنبطية وبعلبك-الهرمل نتيجة للنزوح.

جيم. التأثير على القطاعات الإنتاجية والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم

تمثل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم حوالي 90 في المائة من الاقتصاد اللبناني، وتتركز بشكل كبير في محافظتي بيروت وجبل لبنان[68]. أجبر العديد من هذه الشركات على وقف عملياته نتيجة للقصف المباشر، وعدم اليقين الاقتصادي، ونزوح المالكين والعاملين، وتعطل سلسلة الإمداد. كما أعاقت عملها اليومي الأضرار التي لحقت بالبنية الأساسيّة مثل إمدادات المياه والطرق والكهرباء والاتصالات. وقد أثر ذلك مباشرة على إنتاج هذه المؤسسات وإمكاناتها[69].

1. الأضرار التي لحقت بمباني الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم

تعرض أكثر من نصف الشركات التي شملها المسح، في جميع أنحاء لبنان، لأضرار في المباني[70]. وأفادت نسبة 9 في المائة من الشركات بأن مبانيها قد دمرت، و7 في المائة منها تعرضت لأضرار جسيمة. وأبلغت 50 في المائة من الشركات في قطاع الصناعة عن أضرار في مبانيها. وقد سجّلت محافظة النبطية أعلى نسبة من المباني التجارية التي إما تضررت بشدة أو لحق بها دمار كامل، بلغت 31 في المائة من الشركات التي شملها المسح، تليها محافظة جنوب لبنان بنسبة 23 في المائة. وإذا ما صنفت الخسائر في الشركات حسب نوع جنس أصحابها، تظهر النتائج أن 18 في المائة من صاحبات الأعمال التجارية تعرضت مباني أعمالهن لدمار كامل أو لأضرار جسيمة، مقارنة بنسبة 15 في المائة لأصحاب الأعمال. وكانت نسبة الإبلاغ عن المباني المدمرة تماماً أو التي لحقت بها أضرار جسيمة أعلى بين الشركات التي لديها عدد قليل من العاملين -مثل الأفراد العاملين لحسابهم الخاص (17 في المائة)، وتلك التي لديها ما بين 2 و4 عاملين (16 في المائة)، وتلك التي لديها ما بين 5 و9 عاملين (16 في المائة)- مقارنة بالشركات التي لديها عدد أكبر من العاملين يتراوح بين 10 و49 فرداً (12 في المائة).

2. عمليات الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء البلد

أثرت الحرب بشكل كبير على استمرارية أنشطة وعمليات الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع أنحاء البلد. وتعطّلت حوالي 15 في المائة من الشركات ومن أنشطة سبل العيش التي شملها المسح بشكل دائم، و21 في المائة بشكلٍ مؤقت، واستمرت حوالي 40 في المائة بالعمل بطاقاتٍ أقل، في حين تمكنت 24 في المائة من العمل بشكل طبيعي. وتشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن قطاع الصناعة، على وجه الخصوص، واجه اضطرابات شديدة: فقد أغلقت 12 في المائة من الأعمال التجارية أبوابها بشكل دائم، وأوقفت 21 في المائة عملياتها مؤقتاً، ولا تزال حوالي 45 في المائة منها تعمل جزئياً، ولا تزيد نسبة الأعمال التجارية التي تعمل تحت ظروف عادية على 22 في المائة[71]. وشهدت القطاعات الإنتاجية والخدمية الرئيسية انخفاضاً كبيراً في ناتجها الحقيقي، ومنها قطاعات التعدين والصناعة والمرافق، حيث أفادت التقارير بأن الإنتاج قد انخفض بنسبة 43 في المائة. والاضطرابات في قطاع الصناعة لها تداعيات كبيرة على التعافي الاقتصادي، نظراً للدور الحاسم الذي تؤديه الصناعة في التعافي[72].

الشكل 24. الحالة التشغيلية للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (بالنسبة المئوية)

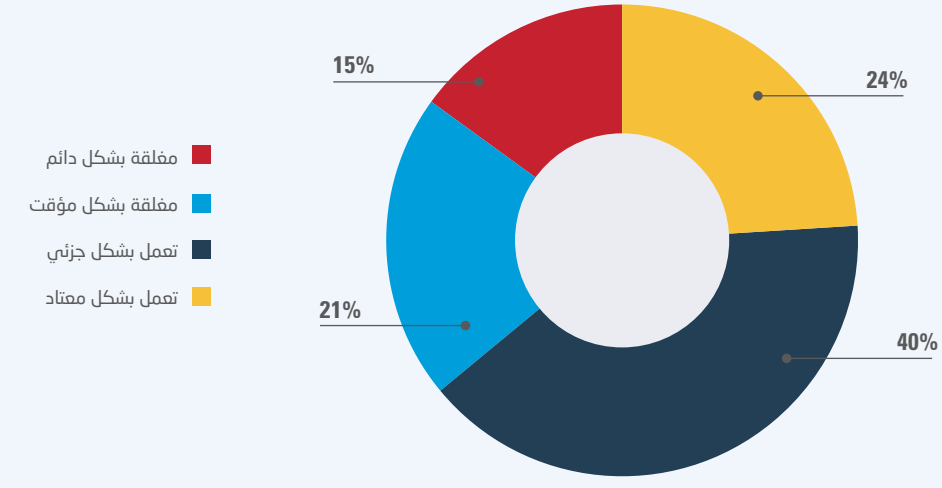

المصدر: مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، آذار/مارس 2025.

الشكل 25. الحالة التشغيلية للشركات أثناء الحرب وبعد وقف إطلاق النار في المناطق المتضررة وغير المتضررة من الحرب (بالنسبة المئوية)

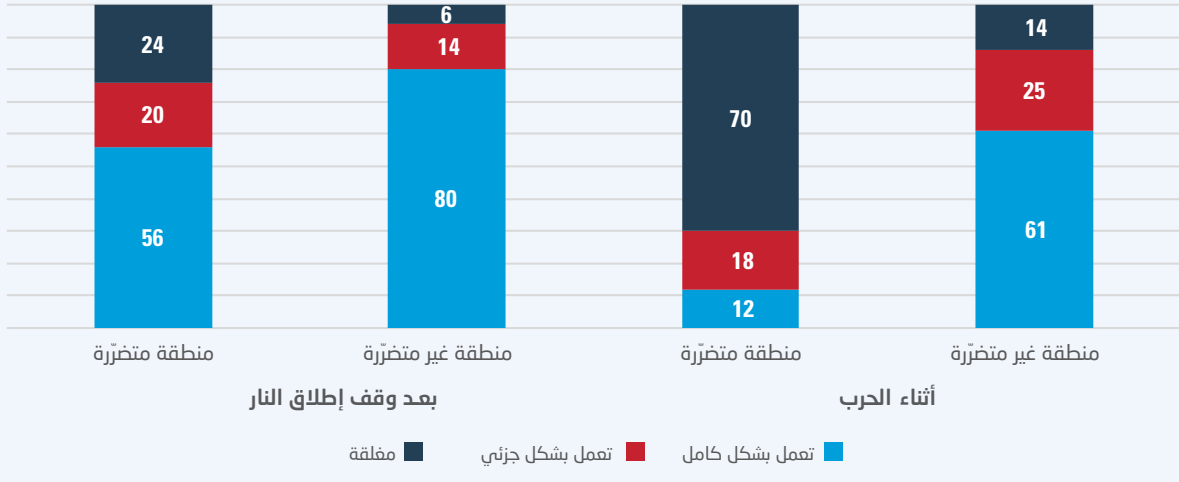

المصدر: مسح منظمة العمل الدولية حول تأثير الحرب على العاملين في القطاع الخاص في لبنان.

وكانت الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر هي الأشد تضرراً من الاضطرابات. فسُجلت أعلى معدلات الإغلاق الدائم بين الشركات التي لديها أقل من خمسة عاملين، ما يؤكد مكامن الضعف لدى الشركات الصغيرة التي تفتقر إلى الموارد الكافية لاستيعاب الصدمات ومواصلة عملياتها. وفي المتوسط، لا تزال 41 في المائة من الشركات الصغيرة، بما فيها تلك التي تعمل لحسابها الخاص وتلك التي لديها تسعة عاملين أو أقل، تعمل بصورة جزئية فقط.

وتبين من مسح أجرته منظمة العمل الدولية[73] أن حوالي 70 في المائة من الشركات في المناطق المتضررة من الحرب أجبر على الإغلاق بالكامل، في حين تمكنت 18 في المائة من

العمل بشكلٍ محدود - بضعة أيام في الأسبوع، أو بضع ساعات في اليوم. وتمكنت 12 في المائة فقط من الشركات في هذه المناطق من الحفاظ على عملياتها الكاملة أثناء الحرب[74].

وظلت الشركات في المناطق المستهدفة تعاني من آثار الأعمال العدائية، حتى بعد توقّفها. فبعد إعلان وقف إطلاق النار، ظلت 24 في المائة من الشركات مغلقة، وباشرت 20 في المائة عملياتها جزئياً فقط، و56 في المائة عملياتها بالكامل. وفي الوقت نفسه، بدأت العمليات التجارية في المناطق غير المتضررة تتحسن بشكل ملحوظ، على الرغم من أنها لم تعد إلى طبيعتها بالكامل. وبعد وقف إطلاق النار، ظلّت 6 في المائة من الشركات مغلقة، واستأنفت 14 في المائة عملها بأقل من طاقتها الكاملة، وعادت 80 في المائة إلى العمل بكامل طاقتها[75].

وبغض النظر عن الحالة التشغيلية، أبلغت غالبية الشركات عن تقلّص نشاطها بعد الحرب. ووفقاً للمسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية، أشارت 71 في المائة من الشركات التي لا تزال تعمل إلى تقلّص في النشاط التجاري، و26 في المائة إلى الحفاظ على مستويات ما قبل الحرب، و3 في المائة فقط إلى تحقيقها نمواً. وكان هذا الاتجاه أكثر وضوحاً في المناطق المتضررة من الحرب، حيث أبلغت 80 في المائة من الشركات عن انخفاض في نشاطها، ولم تشهد 15 في المائة أي تغيير، وحقّقت 5 في المائة نمواً. أما في المناطق غير المتضررة فأفادت 66 في المائة من الشركات بأنها تواجه تقلّصاً في النشاط، و32 في المائة بأنها تحافظ على المستويات السابقة، و3 في المائة فقط بانها تحقق نمواً.

ونتيجة لتقلّص النشاط في جميع أنحاء البلد، سجل انخفاض ملحوظ في عدد الموظفين في الشركات التي حافظت على عملها. وانخفضت العمالة بدوام كامل بنسبة 13 في المائة في المتوسط، بينما انخفضت العمالة بدوام جزئي بنسبة 33 في المائة.

3. انتقال الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مناطق أكثر أماناً

أجبرت الحرب العديد من الشركات على الانتقال إلى مناطق أكثر أماناً. وأشارت نتائج أولية للمسح الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي 2023 و2024، إلى انتقال 24 في المائة من الشركات من مواقعها. وفي 87 في المائة من

الشكل 26. انتقال الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم (بالنسبة المئوية)

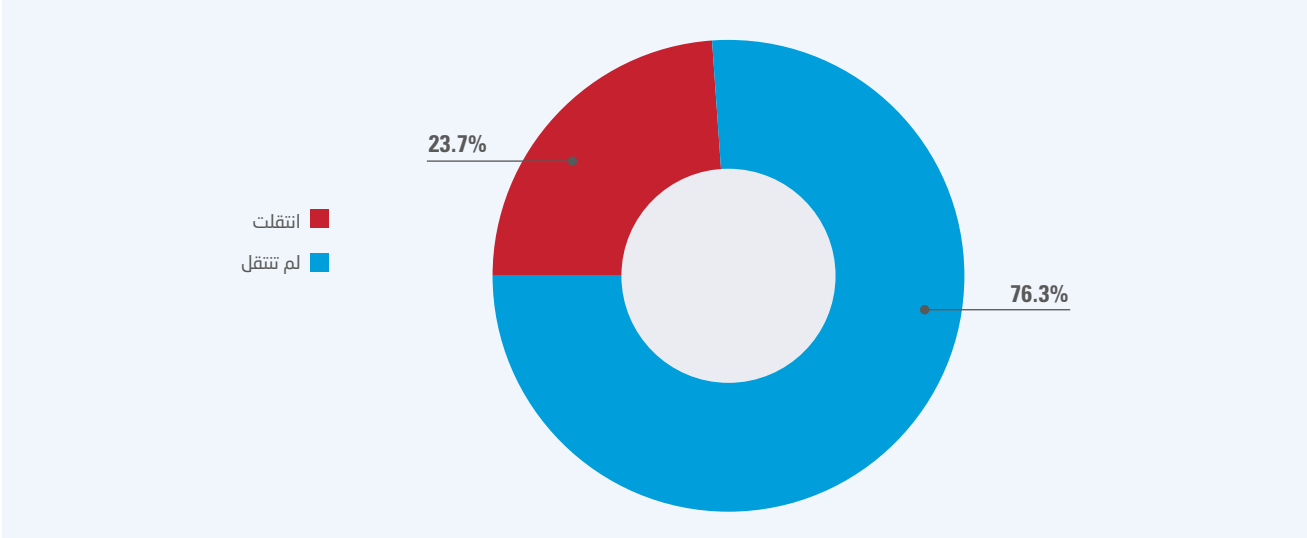

المصدر: مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، آذار/مارس 2025.

عمليات الانتقال هذه، كان السبب هو الحرب. وكانت النبطية من أشد المحافظات تأثراً، حيث أعلنت 38 في المائة من الشركات أنها انتقلت إلى مواقع أخرى، تليها محافظة الجنوب بنسبة 24 في المائة، ثم بيروت بنسبة 18 في المائة.

وأبلغ عن أعلى نسبة من عمليات الانتقال بين الشركات التي تعمل لحسابها الخاص (24 في المائة) والشركات التي تضم ما بين 2 و4 عاملين. ولم تبلغ الشركات الكبرى، خاصة تلك التي تضم 250 عاملاً أو أكثر، عن أي عمليات نقل.

4. أسعار السلع والخدمات

أثرت الحرب على أسعار السلع والخدمات في مختلف قطاعات الاقتصاد، فقد أبلغ نحو 37.6 في المائة من الشركات عن انخفاض في الأسعار منذ بداية الحرب، كانت 24.9 من هذه الانخفاضات كبيرة. وأبلغ نحو 26 في المائة من الشركات عن زيادات في الأسعار، وكانت 9 في المائة منها زيادات كبيرة. وتظهر التفاوتات بين المناطق في اتجاهات تقلب الأسعار. فسجلت في محافظة عكار أعلى نسبة من الشركات التي أبلغت عن انخفاض في الأسعار (44 في المائة)، وأفاد 24.5 في المائة منها عن انخفاض كبير. وكانت الانخفاضات في الأسعار كبيرة جداً في القطاع الزراعي (60 في المائة)[76].

وأثرت الحرب بشدة على مبيعات السلع والخدمات، لا سيما في المناطق الجنوبية. وأبلغ حوالي ثلاثة أرباع الشركات (77 في المائة) عن انخفاض كبير في المبيعات، في حين أفادت 13 في المائة عن انخفاض طفيف، و3 في المائة عن عدم حدوث أي تغيير. في المقابل، شهدت 3 في المائة من الشركات التي شملها المسح تحسناً في المبيعات.

وتأثرت الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة بسبب هوامشها المالية المحدودة، وقاعدة عملائها الضيّقة، وقدرتها الضعيفة على استيعاب الصدمات ومواصلة عملياتها. وكان الانخفاض أكبر قليلاً في الشركات المملوكة للرجال (79 في المائة) مقارنة بتلك المملوكة للنساء (73 في المائة).

وسُجّلت أعلى النسب المئوية من أصحاب الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الذين يتوقعون انخفاضاً كبيراً في المبيعات في محافظة النبطية (85 في المائة)، ثم محافظة بعلبك-الهرمل (84 في المائة)، ثم محافظة البقاع (76 في المائة). وأبلغت الشركات الصغيرة عن انخفاضات أكبر في المبيعات مقارنة بالشركات الكبيرة.

وفي تقلبات الأسعار دليل على عدم استقرار السوق. فبعض الشركات يلجأ إلى خفض الأسعار لجذب العملاء أو بيع المخزون الزائد، بينما يرفع البعض الآخر الأسعار بسبب ارتفاع التكاليف. وهذا التباين في الاتجاهات يوسّع الفجوات بين القطاعات والمناطق، لكن الاتجاه العام يؤول إلى تراجع إيرادات الشركات، وانحسار فرص العمل. وإذا استمر، قد يدفع مزيداً من الشركات نحو الإغلاق أو نحو الانزلاق إلى القطاع غير النظامي، فيصعّب مسار التعافي.

ومن أخطر تداعيات هذه الحرب خسارة الموارد البشرية. فقد أبلغت 29 في المائة من الشركات التي شملها المسح بأنها فقدت جميع العاملين لديها بسبب الحرب. وأفادت 43 في المائة بانخفاض في عدد العاملين، ولم تزد نسبة الشركات التي أبلغت عن عدم حدوث أي تغيير في معدلات العمالة على 15 في المائة. وسجلت أكبر نسب للشركات التي أبلغت عن خسارة جميع العاملين لديها في المحافظات التالية: النبطية (45 في المائة)، وبعلبك-الهرمل (31 في المائة)، والجنوب (31 في المائة)، وبيروت (27 في المائة). وخسر أكثر من ثلث الشركات العاملة في خدمات الضيافة والطعام جميع العاملين لديها (35 في المائة)، تليها الشركات العاملة في الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (32 في المائة)، فتجارة الجملة والتجزئة (32 في المائة)، ثم قطاع الصناعة (30 في المائة). وأبلغ عن انخفاض في عدد العاملين في نصف الشركات العاملة في قطاعات الطاقة، وخدمات الضيافة والطعام، والزراعة والحراجة وصيد الأسماك، والصناعة. وخسرت 20 في المائة من هذه الشركات جميع العاملين لديها، كما أبلغت 27 في المائة منها عن انخفاض في عدد العاملات. وكانت أعلى نسبة من الشركات التي أبلغت عن

خسارة جميع العاملات لديها في قطاع خدمات الضيافة والطعام (30 في المائة)، يليه الأنشطة المهنية (25 في المائة)، والفن والترفيه والاستجمام (24 في المائة)، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم (24 في المائة). وسجلت أعلى نسبة انخفاض في عمالة النساء في مجالات التعليم (38 في المائة) والتعدين واستغلال المحاجر (35 في المائة)، تليها الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (33 في المائة) فالصناعة (32 في المائة). وتوفر هذه القطاعات حصة كبيرة من فرص العمل في لبنان، ما يجعلها في غاية الأهمية للتعافي الاقتصادي.

وتأثرت أيضاً رواتب العاملين خلال الأشهر الثلاثة إلى الستة الماضية. وأبلغ حوالي 34 في المائة من الشركات عن انخفاض في الرواتب يتراوح بين انخفاض كبير (19 في المائة) ومتوسط (15.4 في المائة). وأبلغ حوالي 18 في المائة من الشركات عن ارتفاع في الرواتب يتراوح بين ارتفاع كبير (7 في المائة) ومتوسط (11 في المائة).

وقيّد التصعيد في الأعمال القتالية وصول غالبية الشركات إلى الموارد المالية. وانخفض التدفق النقدي المتاح لحوالي 74 في المائة منها خلال الربع الأخير من عام 2024، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023. وقد أُبلِغ عن هذا المنحى في جميع المحافظات. أما على الصعيد القطاعي، فتظهر النتائج الأولية أن القطاع العقاري سجل الانخفاض الأكبر في توفر التدفقات النقدية، حيث أبلغت شركتان من كل ثلاث شركات عن انخفاض كبير، تليه قطاعات والسكن (57 في المائة)، والفن والترفيه (57 في المائة)، وتجارة الجملة والتجزئة (56 في المائة). ويظهر اتجاه مماثل بالنسبة الشراء بالائتمان، حيث سجل قطاع العقارات الانخفاض الأكبر (48 في المائة)، يليه قطاع التعدين (40 في المائة)، وقطاع التجارة بالجملة والتجزئة (39 في المائة)، وقطاع البناء (39 في المائة).

والحصول على التمويل هو الحاجة الأشد إلحاحاً بالنسبة إلى الشركات حتى تتمكن من استئناف عملياتها أو من الحفاظ عليها، لا سيما وأن 72 في المائة من

الشكل 27. تغيّر رواتب العاملين نتيجة للحرب (بالنسبة المئوية)

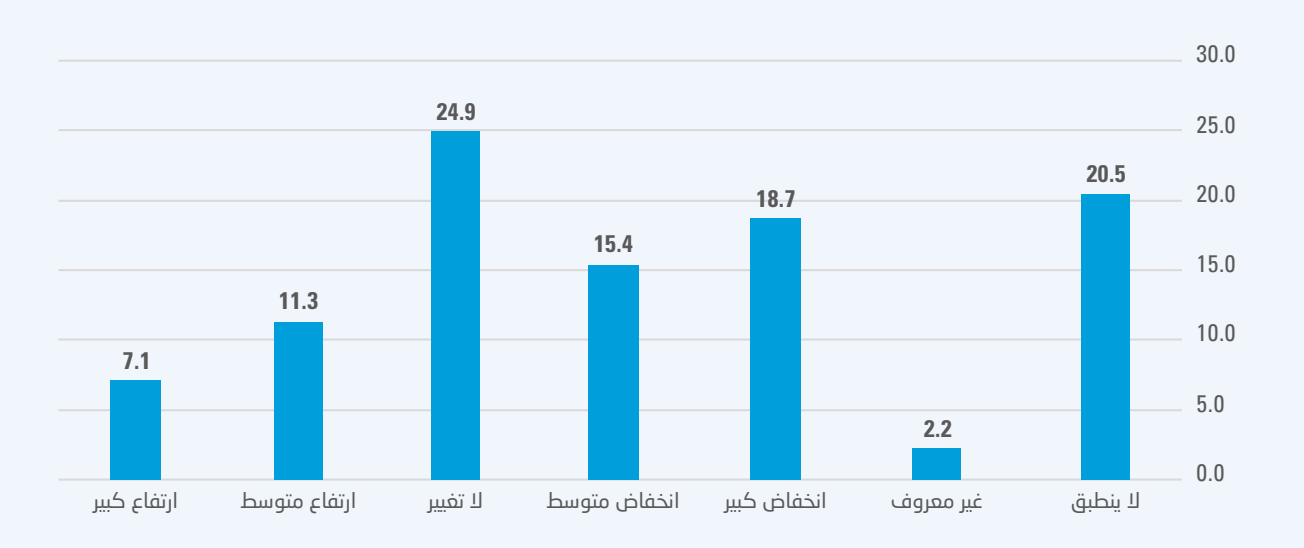

المصدر: مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم،

أصحاب الأعمال أبلغوا عن انخفاض كبير في الأرباح بسبب الحرب. ولم يعد بوسع العديد من الشركات أن تزيد الأسعار على الرغم من ارتفاع الكلفة التشغيلية، وخاصة الإيجارات التي ارتفعت بنسبة 24.5 في المائة في العام الماضي، وفق بيانات إدارة الإحصاء المركزي[77].

ولا تزال الشركات في جميع أنحاء البلد تواجه العديد من التحديات في أعقاب الحرب، لذا، لا بد من النظر في احتياجاتها الملحة لدعم التعافي المستدام. وكان مطلب الشركات الأشد إلحاحاً هو الحصول على التمويل، وذكرته 80 في المائة منها، ما يؤكد شدة الحاجة إلى رؤوس الأموال لاستئناف العمليات وللحفاظ عليها. وتشمل الاحتياجات الأخرى: الحصول على الطاقة بأسعار معقولة (40 في المائة)، في إشارة إلى ارتفاع كلفة الطاقة وعدم موثوقية إمداداتها، والوصول إلى الأسواق (35 في المائة)، في إشارة إلى الاضطرابات في سلاسل الإمداد وانخفاض طلب المستهلكين. واعتبرت 26 في المائة من الشركات إعانات دعم الأجور ضرورية لتخفيف العبء المالي وبالتالي الاحتفاظ بالعاملين.

الشكل 28. وصول الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموارد المالية (بالنسبة المئوية)

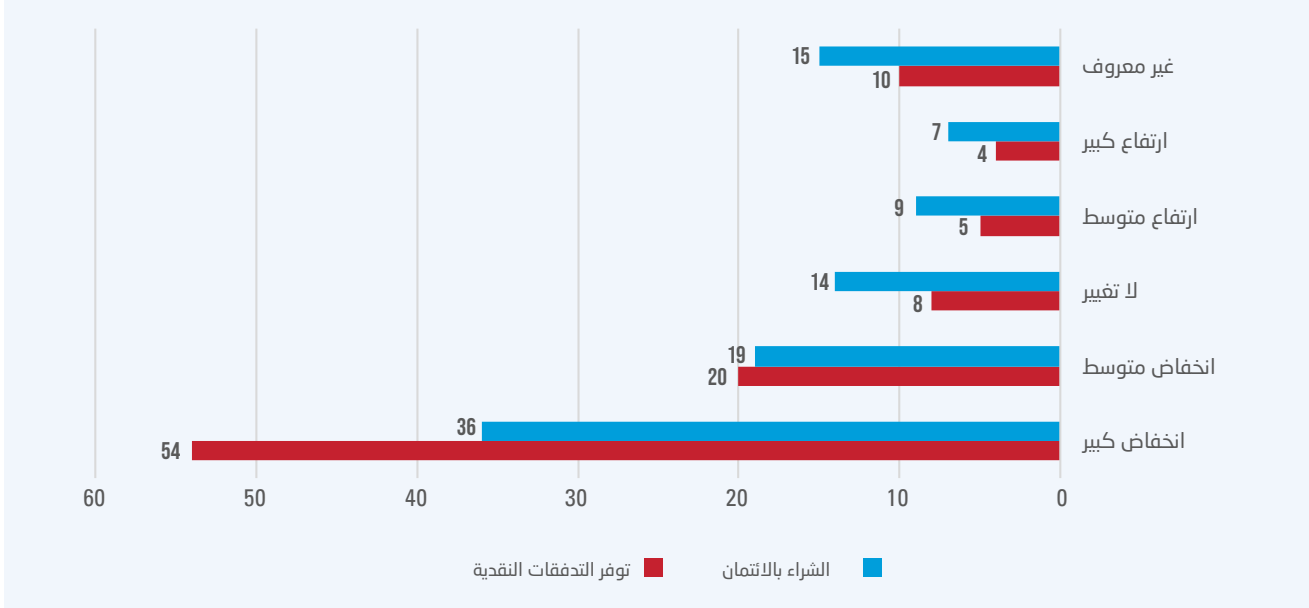

المصدر: مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، آذار/مارس 2025.

الشكل 29. الشركات التي تحتاج إلى أنواع رئيسية من الدعم من أجل التعافي (بالنسبة المئوية)

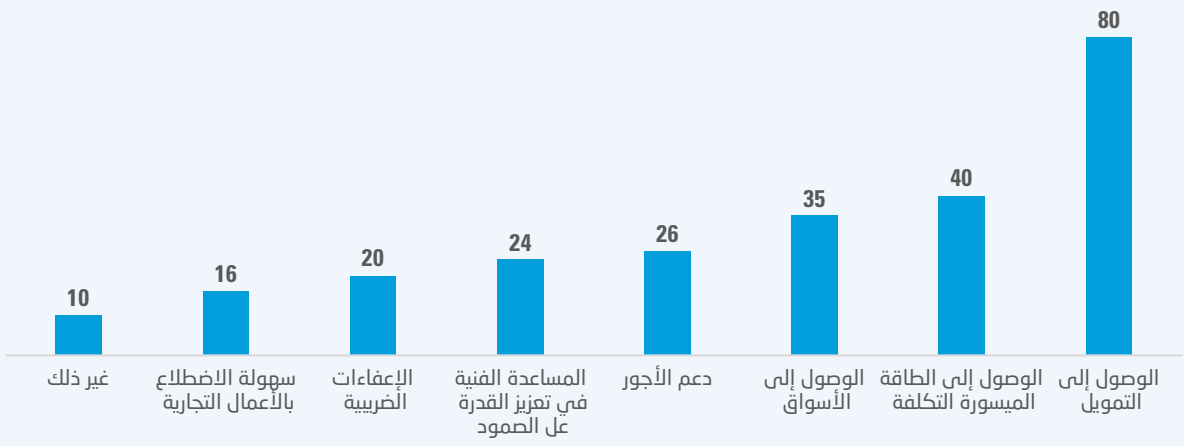

المصدر: مسح منظمة العمل الدولية حول تأثير الحرب على العاملين في القطاع الخاص في لبنان.

دال. التجارة والصناعة

شملت تداعيات الحرب على قطاعي التجارة والصناعة في لبنان انخفاضاً كبيراً في الصادرات والواردات. وكان قطاع الصناعة في عام 2022 يشغّل 12 في المائة من القوى العاملة[78]، وكان بوسع كل فرصة عمل تُستحدث في القطاع أن تولِّد 2.2 فرصة عمل إضافية في قطاعات أخرى على طول سلسلة القيمة ذات الصلة[79]. ويتعرّض اقتصاد البلد، منذ فترة ما قبل الحرب، لضغوط مزمنة، تشمل الاضطرابات في طرق النقل الرئيسية، والمصاعب التي يواجهها قطاع الصناعة، لا سيما الشركات الصغيرة العاملة فيه. وقد ألحقت الحرب أضراراً مادية بقطاع الصناعة، خاصة في محافظتي الجنوب والبقاع، وتسببت بنقص في الأيدي العاملة، وبانتقال الشركات والعاملين. وحتى في المناطق الأكثر أماناً، مثل جبل لبنان، أدت خسارة العاملين المهاجرين إلى نقص في القوى العاملة. وتضررت أصول كثيرة بسبب الحطام والتلوّث، في حين حتمّت الخسائر في المواد الخام القابلة للتلف عمليات استبدال مكلفة. وأجبرت القيود المالية، ومنها تضييق الحصول على الائتمان، المصنعين على الاعتماد على مدخراتهم، ما حدّ من قدرتهم على الاستثمار في التحديثات والصيانة والآلات الضرورية، في تهديد لقدرتهم التنافسية في الأمد البعيد[80].

وتزايدت كلفة الشحن الجوي جراء ارتفاع رسوم التأمين وانخفاض وتيرة الرحلات الجوية، ما تسبب في تأخير وصول السلع، لا سيما السلع الدقيقة التي تتطلب شحناً سريعاً. وتأثر أيضاً الشحن البحري بتزايد رسوم التأمين والمدة المطلوبة للشحن، واشتدت هذه الآثار بفعل عدم استقرار الأوضاع في البحر الأحمر. وبات المشترون الأجانب يفضلون الدفع بعد التسليم، ما قلص التدفق النقدي. ولم يتعرض النقل البري، الذي يعتمد أساساً على الطرق العابرة للجمهورية العربية السورية، للقدر نفسه من الاضطرابات. ووقع بعض التأخير بسبب الأضرار التي ألحقتها الضربات بمعبرين من المعابر الحدودية الثلاثة بين لبنان والجمهورية

العربية السورية، والتي أعيد على إثرها توجيه حركة المرور إلى معبر العريضة الذي بقي مفتوحاً.

وإزاء هذه الاضطرابات، اعتمد المصنعون استراتيجيات مختلفة، مثل الحفاظ على دفع رواتب كاملة للعاملين، وتقديم مساكن مؤقتة، والسماح بالعمل عن بعد، مكّنت بعض الشركات من مواصلة العمليات جزئياً. لكن لم يكن تعافي العمليات، بعد الحرب، على نسق واحد. فقد تمكنت المناطق الأقل تضرراً من التعافي من الآثار المباشرة للحرب بسرعة أكبر. أما في المناطق المتأثرة بالنزاع فكان التعافي متفاوتاً، نتيجة لبقاء المخاطر الأمنية، وتضرر البنية الأساسيّة، ونقص الأيدي العاملة. والوسائل البديلة لتوليد الطاقة مكلفة، حيث تدفع بعض الشركات المصنعة ما يصل إلى 35 سنتاً لكل كيلوواط ساعة مقابل الكهرباء[81]. وتزايد كلفة الطاقة يحد من قدرة المنتجات اللبنانية على المنافسة عالمياً. ولم تحقق الجهود التي تبذلها الحكومة لتأمين الوقود بكلفة أقل النجاح المطلوب، خاصة وأن نوعية الوقود المقدّم كانت، في الغالب، متدنية. واختار العديد من المصنعين تجميد عدادات اشتراكهم في الشبكة الوطنية الخاصة لتجنب تسديد رسوم مرتفعة إلى درجة غير عملية، تُجبى مقابل خدمات غير موثوقة للإمداد بالكهرباء.

وعلى الرغم من التحديات في قطاعي الكهرباء والمياه، سمحت حلول الطاقة اللامركزية، مثل المولدات الخاصة ونُظم الطاقة الشمسية، لبعض الشركات بمواصلة عملياتها.

ومن المؤشرات على أداء القطاع دليل مديري المشتريات، وهو مؤشر اقتصادي يستند إلى مسوحات لشركات القطاع الخاص ويعطي فكرة عن النشاط في قطاعات مثل الصناعة والخدمات والبناء. ولعلّ في الدليل، بما يتيحه من رؤى عن أوضاع الشركات، مقياساً بديلاً للأداء الاقتصادي.

ويتبين من نتائج الدليل مدى التأثير السلبي للحرب على القطاع الخاص في لبنان. فقد انخفضت درجة لبنان من 47 في أيلول/سبتمبر 2024 إلى 45 في تشرين الأول/أكتوبر، في أكبر انخفاض منذ شباط/فبراير 2021[82]. وأهم أسباب الانكماش تعطيل النشاط الاقتصادي مع انخفاض الإنتاج وتوقف الطلبات الجديدة، وتباطؤ حركة التصدير. وصعّدت الحرب التوترات الإقليمية، ما رفع تكاليف الشحن فدفع العملاء الدوليين إلى التوقف عن إجراء طلبيات من المناطق المتأثرة بالحرب. واقتصر الطلب المحلي على السلع الأساسية، ما ساهم في توقعات سلبية للقطاع الخاص.

وعلى الرغم من هذه التحديات، سُجّل بعض التحسن في دليل مديري المشتريات في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حيث ارتفعت درجة لبنان إلى 48، إلا أنها لا تزال أقل من 50، في دلالة على تواصل الانكماش والمصاعب. وقد تحققت زيادة الدرجة في أعقاب ضخ البنك المركزي للسيولة بالدولار، ما ساعد على استقرار الأوضاع المالية وزيادة ثقة الأعمال. وساهم هذا الدعم في تسجيل تحسينات متواضعة في الصادرات والإنتاج، إلا أن القطاع لا يزال مثقلاً بالضغوط. ومع أن وقف إطلاق النار قوبل بالترحاب، فهو غير كاف في حد ذاته للتعويض الكامل عن الضرر الاقتصادي الإجمالي الناجم عن الحرب[83].

الآثار الخاصة بكل قطاع

حدثت انتكاسات كبيرة في الصادرات في قطاعات مثل الزراعة ومنتجات النظافة الصحية والمستحضرات الصيدلانية. وقد حال دون تعافي القطاعات المذكورة تشديد الإجراءات على واردات المواد الكيميائية، وتقييد خيارات الشحن. وبعد أن أدرجت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لبنان في القائمة الرمادية في عام 2024[84]، تفاقمت مشكلات السيولة، حيث طالب الموردون بدفع التكاليف بأكملها مسبقاً. وساعد تخزين المدخلات الأساسية للصناعة في مستودعات آمنة ونائية في الحفاظ على مستويات العرض، إلا أن التهديدات الأمنية والهجمات المتتالية على مختلف

أنحاء لبنان قلص من إمكانية نقل المواد المخزنة بأمان من أماكن التخزين إلى المصانع.

وفي غياب بيانات جمركية محدثة، اعتمد التحليل على بيانات البلدان الشريكة من الأونكتاد للتوصل إلى تقديرات لاتجاهات صادرات الأغذية الزراعية ومنتجات النظافة الصحية والمستحضرات الصيدلانية[85]. وتشير النتائج الأولية إلى انخفاض في صادرات الأغذية الزراعية والمستحضرات الصيدلانية، وإلى استقرار في قطاع منتجات النظافة الصحية. وتشمل العوامل المساهمة في الانخفاض المرصود تراجع ثقة العملاء، والتأخير اللوجستي، والقيود على السيولة، وعدم الاستقرار الاقتصادي في الأسواق الشريكة. وفي مصر، أدى انخفاض قيمة العملة إلى زيادة كلفة السلع اللبنانية، فتراجع الطلب عليها. وفي المملكة العربية السعودية، أدى تشديد متطلبات الترخيص إلى تأخير صادرات المستحضرات الصيدلانية، فازدادت التحديات التي يواجهها القطاع.

وتسبب الدمار الكبير الذي ألحقته الحرب بالأراضي الزراعية إلى تراجع حاد في إمدادات القمح والفواكه والخضروات، ترجم إلى انخفاض بنسبة 34 في المائة في صادرات الأغذية الزراعية إلى مصر (وهي سوق رئيسية للبنان) بين عامي 2023 و2024. ضغطت هذه الاضطرابات على سلاسل الإمداد، فارتفعت التكاليف، وتقلصت الطاقة الإنتاجية للمصنعين الذين يعتمدون على المدخلات المحلية. وانخفضت إيرادات الصادرات في القطاع بمقدار 23 مليون دولار، من 260 مليون دولار إلى 237 مليون دولار. وعلى الرغم من زيادة المبيعات للولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا، لم تعوض المكاسب عن الخسائر. ويوضح الشكل 30 الصادرات اللبنانية من الأغذية الزراعية إلى أسواقها الخمس الأولى (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا ومصر وهولندا).

الشكل 30. الصادرات اللبنانية من الأغذية الزراعية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 (بملايين الدولارات)

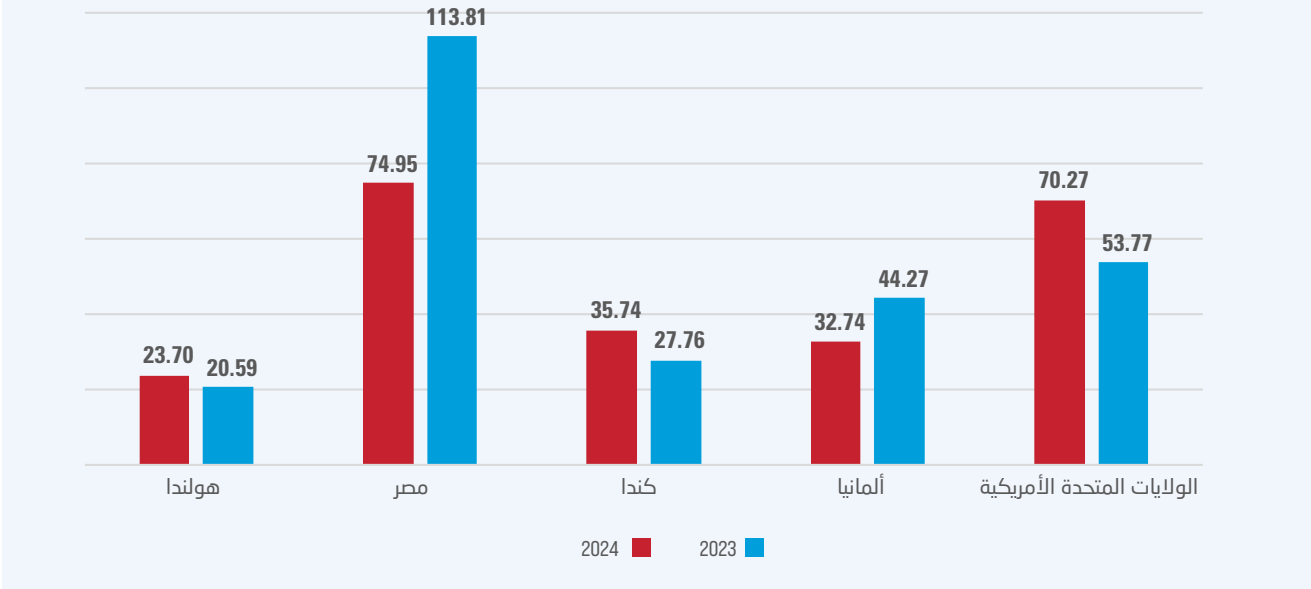

المصدر: UN Comtrade raw trade data, UN Comtrade.

الشكل 31. الصادرات اللبنانية من منتجات النظافة الصحية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 (بملايين الدولارات)

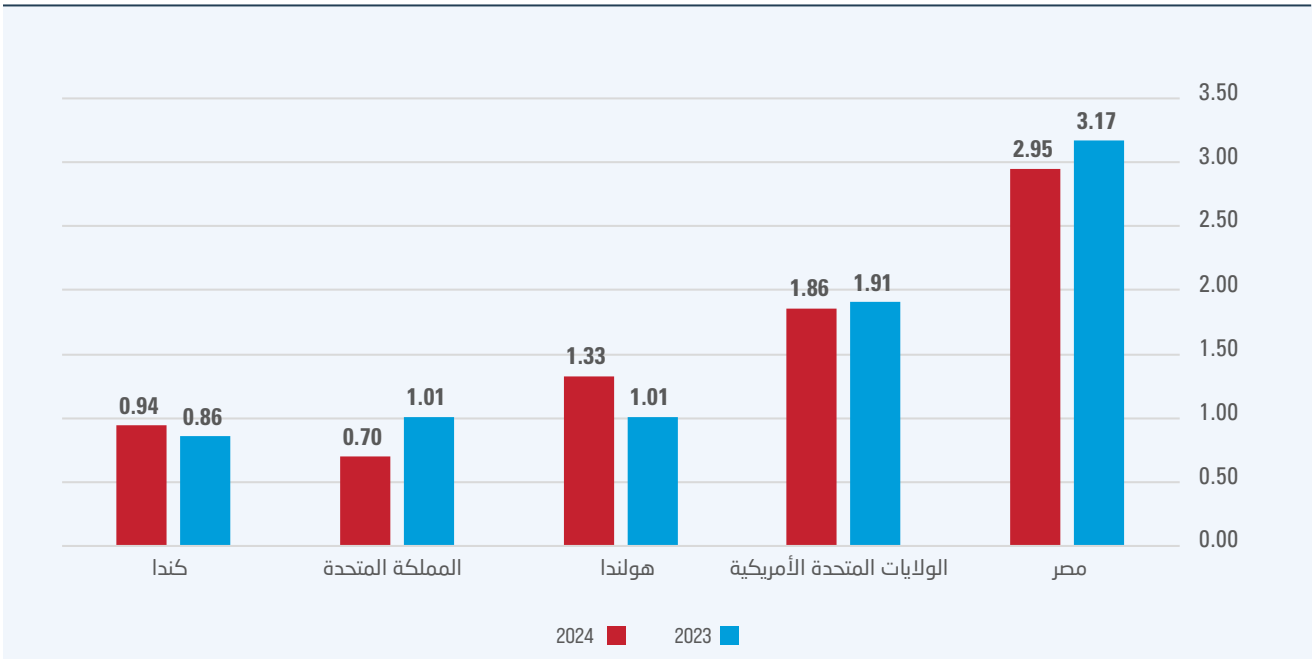

المصدر: UN Comtrade raw trade data, UN Comtrade.

الشكل 32. الصادرات اللبنانية من المستحضرات الصيدلانية إلى أسواقها الخمس الأولى في عامي 2023 و2024 (بملايين الدولارات)

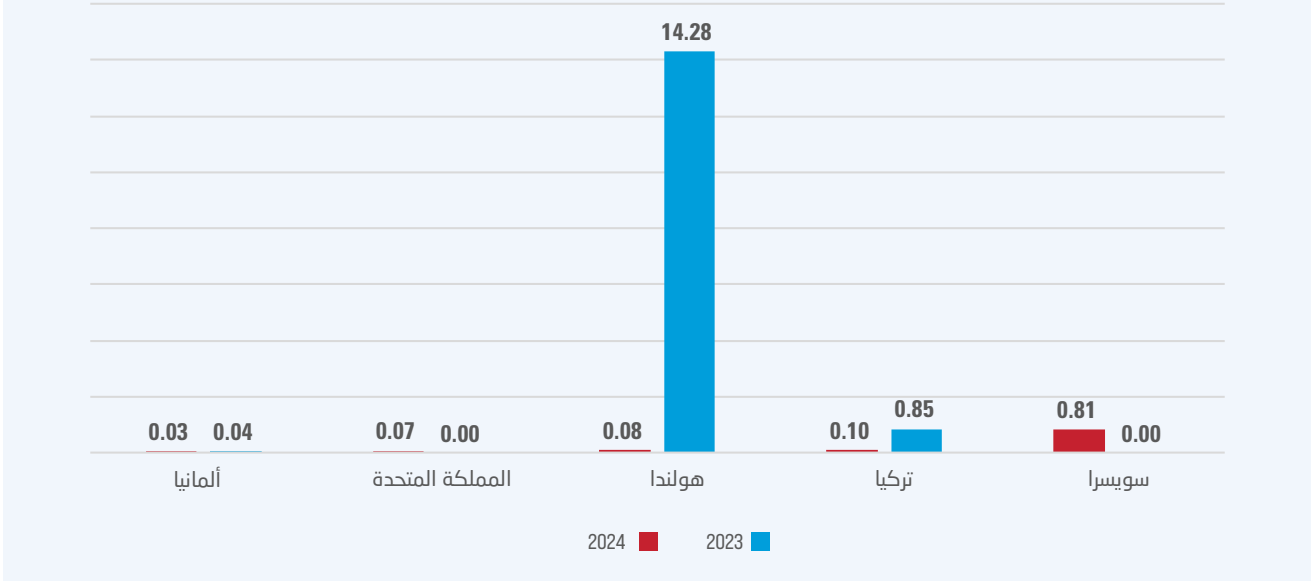

المصدر: UN Comtrade raw trade data, UN Comtrade.

© UNICEF/UNI561765/Choufany

أما بالنسبة إلى قطاع منتجات النظافة الصحية، فكان في فائض المخزون، المتراكم خلال جائحة كوفيد-19، وقايةٌ مؤقتة من انقطاع الإمدادات عند الصدمة الأولى للحرب. وكانت التداعيات على هذا القطاع خفيفة، انحصرت في انخفاض طفيف في الصادرات بقيمة 200,000 دولار، بين عامي 2023 و2024. وكانت المملكة المتحدة ومصر الوجهتين الرئيسيتين للصادرات اللبنانية قبل الحرب، وكان الانخفاض الأكبر في صادرات لبنان إلى هذين البلدين. وبالمقابل، ارتفعت الصادرات إلى هولندا بنسبة 32 في المائة. ويعزى الانخفاض إلى إغلاق المصانع في المناطق المتأثرة بالنزاع، ونزوح القوى العاملة إلى مناطق أكثر أماناً، ما حد من الطاقة الإنتاجية. وتأثرت الشركات المصنعة الصغيرة بدرجة أكبر، لأنها غالباً ما تفتقر إلى رأس المال والمرونة اللوجستية والمخزونات الاحتياطية لتحمل الاضطرابات الطويلة في سلاسل الإمداد.

وتراجعت صادرات المستحضرات الصيدلانية كثيراً خلال الحرب. ولا يزال الاتجاه العام سلبياً، على الرغم من زيادة طفيفة في الصادرات إلى ثلاثة من أكبر خمسة شركاء تجاريين للبلد. فقد قضى على هذه المكاسب انخفاض في الصادرات إلى هولندا بنسبة 99 في المائة، أدى إلى خسارة قدرها 14.3 مليون دولار. ويتبين من تدقيق البحث أن خط الأساس تضخم نتيجة شحنة كبيرة من الأدوية العلاجية صُدِّرت إلى هولندا في شباط/فبراير، ما جعل الانخفاض عن ذلك الخط يبدو أشد حدة مما كان عليه في الواقع.

هاء. السياسة النقدية والتدفقات المالية (احتياطي العملات الأجنبية والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر)

1. التأثير على التحويلات

لطالما كان تدفق التحويلات المالية مكوّناً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والمالي في لبنان. فهذه

الشكل 33. التدفقات الداخلة من التحويلات (بملايين الدولارات)

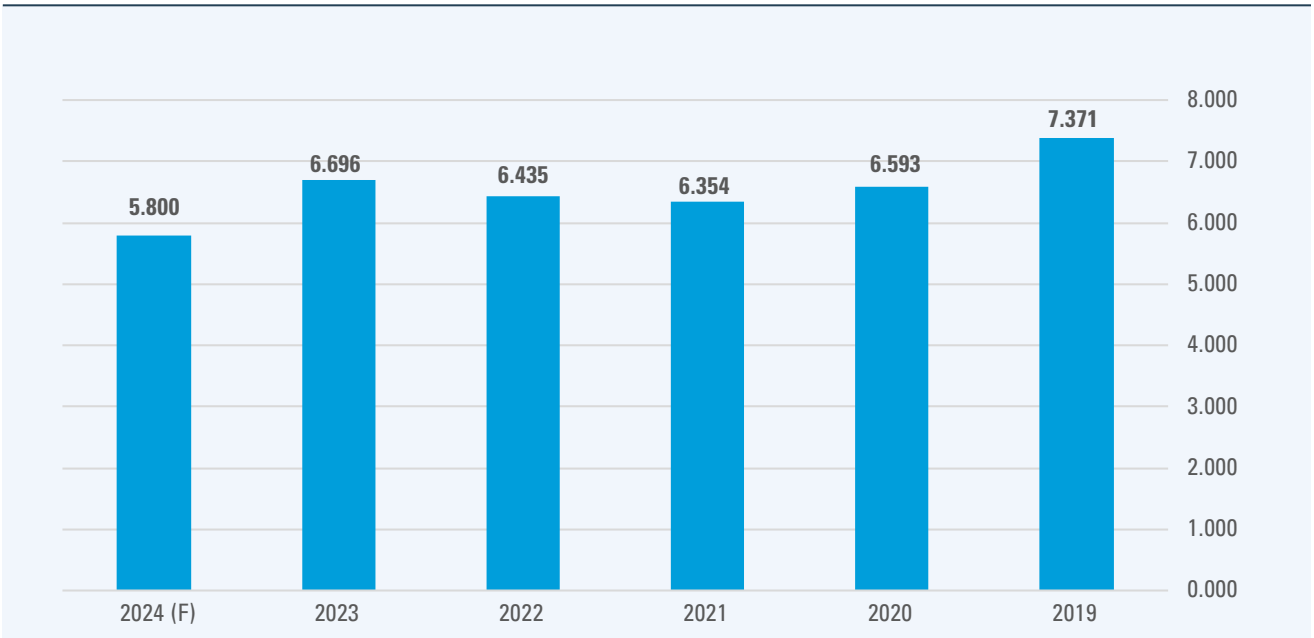

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

التحويلات بمثابة شبكة أمان اجتماعي، تقي شرائح سكانية كبيرة من تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية، وتمكّن الأسر من الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية، وتخفف عنها وطأة الخسائر في الدخل. تعتمد نسبة كبيرة من الأسر اللبنانية على هذا الدعم، خاصة مع غياب الآليات الكفيلة بالحماية من الصدمات. ومنذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية في عام 2019، حافظت تدفقات التحويلات على مستوى ثابت تقريباً، يتراوح بين 6.3 و6.7 مليار دولار، ما يمثل حوالي 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 80 في المائة من مجموع التدفقات المالية من الخارج[86]. لكن يُرجّح أن يكون التصعيد الأخير قد أدى إلى انخفاض هذه التدفقات من 6.7 مليار دولار إلى 5.8 مليار دولار، أي بنحو 13.4 في المائة خلال عام واحد فقط[87].

2. الأثر على احتياطي العملات الأجنبية

قبل الحرب، تمكن مصرف لبنان من زيادة احتياطياته من العملات الأجنبية إلى حوالي 10.6 مليار دولار، بعد سنوات من الانخفاض الحاد، وذلك باتخاذ تدابير شملت التدخل في السوق، وشراء العملات الأجنبية، وتقليل الأموال المتداولة بالعملة المحلية. بيد أن هذه الاستراتيجية مكشوفة بشدة إزاء أي صدمة خارجية تعوق تدفق العملات الأجنبية إلى لبنان، لا سيما التدفقات المتأتية من السياحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اتخذ مصرف لبنان تدابير لتحسين وصول المودعين إلى حساباتهم بالعملات الأجنبية، وسط تصاعد التوترات الأمنية، ما خفض احتياطي المصرف من 10.6 مليار دولار إلى 10.3 مليار دولار في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر[88]. وتواصل الانخفاض حتى بلغ مستوى حرجاً، عند 10.1 مليار دولار، مع نهاية العام. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2025، أوقف مصرف لبنان الإجراءات الاستثنائية التي أقرها لمساعدة المواطنين على التعامل مع تبعات الحرب، وخفضت حدود سحب الودائع إلى مستوى ما قبل التصعيد. وتزايد، كنتيجة مباشرة، احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية بنحو 210 ملايين دولار، ليصل إلى 10.4 مليار دولار بحلول منتصف كانون الثاني/يناير 2025.

الشكل 34. احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية (بمليارات الدولارات)

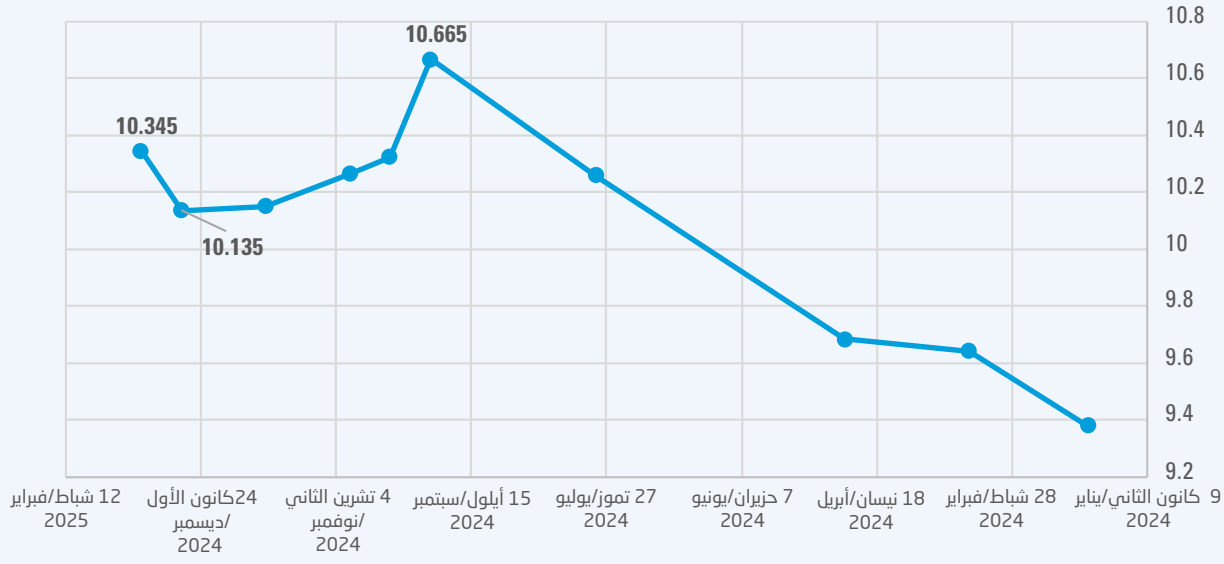

المصدر: الميزانيات العمومية لمصرف لبنان.

3. الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر

ظل الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضاً للغاية منذ بداية الأزمة في عام 2019، حيث تراجع من حوالي 2.7 مليار دولار قبل الأزمة في عام 2018 إلى نحو 0.6 مليار دولار فقط في عام 2023 (الشكل 35). وانخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ بعد تخلّف لبنان عن سداد سندات اليورو للمرة الأولى في آذار/مارس 2020. ونتيجة لذلك، توقف إصدار السندات الدولية في السنوات الأخيرة.

ومن المتوقع أن تعيق الحرب تدفقات رأس المال المتدنّية أصلاً إلى لبنان. ومع زيادة علاوات المخاطرة نتيجة للحرب، سيتزايد العائد المطلوب على رأس المال، علماً بأنه مرتفع أصلاً نتيجة للتخلف عن سداد الديون السيادية والأزمة المصرفية، ما يجعل الاستثمار في لبنان غير جذاب. ومن المتوقع أن تتراجع ثقة المستثمرين أكثر فأكثر نظراً للاحتمالات المحدودة للاستثمارات المستدامة في بلد يواجه مثل هذه التحديات الهيكلية[89].

الشكل 35. صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات)

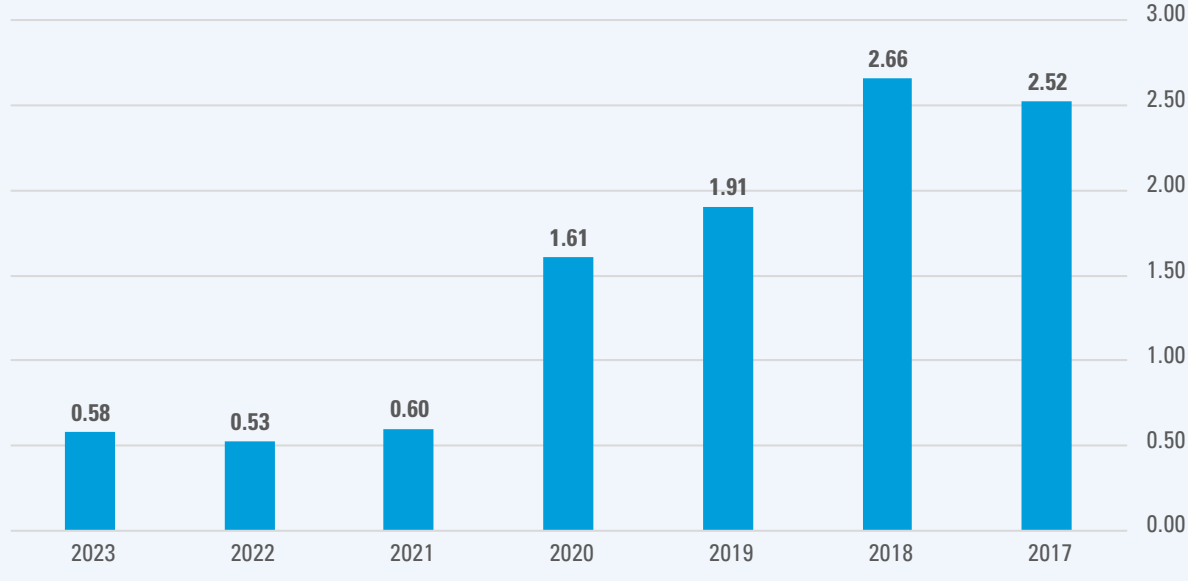

المصدر: بيانات البنك الدولي لجميع الأعوام ومصرف لبنان لعام 2023.

التوقّعات الاقتصادية

7

© UNDP/Rana Sweidan

7. التوقّعات الاقتصادية

ألف. الإصلاحات والنمو الاقتصادي: نتائج النمذجة

لتبيان الأثر المحتمل للإصلاحات، أجريت محاكاة لسيناريو الإصلاح الإيجابي باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي القياسي الهيكلي للاقتصاد في لبنان. وعلى الرغم من وضوح الأهداف المقترحة للإصلاحات، لم يحدد بعد المسار الأمثل ولا الخطوات اللازمة لتحقيقها. وهذا الإبهام يستلزم نمذجة السيناريوهات لتبيّن النمو الاقتصادي المحتمل في حال تنفيذ الإصلاحات بنجاح. وفي ما يلي الآثار الإيجابية المتوقعة من الإصلاحات:

- يؤدي انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة إلى إعادة بناء المؤسسات تدريجياً، ما يساهم في تحسين جميع مجالات عمل الدولة. والبيئة المؤسسية المستقرة تساعد على تحسين الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

- تدعم الدولة جهود إعادة الإعمار بعد الحرب، فيحفّز شعور الأمل الناتج من الاستقرار بيئة الاستثمارات. ومن شأن استئناف المصارف لنشاط الإقراض أن ييسر جهود إعادة الإعمار والاستثمار.

- يزداد تدفق المعونة الدولية والتحويلات المالية مع تشكيل حكومة جديدة واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة والنظام المصرفي.

- يسهم تحسن الاستقرار والأمن في انتعاش السياحة، وهي محرك رئيسي للاقتصاد. ويسهم استئناف الجهود الدبلوماسية في فتح اتجاهات جديدة للتصدير وإزالة الحواجز أمام التجارة.

وزيادة كفاءة المؤسسات تمكّن الدولة من زيادة فعاليتها في تحصيل الضرائب، ما يزيد الإيرادات الحكومية. وهذا الاتجاه يعيد بناء شرعية الحكومة، ويعزز الثقة بها، ما يفتح الأبواب أمام تلقي الدعم من صندوق النقد الدولي، فيتوسّع الحيز المالي في الأجل القصير. أما في الأجل المتوسط، فستبقى النفقات تحت السيطرة من أجل استعادة الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

ويتضمن المرفق المزيد من المعلومات عن افتراضات النمذجة والمحاكاة.

وفي سيناريو خط الأساس، تؤجل الإصلاحات على الرغم من تشكيل الحكومة. وإذا استمر الجمود السياسي والفراغ في الحوكمة، يبقى التقدم في الإصلاحات محدوداً. وضمن هذا السيناريو، يبقى البلد متأثراً بالأزمة، ويسجل الناتج المحلي الإجمالي مزيداً من الانخفاض يبلغ 2.8 في المائة في عام 2025 (الشكل 36). في السنوات التالية، يقارب نمو الناتج المحلي الإجمالي درجة الصفر.

في سيناريو الإصلاح، يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى بكثير مما هو عليه في سيناريو خط الأساس، إذ يتوقع أن يصل إلى 8.2 في المائة في عام 2025، ثم إلى 7.1 في المائة في عامي 2026 و2027. وعلى الرغم من النمو الكبير المتوقّع في الناتج المحلي الإجمالي للبنان بين عامي 2025 و2030، لا يُتوقّع أن يزيد على 46.9 مليار دولار في عام 2030، ليبقى أقل بنسبة 8.4 في المائة من أعلى قيمة سجلها

الشكل 36. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو الاستثمار، 2025-2030

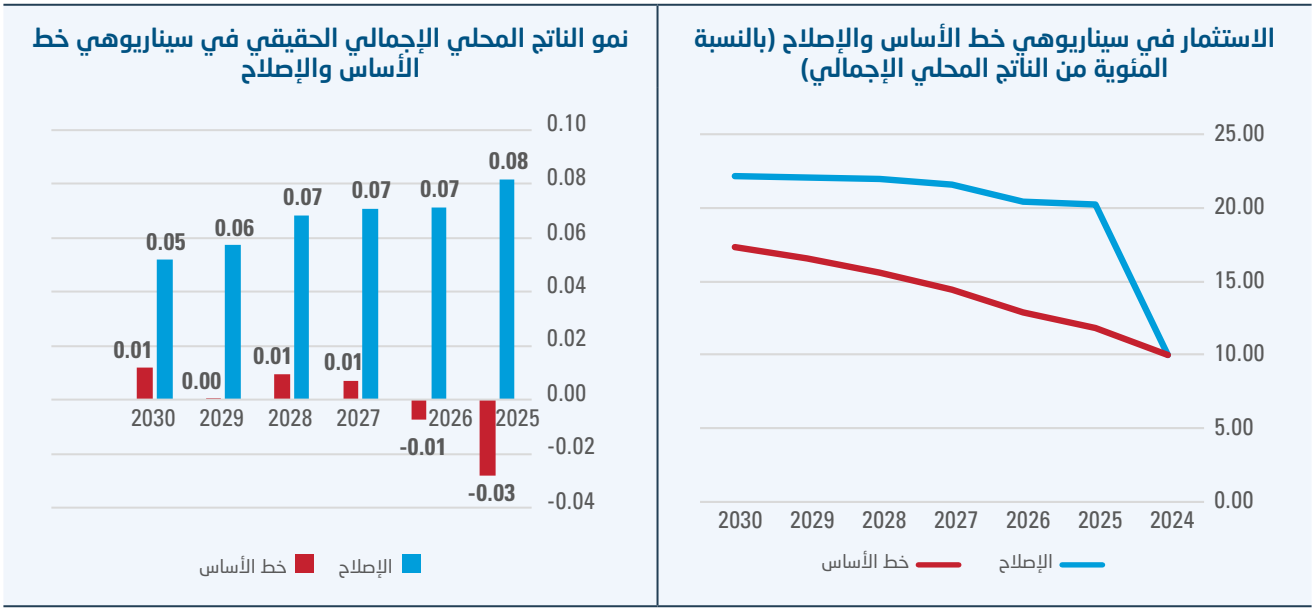

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 37. الإيرادات والنفقات الحكومية

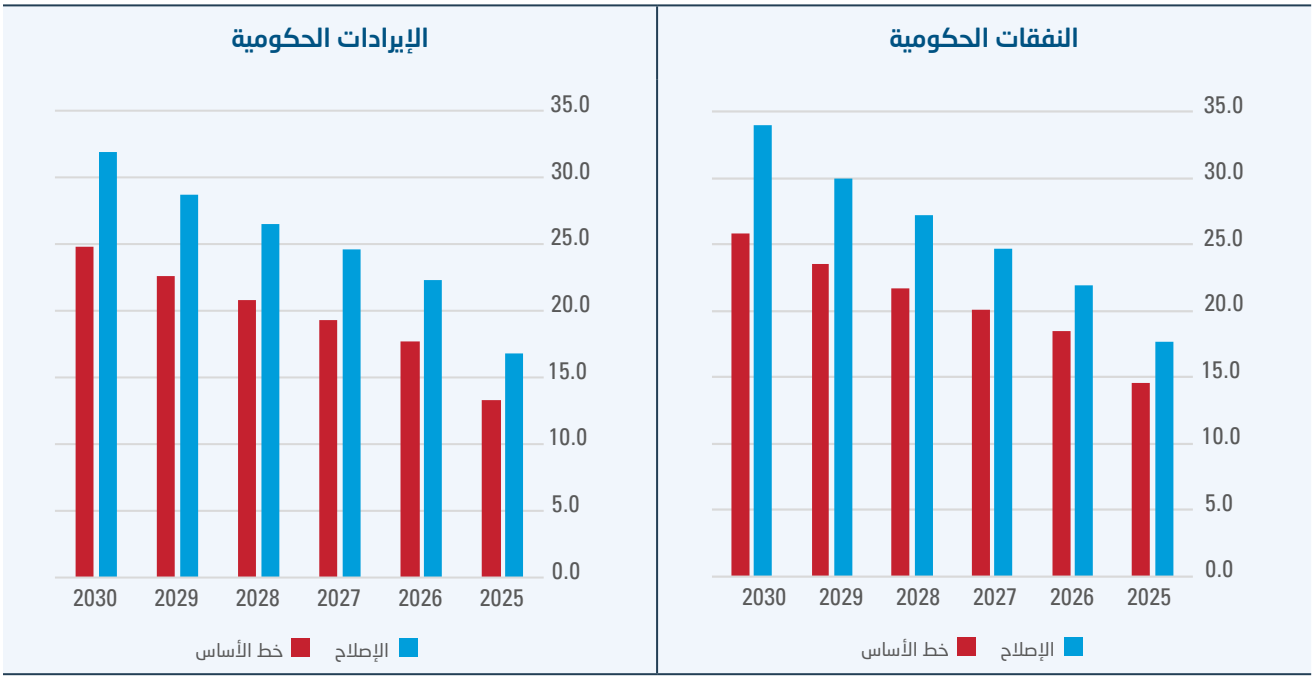

المصدر: حسابات الإسكوا.

قبل الأزمة المالية، أي 51.2 مليار دولار في عام 2017. أما في سيناريو خط الأساس، فيبقى الناتج المحلي الإجمالي راكداً، ودون 31.5 مليار دولار. وحيث إن البلد بحاجة إلى إعادة بناء بعد الأزمات المتلاحقة التي ضربته، يرتفع معدل الاستثمار بشكل كبير في سيناريو الإصلاح ويتجاوز 20 في المائة طوال الفترة

المتبقية من العقد، فيمكّن من إعادة بناء المنازل والبنى الأساسيّة والمصانع التي دمرتها الحرب وسنوات نقص الاستثمار.

وتفضي زيادة كفاءة الحكومة وتدابير الإصلاح المالي إلى توقعات بزيادة الإيرادات، لتشكّل أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030. وفي سيناريو خط الأساس، ويُتوقع أيضاً بعض الزيادات في نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها تبقى دون 25 في المائة حتى عام 2030. وتدني الإيرادات الحكومية، وعدم الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، سيحدان بشدة من قدرة الحكومة على الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في سيناريو الإصلاح، يصل الإنفاق الحكومي في عام 2030 إلى 16 مليار دولار، مقابل 8 مليارات دولار في سيناريو خط الأساس[90].

تترجم هذه التطورات الإيجابية إلى تحسينات في نوعية الحياة، ومنها على سبيل المثال، خفض معدل البطالة. وهذا مجرد مؤشر اجتماعي واقتصادي واحد يبيّن تأثير النمو على المجتمع، خاصة إذا كان توزيع هذا النمو لصالح الفقراء. وفي سيناريو الإصلاح، بقي معدل البطالة أعلى قليلاً من 20 في المائة في عام 2030، ولكنه انخفض بعشر نقاط مئوية خلال خمس سنوات، وهذا إنجاز هام يساهم أيضاً في الحد من الفقر. ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو الإصلاح في عام 2030 أعلى بنسبة 50 في المائة تقريباً مما هو عليه في سيناريو الخط الأساس. ونظراً للاستثمار الكبير في جهود إعادة الإعمار وكذلك استئناف الصادرات (الذي من شأنه أن يسهم في خفض العجز الهائل في الحساب الجاري)، ستكون الزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص أقل من 30 في المائة بقليل مقارنة بسيناريو خط الأساس. ومع ذلك، من المتوقع أن تساهم الإصلاحات في تحقيق تحسن كبير في نوعية حياة الأسر اللبنانية.

الشكل 38. انحراف (الفرق النسبي) نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن خط الأساس في سيناريو الإصلاح، واتجاه معدل البطالة

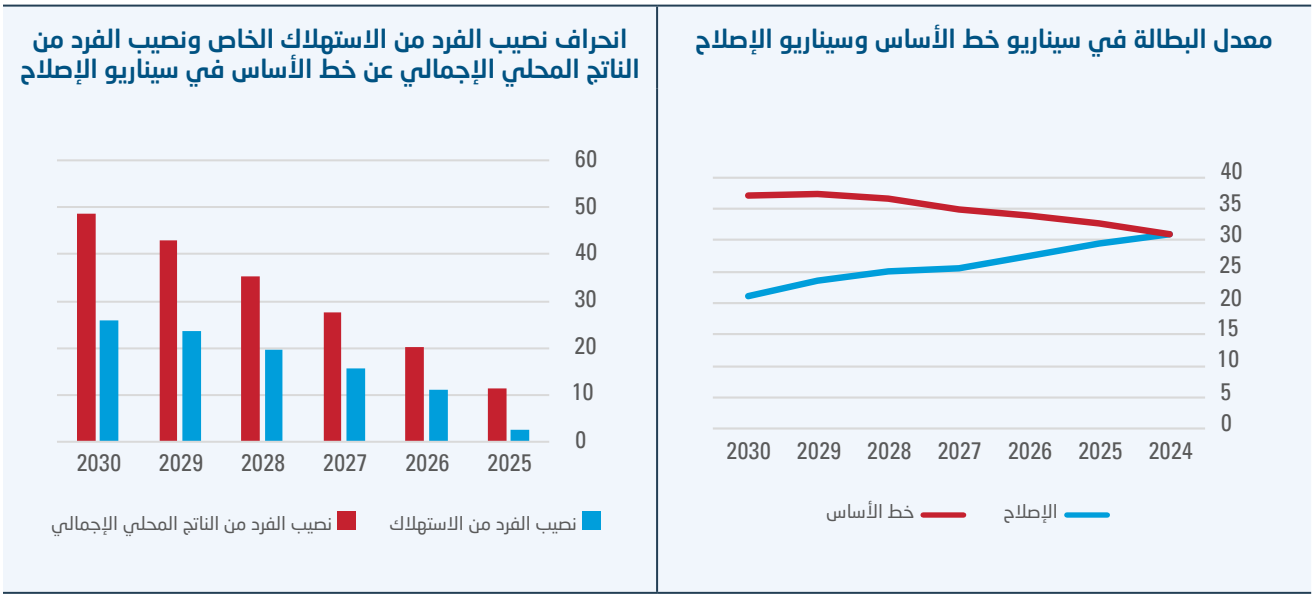

المصدر: حسابات الإسكوا.

ولن تمكّن الإصلاحات لبنان من استعادة مستويات عام 2017 في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الاستهلاك بين عشية وضحاها، ولكنها ستؤدي إلى تحسينات كبيرة في جميع مجالات الاقتصاد. ومقارنة بسيناريو الخط الأساس، سيحقق سيناريو الإصلاح استثماراً تراكمياً بقيمة الضعف حتى عام 2030، ما يتيح إعادة بناء المنازل والمصانع والبنية الأساسيّة. ويساهم استئناف الصادرات في خفض عجز الحساب الجاري، ما يقلل من اعتماد البلد على تدفق الأموال من الخارج. ويظهر اتجاهٌ مماثلٌ في الإنفاق الحكومي الذي يُتوقع أن يكون في سيناريو الإصلاح أكبر بمرتين مما يسجله في سيناريو خط الأساس بحلول عام 2030، وذلك نتيجة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتحسن كفاءة تحصيل الإيرادات، فضلاً عن استعادة البلد لثقة الأسواق المالية الدولية ما يسمح بزيادة الاستثمار الاجتماعي وتسريع التقدم على مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الخطة الوطنية. وأخيراً، يسهم انخفاض البطالة وزيادة الاستهلاك الخاص في تحسين رفاه جميع سكان لبنان.

باء. التعافي الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية: آثار متباينة على لبنان

تشير التوقعات إلى أن التعافي الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية قد يحدث آثاراً متباينة على لبنان. فمن ناحية، قد يستفيد لبنان من إعادة فتح طرق التجارة التي سبق وتعطلت، والمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار، وتخفيف الضغوط المتعلقة باستضافته اللاجئين. ومن ناحية أخرى، قد تضر المنافسة على الاستثمارات بلبنان، خاصةً إذا استمرت حالة عدم اليقين الاقتصادي الذي تحد من قدرة لبنان على الاستفادة من مزاياه المحتملة.

وقد يعود هذا التعافي بفوائد كبيرة على لبنان من خلال استعادة التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي. وإذا واصلت الجمهورية العربية السورية اتجاهها التدريجي نحو الاستقرار، من المرجّح أن تزيد حجم وارداتها من لبنان، لا سيما في قطاعات الزراعة والمستحضرات الصيدلانية والسلع المصنعة، ما يدعم النمو الاقتصادي في لبنان. وإعادة فتح طرق التجارة عبر الجمهورية العربية السورية قد ينشط الموانئ اللبنانية وقطاعات اللوجستيات، ويعيد للبنان دوره التاريخي كمركز تجاري إقليمي. ومن شأن مشاريع البنية الأساسيّة المشتركة، مثل شبكات النقل وخطوط أنابيب الطاقة، أن توطد العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتعيد لبنان إلى الواجهة كجهة فاعلة رئيسية في التجارة الإقليمية. ويمكن للشركات اللبنانية، لا سيما في قطاعات البناء والمصارف والخدمات، أن تجد فرصاً مربحة في جهود إعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية، واجتذاب الاستثمارات، وإيجاد فرص العمل. وقد يساعد إحياء التجارة عبر الحدود أيضاً في الحد من التهريب، ما يؤسس لعلاقات تجارية نظامية ومربحة للبلدين.

ووفقاً لتقييم التوازن العام القابل للحساب، قد يساهم حفض تكاليف التجارة بين لبنان والجمهورية العربية السورية وباقي بلدان المشرق العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 10 في المائة في نمو إضافي بنحو 0.04 نقطة مئوية، وزيادة بنسبة 0.05 في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض البطالة بحوالي 0.07 نقطة أساس، وزيادة بنسبة 0.09 في المائة في الإيرادات الحكومية. وإذا انخفضت تكاليف التجارة بنسبة 50 في المائة، قد يرتفع أداء النمو بنحو 0.24 نقطة مئوية، ومجموع الصادرات بنسبة 2 في المائة، والاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.26 في المائة. ويساهم الاستقرار في الجمهورية العربية السورية أيضاً في تشجيع السياحة الإقليمية، بما في ذلك السياحة الدينية والتراثية والصحية بين البلدين،

ما يعود بالنفع على قطاع الضيافة في لبنان. وإذا أدى تحسن الأوضاع في الجمهورية العربية السورية إلى العودة الطوعية للاجئين، سيخفف ذلك من الضغوط عن الخدمات العامة في لبنان، لا سيما في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والمياه والصرف الصحي والمرافق الصحية والطاقة. وقد يمهّد التعافي الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية الطريق أيضاً للتعاون في مجال الطاقة والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ما يعود بالنفع على لبنان، حيث البنى الأساسيّة مجهدة. وقد تستعيد المناقشات المتعلقة باستيراد الكهرباء والغاز عبر الجمهورية العربية السورية زخمها، ما يسهل التعاون في هذا المجال ويساعد على التخفيف من النقص المزمن والحاد في إمدادات الطاقة في لبنان.

إلا أن المكاسب الاقتصادية الطويلة الأجل التي قد يجنيها لبنان من التعافي الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية تتوقف، أولاً وأخيراً، على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، والتحوّل إلى شريك فاعل في عملية إعادة البناء. ومن دون الاستقرار الداخلي والإصلاحات الضرورية، بما في ذلك خفض تكاليف التجارة، وتعزيز القدرات اللوجستية، وإصلاح القطاع المصرفي، قد يفوّت لبنان المكاسب غير المباشرة التي قد تعود عليه من التعافي في الجمهورية العربية السورية. وقد تجتذب إعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية استثمارات أجنبية وأموالاً كان من الممكن توجيهها إلى لبنان. كما قد يؤدي التعافي إلى اضطرابات في سوق العمل اللبنانية، وفي التحويلات المالية الواردة إلى لبنان. ويعتمد العديد من الشركات اللبنانية على العمال السوريين ذوي الأجور المنخفضة، وغالباً ما يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي. ومع تحسن الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية، قد يعود هؤلاء العمال إلى ديارهم، فيقلّ عرض الأيدي العاملة في لبنان وتتأثّر قطاعات رئيسية مثل البناء والزراعة.

جيم. استعادة مستويات الإنتاج ما قبل الأزمة دونها عقبات: منظور تاريخي

عند تناول سيناريو النمو من وجهة مختلفة، ومن دون الاعتماد على نمذجة الاقتصاد الكلي، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد اللبناني سيحتاج إلى معدل نمو بنسبة 10 في المائة سنوياً حتى يستعيد، بحلول عام 2030، مستوى ما قبل الأزمة لعام 2017. ومعدّل النمو هذا مرتفع نسبياً، وإذا ما أخذت بالحسبان الأزمات المتعددة التي تحيق بلبنان، فمن الصعب أن يحافظ البلد عليه على مدى السنوات الخمس أو الست المقبلة.

ومنذ عام 1990، كانت الفترتان الوحيدتان التي شهد خلالها اقتصاد البلد نمواً سنوياً مرتفعاً ومتواصلاً في الناتج المحلي الإجمالي هما بعد نهاية الحرب الأهلية في عام 1990، وبعد حرب عام 2006. إلا أن الحرب الأخيرة كانت أطول مدة وأشد حدة من الحروب السابقة من حيث أحجام الهجمات والأضرار وأعداد القتلى. وقد تسببت حرب عام 2006 أيضاً بأضرار جسيمة في الاقتصاد، لكنها لم تؤدِّ إلى الانهيار المالي: فقد واصلت المصارف عملها، وظل الناس قادرين على الوصول إلى أموالهم.

وبدءاً من عام 2007، ركز لبنان على إعادة إنشاء بنيته الأساسيّة، لا سيما في قطاعي العقارات والسياحة، فظلّ الاقتصاد قوياً نسبياً بعد الحرب. وبين عامي 2007 و2010، أظهر الاقتصاد اللبناني قدرة لافتة على الصمود، وحافظ على نمو مطرد. وكانت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلد كبيرة، ما عزز نمواً اقتصادياً متوسطه 9 في المائة سنوياً خلال تلك الفترة. لكن، لا تقارن معدلات النمو هذه، على ارتفاعها، بالمعدل اللازم لاستعادة التعافي تماماً والعودة إلى المستويات الاقتصادية لعام 2017، والبالغ 10 في المائة على مدى السنوات الخمس أو الست المقبلة.

توصيات في مجال السياسات: نحو تعاف سريع ومستدام

8

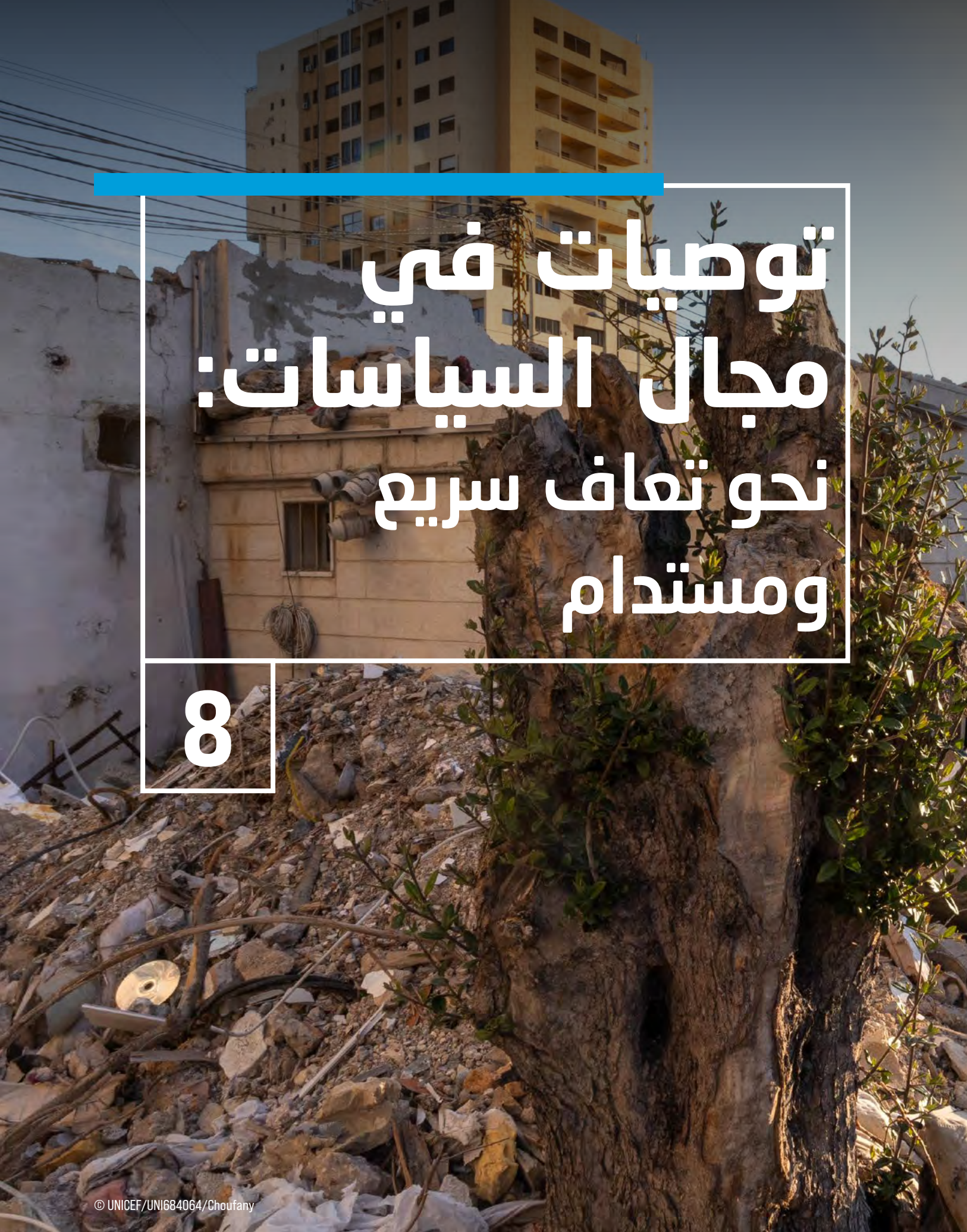

© UNICEF/UNI684064/Choufany

8. توصيات في مجال السياسات: نحو تعاف سريع ومستدام

يتبيّن من التحليل أن لبنان تأثر بشدّة بالحرب، لا سيّما أنه كان لا يزال تحت وطأة ست سنوات من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وعقود من التحديات الهيكليّة الخطيرة في السياسة والأمن والحوكمة. وألحقت الحرب بلبنان خسائر بشرية ومادية، وأخرى تُقدَّر بسنوات من المكاسب التنموية والفرص الاقتصادية. ويحتاج البلد إلى سنوات لاستعادة إمكاناته الاقتصادية والعودة إلى مسار التنمية السليمة والمستدامة. وحتى في أفضل السيناريوهات، حيث يحقق النمو الاقتصادي السنوي 7 في المائة بالمتوسط، لن يتمكن لبنان من استعادة مستوى الناتج المحلي لما قبل الحرب في غضون السنوات الخمس إلى الست المقبلة. ويفترض هذا السيناريو وضع برنامج إصلاحيّ صارم، مع إعطاء الأولوية للإصلاحات المحفزة للنمو وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وهذا يتطلب التزاماً سياسياً، وتوافقاً على حجم الإصلاحات وترتيب أولوياتها. ويتطلّب أيضاً كبح الفساد وسيطرة الصفوة، والنهوض بالمؤسسات والوظائف الحكومية الأساسية، لا سيما في مجالات التخطيط وصنع القرار، وتوليد الإيرادات، وإدارة المالية العامة، والأمن وسيادة القانون، والحماية الاجتماعية، والرقابة والمتابعة.

واستعادة الثقة في القطاع المالي شرط أساسي لتحفيز النمو الاقتصادي، لذا، لا بد من وضعه ضمن البنود الأولى في البرنامج الإصلاحي. ويشير التحليل إلى أن أولويات 80 في المائة من الشركات المتضررة من الحرب تتركز في الحصول على التمويل، تليها الاحتياجات الأخرى مثل الوصول إلى الكهرباء والأسواق وغيرها من أشكال الدعم المحتمل، ما يؤكد أهمية هذا الإصلاح.

وينبغي إعطاء الأولوية لقطاعات اقتصادية محددة، نظراً لمساهمتها في الاقتصاد وتوليد فرص العمل وسبل العيش لشريحة واسعة من الأسر، وبالنظر إلى مستوى الضرر الذي تعرضت له هذه القطاعات خلال الحرب. وتشمل هذه القطاعات الزراعة والسياحة والبناء والصناعة، وينبغي توجيه الدعم إليها كمجالات ذات أولوية.

ولا يمكن معالجة هذه الأولويات المتنافسة والعاجلة إلا بتوفير مصادر التمويل. ويمثل التمويل تحدياً خاصاً نظراً للحاجة إلى خطة إصلاح تقودها الحكومة من شأنها أن تعالج التحديات الهيكلية في الاقتصاد، ولا سيما القطاعين المالي والضريبي. وتجدر الإشارة إلى أنّ مصادر التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف تنحو إلى النضوب أو تنتقل إلى بقع ساخنة ومناطق أخرى ذات أولوية. وفي هذا السياق الصعب، على البلد أن ينوّع مصادر التمويل وأن يستفيد من مختلف الموارد المتاحة: (1) الإيرادات المحلية؛ (2) استثمارات القطاع الخاص؛ (3) المساعدة الإنمائية الخارجية؛ (4) الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى لبنان تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في إطار كل مورد من هذه الموارد، لتحسين تدفقات التمويل.

ولضمان سرعة التعافي واستدامته، يجب إعطاء الأولوية لعوامل التمكين الرئيسية، تمهيداً لاستعادة النمو الاقتصادي السليم، وتوليد فرص العمل

اللائقة، وإيجاد سبل العيش. ويجب أيضاً استعادة الثقة في المؤسسات الحكومية من خلال تحسين الحوكمة، والخدمات، والوصول إلى البنية الأساسيّة الحيويّة. ولعل الحل الأمثل يكون في تثبيت هذه التحسينات في خطة تنمية وطنية تحدّد أولويات الحكومة والمسؤوليات المختلفة، مع تقديرات واضحة للميزانية. ولكن هذه الخطة غير موجودة، لذلك يمكن الاستعاضة عنها بالبيان الوزاري للحكومة المشكّلة حديثاً الذي يمكن أن يوفر ركيزة توجّه خطة التعافي. وبذلك، تتناول أولويات التعافي مختلف أشكال تأثير الأزمة على لبنان، وتلقي الضوء على أطر أخرى ذات صلة مثل خطة الاستجابة للأزمة في لبنان، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وإطار إعادة الإعمار والإنعاش والإصلاح.

أما المبدأ التوجيهي الرئيسي لخطة التعافي، فيكمن في ضمان قدرة لبنان على اعتماد عملية تعاف تراعي الشمول والفعالية والإنصاف والاستدامة، فتلبي احتياجات جميع السكان، ولا تهمل أحداً. وينبغي أن تتبع خطة التعافي نهج إعادة البناء بشكل أفضل، وأن يكون محورها الإنسان، ويجب أن تراعي أيضاً ظروف الحرب. ويجب أن تتولّى الحكومة قيادة عملية التنفيذ بهدف جمع الشركاء على رؤية مشتركة، وأن تحرص على إدراج عملية دعم المؤسسات والنُّظُم الوطنية كمكوّن أساسي في التدخلات الهادفة إلى تحقيق التعافي. وينبغي أن تحدّد الخطة الأولويات الملحة، وأن تسعى إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات العاجلة والأهداف المتوسطة والطويلة الأجل.

وتتمحور خطة التعافي حول أربعة مجالات ذات أولوية، تتماشى مع أولويات الحكومة على النحو المبيّن في البيان الوزاري للحكومة المشكلة حديثاً. ومن المتوقع أن تؤدي الحكومة دوراً قيادياً في تنفيذها:

الأولوية 1: استعادة وتحسين الوظائف الحكومية وقدرات الدولة على جميع المستويات الإدارية، لإعادة إرساء الحوكمة المحلية والمركزية ودعمها وضمان الاستقرار الاجتماعي. والهدف هو تمكين المؤسسات الحكومية، بما فيها البلديات، من استئناف مهامها الأساسية في مجال الحوكمة وتقديم الخدمات، وإعادة بناء ثقة الجمهور واستعادة ثقة المجتمع الدولي، والاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ خطة التعافي. وسيركز الدعم على المضي قدماً في الإصلاحات الأساسية في الإدارة العامة، والإدارة المالية العامة، والحوكمة المحلية. وسيشمل تعزيز القدرات الوطنية على إجراء الانتخابات، وسيمكّن من تنفيذ إصلاحات شاملة في منظومة العدالة لإعادة بناء الثقة فيها.

الأولوية 2: دفع عجلة التعافي الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية محدّدة الأهداف، وإنعاش النُّظُم الغذائية وتشجيع إيجاد فرص عمل لائقة، واستعادة ثقة الشركات، والنهوض بريادة الأعمال. والهدف هو إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال إطلاق حزمة شاملة من الإصلاحات والحوافز التي تدفع القطاع الخاص إلى النمو، وتشجّع الاستثمارات، وتولّد فرص عمل لائقة ومنتجة. وستركّز التدخلات على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستثمار والتوسّع وتوليد فرص عمل وأداء دور مركزي في عملية التعافي.

الأولوية 3: ضمان توفير خدمات أساسية أكثر كفاءة واستدامة والنهوض بالنُّظُم الوطنية للحماية الاجتماعية. والهدف هو استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وسد فجوة الفقر لأعداد متزايدة من السكان يعيشون في فقر مدقع. وستركز خطة التعافي

على إعادة بناء وتأهيل المرافق والبنى الأساسيّة المتضررة الضرورية لتوفير الخدمات الأساسية ومستلزمات الحياة مثل الغذاء، والصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والخدمات الاجتماعية الأخرى. وتشمل هذه المرافق المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، والمدارس، ومراكز التنمية الاجتماعية. وتشكّل النُّظُم والسياسات وآليات التنفيذ مجالات رئيسية يجب تحسينها في إطار خطة التعافي، ولا سيما في مجال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة الاجتماعية، والحصول على خدمات تعليمية وصحية جيدة.

الأولوية 4: استعادة النُّظُم البيئية في لبنان. والهدف هو معالجة التدهور البيئي الناجم عن الأعمال العدائية، بما في ذلك الإدارة الآمنة للحطام، وترميم مواقع مكبات النفايات المتضررة، وإزالة النفايات الملوّثة ومعالجتها، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وإحياء النظام الإيكولوجي عامة. ويشمل ذلك تعزيز القدرات المؤسسية لتقييم المخاطر البيئية والحماية منها. وفي سياق نهج إعادة البناء بشكل أفضل، ستركّز الجهود على استعادة إمدادات الطاقة الحيوية وتعزيز استخدام الطاقة المتجددة.

وفي ما يلي إطار مفصّل لجميع هذه الأولويات.

ألف. استعادة وتحسين الوظائف الحكومية وقدرات الدولة على جميع المستويات الإدارية، لإعادة إرساء الحوكمة المحلية والمركزية ودعمها وضمان الاستقرار الاجتماعي

لإدامة التعافي والإصلاح، لا بدّ من بناء مؤسسات قوية وتعزيز الثقة من أجل إرساء العقد الاجتماعي. وتواجه الإدارة العامة في لبنان نقصاً في الموظفين، إذ أن 70 في المائة من الوظائف الدائمة شاغرة بسبب التضخم الجامح الذي أفقد الرواتب قيمتها، ما يشكل تهديداً خطيراً لاستدامة جهود التعافي وإعادة الإعمار. ويجب ملء هذه الوظائف على أساس الجدارة.

وفي الجداول توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحسين الوظائف الحكومية وقدرات مؤسسات الدولة على مواكبة جهود التعافي على المديين القصير والمتوسط، ومواصلة هذه الجهود على المدى الطويل.

© UNICEF/UNI684119/Choufany

الجدول 4. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحسين الوظائف الحكومية وقدرات المؤسسات باعتبارها عوامل تمكينية للتعافي

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الحوار الوطني ومكافحة الفساد	تعزيز الحوار السياسي الجامع وبناء التوافقات بين المجتمعات المحلية المتنوّعة في لبنان، لا سيما في سياق تباين وجهات النظر حالياً إزاء الأولويات الوطنية ودور الدولة. يساهم ذلك في معالجة العجز المزمن في الحوكمة الذي تعاني منه مؤسسات الدولة، وفي المضي قدماً في الإصلاحات. تعزيز التماسك الاجتماعي باعتماد نهج يراعي ظروف الحرب عند وضع خطط التعافي وتنفيذها، لتجنب أي سبب محتمل للتوترات. ويمكن تحقيق ذلك أيضاً عبر اللجوء إلى آليات تسوية النزاعات وبناء السلام المجتمعية، من خلال مبادرات بناء القدرات، مع إعطاء الأولوية للشباب. تنفيذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون. والنهوض بالحوكمة ومؤسسات الدولة التي ستكون، على الصعيدين المركزي والمحلي، في واجهة جهود التعافي، يتطلب إجراء إصلاحات في القطاع العام تحسن الكفاءة وتقديم الخدمات.	دعم الوكالات المسؤولة عن جمع البيانات لتعزيز الشفافية ووضع السياسات القائمة على الأدلة واستخدامها في عملية التعافي.
الوظائف الحكومية الأساسية (المركزية والمحلية)	تعزيز وإعادة تنشيط الوظائف الحكومية الأساسية في المجالات الحيوية التالية: التخطيط وصنع القرار، والأمن وسيادة القانون، وتوليد الإيرادات، والإدارة المالية العامة، والرقابة. النهوض بإصلاح الإدارة المالية العامة وتحديثها، بما في ذلك تخطيط الموازنة وتنفيذها وإعداد التقارير عنها لدعم احتياجات التعافي ذات الأولوية. دعم تعبئة الإيرادات المحلية لضمان استدامة جهود التعافي. شغل المناصب الهامة والقيادية الشاغرة في المؤسسات الحكومية باتباع نهج قائم على الجدارة. تعزيز الحوكمة المحلية لتمكين الجهات الفاعلة المحلية (البلديات واتحادات البلديات) من الاضطلاع بدور استباقي في التعافي والتنمية المحلية.	تطوير وتنفيذ رؤية للإصلاح الإداري العام ترتكز على إصلاح الوظائف الحكومية وتعديل جدول الرواتب، مع الاستفادة من الرقمنة والنماذج الجديدة في تقديم الخدمات العامة.

باء. دفع عجلة التعافي الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية محدّدة الأهداف، وإنعاش النُّظُم الغذائية وتشجيع إيجاد فرص عمل لائقة، واستعادة ثقة الشركات، والنهوض بريادة الأعمال

مع انتقال لبنان من الاستجابة للأزمة إلى التعافي، لا بدّ من التزام أكبر بنهج البناء من أجل المستقبل، الذي يركّز على القطاعات التنافسية للاقتصاد، وتلبية الاحتياجات الفورية للعاملين والشركات، وإرساء الأساس لنمو مستدام وشامل وطويل الأجل. وينبغي في هذا الإطار تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتهيئة بيئة مواتية للأعمال، مع ضمان المشاركة النشطة للمنظمات الاجتماعية الشريكة (أصحاب العمل والشركات) ونقابات العمال مع الحكومة، لتشكيل جهود الإنعاش. ويجب أن يكون الحوار الاجتماعي وإرساء العقد الاجتماعي في صميم وضع السياسات، لضمان اعتماد استراتيجيات للتعافي تتسم بالشمول، وتحقق الإنصاف، وتحفز النمو، وتولّد فرص العمل، وتستجيب للواقع.

في ما يلي أولويات مقترحة كجزء من رؤية التعافي القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

الجدول 5. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتحقيق التعافي الاقتصادي وتوليد فرص عمل

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الزراعة والحراجة	استعادة الأصول والدخل من خلال تقديم منح مالية للمزارعين والتعاونيات والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لإعادة الاستثمار في الأصول المنتجة المفقودة (مثل المعدات ومرافق التجهيز الزراعي) ووضع برامج للمساعدة النقدية المؤقتة للتخفيف من خسائر الدخل وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المتضررة. دعم إصلاح وتحديث معاصر الزيتون في المناطق الحدودية، وتحسين تقنيات الحصاد والتصنيع، وتعزيز استراتيجيات التسويق لإنتاج زيت الزيتون المحلي. إصلاح البنية الأساسيّة للمياه، بما في ذلك شبكات الري المتضررة، وبنى حصاد المياه، ونُظُم الري لتأمين وصول المياه للزراعة. دعم سلسلة الإمداد والوصول إلى الأسواق من خلال إنشاء آليات لتحسين الوصول إلى المدخلات والأسواق والخدمات المالية، لمنع حصول المزيد من الاضطرابات في العرض والطلب على الغذاء. إجراء برامج تدريبية في مجالات الزراعة المتكيّفة مع تقلبات المناخ، ومكافحة الآفات، وحفظ الماء، لتحسين المنعة والكفاءة.	تنويع المحاصيل وأسواق الصادرات لزيادة الاستدامة الزراعية. اعتماد سياسات لدعم الزراعة شبه الاستوائية (الحمضيات والموز والأفوكادو)، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتشجيع المحاصيل البديلة، وتيسير التكيف مع الظروف المناخية المتغيّرة. ومن شأن ذلك أن يقلّل الاعتماد على أسواق التصدير الموحّدة ويعزّز التنوّع في القطاع الزراعي، ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. تعزيز الإدارة المستدامة للمياه: الإدارة المستدامة للمياه بالغة الأهمية لتحسين الإنتاجية والاستدامة البيئية، ويمكن تحسينها من خلال تقنيات الري الفعالة (مثل الري بالتنقيط)، وتوعية المجتمعات الريفية بأهميّة الحفاظ على المياه واعتماد تقنيات موفرة لها (مثل أجهزة استشعار رطوبة التربة، وجمع الأمطار). ومن شأن ذلك أن يحسّن استخدام المياه ويقلّل النفايات. الاستثمار في استعادة الغابات وتطوير المنتجات الحرجية غير الخشبية بما يساهم في إصلاح النُّظُم الإيكولوجية والاقتصادات الريفية. وتساهم برامج إعادة التحريج في استعادة الغابات المتدهورة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغيّر المناخ. ويتيح تطوير سلاسل القيمة في هذا المجال (النباتات الطبية والعسل والفطر) فرصاً مدرّة للدخل للمجتمعات الريفية، وإمكانيّة تنويع سبل العيش وزيادة المنعة الاقتصادية، وتقليل الاعتماد على الممارسات الزراعية التقليدية.

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الزراعة والحراجة	إعطاء الأولوية لاستصلاح الأراضي الزراعية: أدى تدمير الأراضي الزراعية في الحرب إلى انخفاض حاد في المحاصيل الزراعية، وإجهاد مصنعي الأغذية الزراعية الذين يعتمدون على المدخلات المحلية. وتوفير التمويل المخصص والمعونة التقنية للعملية بكاملها، من الري إلى توزيع البذور، ضروري لعودة الأراضي الزراعية إلى الإنتاج الكامل. إصلاح البنية الأساسيّة الزراعية المتضررة وإعادة إنشاء سلاسل توريد موثوقة. تشجيع اعتماد الري بالتنقيط لزيادة الكفاءة في استخدام المياه وزيادة المنعة إزاء تغيّر المناخ في قطاع الزراعة، وتدريب المزارعين على الممارسات المستدامة والتقنيات المراعية للمناخ. ومن شأن هذه الجهود أن تحسّن الأمن الغذائي المحلي وتقلل من التعرّض للإجهاد المائي. تعزيز اعتماد أصناف المحاصيل وممارسات الحراجة الزراعية التي تتسم بالمنعة إزاء تغيّر المناخ، لتنويع سبل العيش في المناطق الريفية وإعادة تأهيل الحدائق، بما يتماشى مع أهداف بناء قدرة الزراعة على الصمود إزاء تغيّر المناخ.	تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: لتشجيع الاستثمار في مرافق المعالجة والتخزين، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد، وتحسين كفاءة سلسلة الإمداد. تحسّن هذه الاستثمارات جودة الأغذية وتوفرها، والوصول إلى الأسواق، وتولّد فرص عمل. اعتماد الحراجة الزراعية والممارسات القادرة على الصمود إزاء تغيّر المناخ لبناء نظام زراعي أكثر قدرة على التكيّف. ومن هذه الممارسات اعتماد النُظُم الزراعية المتكاملة التي تجمع بين زراعة الأشجار وإنتاج المحاصيل، لتحسين التنوّع البيولوجي وصحة التربة والتنويع الاقتصادي. • تحسين الروابط بين المزرعة والمصنع: قد تساهم النماذج التعاونية أو ترتيبات الزراعة التعاقدية في استقرار الإمدادات لمصنعي الأغذية الزراعية وتقليل مخاطر نقص المواد. • زيادة اعتماد ممارسات الزراعة المستدامة لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي وتلبية حتى 75 في المائة من الطلب الوطني، وتقليل الاعتماد على الواردات، وتعزيز المنعة الاقتصادية في الريف. • إعطاء الأولوية لتحسين علم الوراثة النباتية والحيوانية التي تتكيّف مع تقلّبات المناخ، لتعزيز قدرة الزراعة على الصمود في مواجهة مخاطر المناخ وتحسين الإنتاجية على المدى الطويل. • توظيف استثمارات رأسمالية كبيرة لمعالجة نقاط الضعف - مثل محدودية الوصول إلى التمويل الميسور التكلفة، وسجلات الأراضي المتقادمة - حتى يستعيد القطاع قدرته الإنتاجية لما قبل الحرب.
تعافي نظام النقل وتحديثه	إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسيّة المتضررة للنقل، وضمان توفير خدمات التنقل في حالات الطوارئ للمناطق المتضررة. فرض تدابير تنظيمية مؤقتة على شركات النقل غير الرسمية لتعزيز السلامة وموثوقية الخدمة. اعتماد معايير لاستيراد المركبات الكهربائية المستعملة وإنشاء البنية الأساسيّة لشحن المركبات الكهربائية بما يضمن نمو السوق بشكل آمن ومنظّم.	إنشاء هيئة وطنية موحّدة للنقل البري تستحوذ على الصلاحيات المجزأة وتشرف على تخطيط وعلى عمليات النقل المتكاملة. زيادة الحوافز للمركبات الكهربائية، وإنشاء محطات تعمل بالطاقة الشمسية لتزويد الحافلات الكهربائية بالطاقة، وتشجيع إنشاء مواقف سيارات منظّمة لتقليل الازدحام. تنظيم المشتريات العامة المراعية للبيئة في قطاع النقل لدعم تجديد الأساطيل بمركبات منخفضة الانبعاثات وتطوير بنية أساسيّة مستدامة.

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الصناعة والتجارة	تقديم منح للشركات الصناعيّة المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لاستعادة قدراتها الإنتاجية. تعزيز التعاون بين المصنعين الكبار والصغار، لا سيما في المناطق الشديدة التأثّر بالحرب، لتوفير مخازن مشتركة أو قنوات توزيع أو مواد خام مقابل عقود إمداد مستقرة. دعم الحكومة اللبنانية في نشر بيانات جمركية محدّثة لتوجيه التجارة والإصلاحات القطاعية. دمج تدابير التحصين من المخاطر المناخية في خطط التنمية الصناعية من خلال تشجيع الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على تحقيق كفاءة الطاقة واعتماد تقنيات منخفضة الكربون، لتعزيز القدرة التنافسية مع دعم التحوّل إلى صافي الانبعاثات الصفرية في لبنان.	تحسين كفاءة الموانئ والمطارات لتعزيز المزايا اللوجستية التي ضمنت استمرارية عمل العديد من المنتجين حتى في ذروة الحرب. إجراء تقييمات للقدرة الإنتاجية، واتجاهات القوى العاملة، ومستويات المخزون لمساعدة صانعي السياسات على الاستجابة استباقياً للأزمات الناشئة. وضع برامج لترويج الصادرات، وإطلاق بعثات تجارية ومنصات للتجارة الإلكترونية للاستفادة من الأسواق الإقليمية والعالمية الجديدة. الدعوة إلى وضع سياسة صناعية وطنية تحدد المزايا النسبية للبلد - سواء في مجال الأغذية الزراعية أو المستحضرات الصيدلانية أو مجالات التصنيع المتخصصة - والاستثمار في تلك القطاعات بشكل استراتيجي لإطلاق إمكانات جديدة في السوق. الاستفادة من استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات والطويلة الأجل لجعل قطاع التصنيع محرّكاً للنمو الأخضر، من خلال الاستثمار في الصناعات الخضراء ونماذج الاقتصاد الدائري التي تقلّل من النفايات والانبعاثات. تحسين المشاركة في سلاسل القيمة الخضراء العالمية من خلال تشجيع الصادرات اللبنانية على الامتثال للمعايير والشهادات المتعلقة بالمناخ، وتحسين الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية في الأسواق المستدامة.
الخدمات المصرفيّة والتمويل الجزئي	وضع آليات لتقاسم المخاطر؛ فمن شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو صناديق الضمان المتخصصة أن تقلّل من المخاطر بالنسبة للمصارف، ما يشجّع على إقراض الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق المتأثرة بالحرب. تطوير أدوات ماليّة لتمويل إصلاح الآلات والمعدات. اعتماد حلول رقمية (fintech) لتحسين الشمول المالي والوصول إلى التمويل. تطوير منتجات للتمويل الأخضر وأطر لتقييم المخاطر المناخيّة في القطاع المصرفي لتسهيل منح قروض لمشاريع الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والبنية الأساسيّة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ.	استعادة تدفقات القروض لأنّ مشاكل الملاءة المالية والسيولة المحدودة تقيّد المصارف. لذلك، يُعتبر إصلاح القطاع المصرفي بالغ الأهمية لتمويل مشاريع إعادة الإعمار، وإعادة تمويل الديون التشغيلية، وإصدار قروض تجارية جديدة. دعم إصدار السندات الخضراء والاستفادة من مقايضة الديون بالمبادرات المناخيّة لتوفير رأس مال للاستثمارات المراعية للبيئة، لا سيما في القطاعات الخضراء المتأثرة بالحرب وذات الإمكانات العالية. مواءمة التقارير المالية مع المعايير الدولية للإفصاح المالي المتّصل بالمناخ على غرار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، لزيادة الشفافية وجذب الاستثمارات المراعية للبيئة إلى الاقتصاد اللبناني.

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
إيجاد فرص عمل لائقة وتدريب القوى العاملة وإعادة تأهيلها	تنفيذ برامج البنية الأساسيّة الكثيفة العمالة لدعم إصلاح البنية الأساسيّة وإعادة تأهيلها، وتوليد فرص عمل ذات جودة مع تزويد العاملين بمهارات محدّدة من خلال التدريب المهني والتعلّم في مكان العمل. ويجب الامتثال الكامل لقانون العمل، لا سيما في ما يتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين، والأجور، وظروف العمل. وهذا ضروري لحماية حقوق العاملين وتعزيز التعافي الاقتصادي المستدام. منح الشركات، ولا سيّما المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، إعانات دعم الأجور ودعماً مالياً محدّد الهدف، للحفاظ على الوظائف والعمليات التجارية، وتنشيط الاقتصادات المحلية. دمج ظروف العمل اللائق في استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية وطنية عن الإجهاد الحراري وتنفيذ تقييمات مستمرة للمخاطر في القطاعات المعرّضة للمخاطر مثل الزراعة والبناء والتصنيع. الاستثمار في برامج إعادة التأهيل وتحسين المهارات التي تستهدف الأعمال والصناعات الخضراء، مع التركيز على الشباب والنساء، لضمان انتقال شامل ومنصف إلى اقتصاد مستدام. توظيف الشباب المدربين في إجراء إصلاحات طفيفة للمنازل المتضررة.	وضع استراتيجية وطنية شاملة للتوظيف لمواجهة التحديات الهيكلية في سوق العمل والاضطرابات الناجمة عن الأزمات. يجب أن تعالج هذه الاستراتيجية، القائمة على حوار اجتماعي ثلاثي، قضايا على صعيدي العرض والطلب في سوق العمل، وتوليد فرص عمل مستدامة، وتحصين المنعة الاقتصادية، وتهيئة بيئة أعمال تمكينيّة. إجراء مسوح للقوى العاملة وتعزيز النُّظُم الإحصائية لاستخلاص الأدلة اللازمة لتوجيه عملية صنع القرار، وتمكين صانعي السياسات من تصميم سياسات توظيف استشرافية محدّدة الأهداف وسريعة الاستجابة، تمكّن من تحقيق التعافي الشامل والمستدام. تعزيز خدمات التوظيف التي تدعم الباحثين عن عمل، وخاصة الشباب والفئات المعرّضة للمخاطر، بالتوجيه المهني، ومواءمة المهارات مع المتطلّبات الوظيفيّة، والتوظيف والتدريب المهني لتحقيق مزيد من التكامل بين القوى العاملة، مع التركيز على الفرص الناشئة في القطاع الأخضر، وضمان أن فرص العمل التي يولّدها الاستثمار المناخي تلبي احتياجات التوظيف المحلية. معالجة مشكلة العمالة غير النظاميّة وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية، والجمع بين القوانين والسياسات وآليات الإنفاذ الفعالة والحوافز المناسبة للشركات والعمال اللبنانيين للانتقال إلى الاقتصاد النظامي. مراجعة قوانين العمل لضمان حماية العمال الذين استُبعدوا في السابق، وأولئك الذين ينخرطون بشكل متزايد في أشكال غير قياسية من العمل. وضع إطار وطني للانتقال العادل، وضمان دعم العاملين والمجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر من خلال التحوّل الاقتصادي نحو الاستدامة.
الحصول على الطاقة بأسعار معقولة	دعم الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة في القطاع الإنتاجي والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، لتحسين الحصول على الطاقة النظيفة بأسعار معقولة. إصلاح وإعادة تأهيل البنية الأساسيّة العامة للطاقة التي تضررت من الحرب لإعادة تقديم الخدمات الحيوية، لا سيما في المناطق المتضررة بشدة. ويشمل ذلك إصلاح خطوط الإرسال، والمحطات الفرعيّة، وشبكات التوزيع. تعزيز اللامركزية في نشر الطاقة المتجددة، والاستثمار في تحديث الشبكة لتحسين الحصول على الطاقة وضمان عدم انقطاعها وقدرة القطاعات الإنتاجية والأسر على تحمل تكاليفها.	تحصين البنية الأساسيّة العامة للطاقة من المخاطر المناخية وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في حلول الطاقة المتجددة من خلال المشتريات العامة الخضراء وسياسات المالية العامة المراعية للمناخ. الاستفادة من مرفق الاستثمار الأخضر للبنان وتمويل العمل المناخي الدولي لتمويل انتقال واسع النطاق إلى مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد. تحديث قطاع الطاقة وتعزيز الحلول القائمة على الطاقة المتجددة المستدامة واللامركزية. الاستثمار في تحديث الشبكة وتوسيع الأطر التنظيمية التي تمكّن القطاع الخاص من المشاركة.

جيم. ضمان توفير خدمات أساسية أكثر كفاءة واستدامة والنهوض بالنُّظُم الوطنية للحماية الاجتماعية

يشكّل وضع سياسات اجتماعية مناسبة جزءاً لا يتجزأ من خطة الإنعاش، للتعويض عن الخسائر في مجال التنمية البشرية خلال فترة الأزمة عامة، وخلال الحرب الأخيرة خاصة. ولا بدّ من النهوض بنُظُم الحماية الاجتماعية وتوسيع تغطيتها للتخفيف من حدة الفقر وحماية المعرّضين للمخاطر من أفراد وعاملين وأسر من الصدمات الاقتصادية. ويشمل ذلك المساعدة الاجتماعية، والتأمين ضد البطالة، وتوفير المزايا الأساسية، بما في ذلك في مجالات الصحة وحماية الأمومة والشيخوخة، بالإضافة إلى قضايا أوسع نطاقا تتعلّق بالإسكان.

وينبغي توفير دعم موجّه للفئات المعرّضة للمخاطر، كالنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال المهاجرين، لأنهم غالباً ما يواجهون حواجز متفاوتة تعيق حصولهم على الخدمات والتوظيف والحماية الاجتماعية. وشمول هذه الفئات في جهود التعافي ليس من باب تحقيق الإنصاف فحسب، بل يشكّل ضرورة استراتيجية لبناء سوق عمل شاملة ونشطة وقادرة على الصمود. ويجب تصميم سياسات وبرامج تركز على إزالة العقبات الهيكلية، وتحقيق تكافؤ الفرص، وإطلاق كامل إمكانات العاملين لدفع النمو الاقتصادي المستدام.

الجدول 6. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتوفير خدمات أساسية عالية الجودة وتوسيع تغطية نُظُم الحماية الاجتماعية

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الحماية الاجتماعية	الاستجابة من خلال توفير مساعدات نقدية للتعافي، لدعم الأسر المتضررة بأموال مخصصة لحالات الطوارئ وذلك لمدة 12-6 شهراً. البناء على جهود تسجيل النازحين والعائدين والسكان المتضررين من الحرب، التي تضطلع بها حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية، بدعم من اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي. وينبغي استهداف الأسر التي لديها أطفال، وحماية رأس المال البشري (التعليم والتغذية). يمكن أيضاً إحالة الأسر إلى خدمات وفرص أخرى من قطاعات مختلفة (نموذج "النقد وتدخّلات أخرى"). توسيع الحماية والدعم الاجتماعيين لشمول الأسر الأكثر عرضةً للمخاطر في تدخلات المساعدة الاجتماعية القائمة، ولا سيّما شبكة الأمان الاجتماعي "أمان" والبدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة. وضع برامج النقد لقاء العمل للأسر التي لديها أطفال لحماية رأس المال البشري (التعليم والتغذية)، بناءً على عملية التسجيل التي تضطلع بها حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي.	تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، والاستثمار في توسيع نظام الحماية الاجتماعية الوطني وتفعيل هياكل الحوكمة فيه. وضع آليات مستدامة لتمويل تدخلات المساعدة الاجتماعية، وزيادة تخصيص الموارد المحلية إلى أقصى حد. تعزيز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال ضبط أوضاع المالية العامة، واعتماد الحوكمة المسؤولة، وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي، وتحسين إدارة الصناديق، وتنويع استراتيجيات الاستثمار، والإدماج التدريجي للعاملين في القطاع غير النظامي لزيادة المساهمات والاستدامة المالية.

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
التعليم	دعم إعادة تسجيل الشباب النازحين سابقاً وحالياً في التعليم النظامي لتجنب الغياب عن التعليم لفترة طويلة. توفير خدمات الصحة النفسيّة والدعم النفسي الاجتماعي للطلاب والمعلمين. إكساب الشباب غير الملتحقين بالمدارس التعليم والمهارات في المهن المطلوبة في مختلف القطاعات التي تلحظها خطة التعافي، وإشراكهم اقتصادياً في أعمال التعافي، في قطاعات البناء والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والزراعة. إصلاح/إعادة إنشاء البنية الأساسيّة للتعليم، من مدارس ومراكز تعليم وتدريب في المجال التقني والمهني. توسع نطاق الدعم المهني والدروس الخصوصية والمساعدات النقدية لتشمل الشباب المعرضين لخطر التسرب من التعليم بهدف معالجة تأثير الفجوة في التعلم في السنوات الأربع الماضية. تطوير مسارات متعددة ومرنة للتعليم المهني. إعادة تسجيل الشباب المتسرّبين في التعليم النظامي من خلال برنامج متكامل طُوّر مع مديرية التدريب المهني التابعة لوزارة التربية والتعليم.	
الإسكان	دعم الحكومات المحلية في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات الإسكان الإيجاري التي تعالج تحديات الإسكان، وتعزّز القدرة على تحمل تكاليفه، وتحسّن القدرة على الصمود في حالات الأزمات.	معالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، بما في ذلك انتهاكات حقوق السكن والأرض والملكية، لا سيما بين الفئات السكانية المعرّضة للمخاطر، بالتعاون مع الحكومات والمجتمعات المحلية، مع مراعاة قضايا الملكية غير النظامية. ويشمل ذلك إجراء تقييمات شاملة تغطي هذه القضايا، وبرامج لتوعية مختلف أصحاب المصلحة وبناء قدراتهم، وتعزيز نظام إدارة البيانات.
الصحة	إصلاح/إعادة إنشاء البنية الأساسيّة في قطاع الصحة، بما في ذلك مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات. توسيع وتحسين الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية الصحية الأولية.	تحسين وظائف الصحة العامة من خلال الإصلاحات وتعزيز الحوكمة.

دال. استعادة النُّظُم البيئية في لبنان

على البلديات الانخراط في عمليات كبيرة لإزالة الأنقاض قبل إطلاق حملة إعادة الإعمار الأوسع نطاقاً. وهناك مخاوف من أن تختار الحكومة، بسبب الحاجة الملحة إلى إعادة الإعمار، أساليب سريعة وأقل ثمناً للتخلص من الأنقاض. وقد اقترح مسؤولون حكوميون توسيع مواقع طمر النفايات، مثل الكوستا برافا، لإدارة حجم الحطام المتزايد[91]. وبمجرد إزالة الحطام، ينبغي الشروع في مرحلة إعادة الإعمار. والحاجة ملحة إلى رقابة بيئية قوية، ليس فقط لإدارة التحديات المرتبطة بالحطام الخطير، ولكن أيضاً لتوجيه جهود إعادة الإعمار الأوسع نطاقاً نحو مسارات التعافي المستدامة والآمنة.

ويجب أن تكون الحوكمة البيئية الفعالة ركيزة تعافي لبنان، ليس فقط للتكفل بإعادة الإعمار، بل أيضاً لاستعادة الأصول الطبيعية للبلد وحمايتها. وفيما يلي ملخص للأولويات الرئيسية التي يجب مراعاتها لتعافي النظام البيئي.

الجدول 7. توصيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعافي النظام البيئي في لبنان

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
التقييم البيئي	إجراء تقييم بيئي على مستوى البلديات للحطام المتراكم (مثل القياس الكمي للحطام حسب النوع) وضمان جمع الحطام وإزالته والتخلص منه بشكل سليم بيئياً، واقتراح مواقع محددة لجمعه وفرزه (إن أمكن) والتخلّص الآمن منه. إجراء تقييمات للجدوى من إعادة استخدام الأنقاض في مواقع إعادة الإعمار ولأعمال محددة (ملء الحفر، والردم تحت الأساسات أو أرصفة الطرق). سيؤدي ذلك إلى تقليل حجم الحطام المتراكم وتكاليف نقله، وتخفيف الأعباء البيئية الناجمة عن استخراج المواد الطبيعية للبناء، وإلى الابتكار في جهود إعادة الإعمار. إشراك الشباب من خلال منصات التطوع الوطنية (مثل نحن، وبرنامج القيادة الشبابية) للمساهمة في تقييم وتنفيذ مبادرات ذات صلة مثل جمع النفايات والتوعية البيئية.	
الذخائر غير المنفجرة	نظراً لكثافة التفجيرات والانتشار الواسع للذخائر غير المنفجرة، بما فيها القنابل العنقودية، يجب ضمان استدامة التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة وفعاليتها. بناء قدرات المؤسسات المعنيّة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والجيش اللبناني ومؤسسات المجتمع المدني. تعزيز آليات التنسيق.	

الأولويات	توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل	توصيات طويلة الأجل
الذخائر غير المنفجرة	الدعوة إلى وضع سياسات تحمي المجتمعات المعرّضة للمخاطر، وخاصة الأطفال، من مخاطر المتفجرات. تسريع عمليات إزالة الألغام. تنفيذ برامج لدعم الضحايا. إطلاق حملات توعية.	
إعادة الإعمار	وضع آليات جديدة أو استخدام الآليات القائمة لإطلاق عملية إعادة إعمار تتسم بالكفاءة والسرعة والتقيد الصارم بمعايير الشفافية وممارسات الحوكمة الرشيدة. مواكبة هذه الآليّات بطرائق دعم محلية (مثل المكاتب الفنية الإقليمية) لتزويد الأسر والبلديات المتضررة بالمساعدة الفنية لإدارة عمليّة البناء ومراقبة الجودة والإشراف العام. اعتماد الحلول المستوحاة من الطبيعة في إعادة الإعمار، على غرار تشجير المناطق الحضرية (زراعة الأشجار، والأسطح الخضراء) وتدابير الحماية من الفيضانات لزيادة منعة المدن وتقليل الإجهاد الحراري في المناطق المعاد بناؤها. تشجيع استخدام مواد البناء المستدامة المنخفضة الكربون، وتحفيز الإنتاج المحلي لمستلزمات البناء الأخضر لتقليل البصمة الكربونية وتوليد فرص عمل رفيقة بالبيئة. اعتماد المشتريات العامة الرفيقة بالبيئة في مناقصات إعادة الإعمار لإعطاء الأولوية للمواد والتصاميم المراعية للبيئة. تفعيل المراقبة البيئية لمواقع إعادة الإعمار لضمان الامتثال لمعايير إدارة النفايات وجودة الهواء ومكافحة التلوث.	ترسيخ مبادئ الاقتصاد الدائري في قطاع البناء، وضمان الاعتماد الدائم لنُظُم إعادة التدوير وسلاسل الإمداد لمواد البناء الثانوية. إدراج تدابير تعزّز القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ في التخطيط الحضري، وذلك من خلال دمج تقييمات مخاطر الفيضانات وموجات الحر والإجهاد المائي في المخططات الرئيسية وقوانين البناء. تشجيع استخدام نُظُم الطاقة المتجددة اللامركزية (الطاقة الشمسية الكهروضوئية وسخانات المياه بالطاقة الشمسية) في جميع المرافق العامة والمناطق السكنية المعاد بناؤها لتقليل الاعتماد على الديزل، وبناء القدرة على الحفاظ على إمداد ثابت من الطاقة على المدى الطويل، على الرغم من الانقطاعات. إنشاء منصة وطنية للتمويل الأخضر (مثل مرفق الاستثمار الأخضر للبنان) لحشد الاستثمار في إعادة الإعمار المستدامة والبنية الأساسيّة البيئية.

المرفق. ملاحظات منهجية

استخدم، لاستخلاص الإسقاطات عن الآفاق الاقتصادية، نموذج لبلد واحد، يستند إلى نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية الذي وضعته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة[92]. يرتكز النموذج إلى بنية نظرية شائعة تتضمن مبادئ تصحيح الأخطاء، وتوازن بين الديناميات القصيرة الأجل القائمة على البيانات، ونظرية الاقتصاد الكلي التي تستشرف الأجل الطويل. يتألف النموذج من حوالي 60 معادلة، ويسجّل السلوكيات الاقتصادية الوطنية الرئيسية، ويأخذ في الحسبان عوامل عالمية مثل أسعار النفط وأسعار الصرف والسياسات المحلية التي تؤثر على النتائج القصيرة الأجل. وتستهدف الإسقاطات المتوسطة الأجل وصول الناتج المحلي الإجمالي إلى إمكاناته، والتضخم، واستقرار المؤشرات الرئيسية مثل الدين الحكومي والبطالة، وتركّز بدرجة أقل على التدخلات السياسية المضبوطة. ولا يزال نموذج التنبؤ الاقتصادي العالمي شديد الأهميّة في التحليل الذي تجريه الأمم المتحدة للاتجاهات الاقتصادية العالمية، ويشكّل مصدراً للمعلومات بالنسبة إلى التقرير الرئيسي الذي تصدره عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم.

ويستوحي نموذج التوقعات الاقتصادية العالمية لبلد واحد، الخاص بلبنان، سمات أساسية من النموذج العالمي المستخدم على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، فالنموذج الخاص بلبنان:

- هو نموذج اقتصادي كلي قياسي هيكلي ومبسّط.
- يتكون من نحو 60 معادلة وحوالي 15 علاقة سلوكية رئيسية.
- يتبع، على المدى الطويل، إطاراً كلاسيكياً محدثاً على صعيد العرض.
- هو مدفوع، على المدى القصير، بالديناميات الكينزية على صعيد الطلب.

ويشتمل النموذج على توقعات تعتمد على معلومات من الماضي (متغيّرات تابعة متأخرة) وقواعد السياسات (النقدية والمالية)، لمحاكاة تطوّر السياسات في العالم الحقيقي. وتتصل جميع القطاعات ببعضها من خلال نظام محاسبي.

يعتمد إطار الاقتصاد القياسي الأساسي على نموذج تصحيح أخطاء التآلف، المستخدم في تقدير العلاقات السلوكية. وتنقسم عملية التقدير إلى مرحلتين، فتبدأ بخصم المربعات الصغرى لتعديل التحيّز. وفي بعض الحالات، تُطبّق قيود على المتغيّرات لضمان أن المعامِلات لها علامات مناسبة وحدود معقولة.

ويلحظ النموذج أربعة قطاعات: الأسر، والشركات، والحكومة، والقطاع الخارجي. تستهلك الأسر السلع وتطلب الخدمات، وتوفّر العمالة في المقابل. تنتج الشركات السلع وتزوّد السوق بها. هذه السلع تطلبها الأسر والشركات والحكومة. والشركات توظف أشخاصاً (من الأسر) وتستثمر، فتؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار. والحكومة تجمع الضرائب، وتنفق على الاستهلاك الحكومي، وتقترض (ما يؤدي إلى تراكم الدين العام)، وتدفع فائدة على الديون. وفي القطاع الخارجي، يتم تبادل السلع في الأسواق الدولية. تقوم الشركات المحلية بتصدير السلع (حيث الطلب الخارجي ناتج عن عوامل خارجية) واستيرادها.

ولأن تفاصيل الإصلاحات المقترحة لا تزال غير واضحة، فالهدف من هذا السيناريو هو توضيح

النمو الاقتصادي المحتمل في حال تنفيذ الإصلاحات بنجاح. أما الآثار الإيجابية المتوقعة من الإصلاحات، استناداً إلى سياسات مقترحة في لبنان، فهي التالية:

- أُدخلت تغييرات افتراضية على إنتاجية العوامل الإجمالية أخذت في الحسبان التحسّن العام في كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية، بما في ذلك تحسّن استقرار الأعمال والقدرة على التنبؤ، وتراجع الفساد، وتكافؤ الفرص لجميع الشركات. فارتفع الناتج المحلي الإجمالي في سيناريو الإصلاح بنسبة 50 في المائة عما هو عليه في سيناريو خط الأساس.
- أُدخلت تغييرات افتراضية على الطلب على الاستثمار أخذت في الحسبان جهود إعادة الإعمار، وتحسّن نظرة الشركات إلى ظروف الأعمال الذي أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسّن الاستثمارات المحلية. فبلغ الاستثمار في سيناريو الإصلاح أكثر من 22.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 17.3 في المائة في سيناريو خط الأساس. وفي سيناريو الإصلاح، يبدأ تحسّن الاستثمار في عام 2025 (بلغت الاستثمارات فعلياً 20.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025)، بينما هو تدريجي في سيناريو خط الأساس.
- أدخلت تغييرات افتراضيّة على الإيرادات الضريبية أخذت في الحسبان تحسّن الامتثال الضريبي وممارسات تحصيل الضرائب. فارتفعت الإيرادات الضريبيّة لتصل تدريجياً إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- أدخلت تغييرات افتراضيّة على رصيد الحساب الجاري للبلد أخذت في الحسبان الزيادة في التحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية الناجمة عن الاستقرار وتحسن الإطار المؤسسي. ويصل التأثير الإضافي للأموال تدريجياً إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.
- أدخلت تغييرات افتراضيّة على تكاليف السلع المستوردة والمصدّرة أخذت في الحسبان فتح طرق تجارية رئيسية مع الجمهورية العربية السورية والعراق. وسيؤدي ذلك إلى خفض تكاليف النقل وتحسين التجارة، وزيادة الصادرات إلى دول الخليج. وفي سيناريو الإصلاح، يزداد الطلب الخارجي بنسبة 50 في المائة مقارنةً بسيناريو خط الأساس خلال الفترة 2025-2030.

الهوامش

1. World Bank, Lebanon Economic Monitor: Mounting Burdens on a Crisis-Ridden Country, Fall 2024. يشمل الانكماش التراكمي انكماشاً ناجماً عن الحرب بنسبة 5.7 في المائة في عام 2024.
2. World Bank, Macro Poverty Outlook Lebanon, April 2024.
3. United Nations Department of Economic and Social Affairs , World Economic Situation and Prospects, 2024.
4. World Bank, Lebanon Economic Monitor, Fall 2024.
5. Government of Lebanon, Credit Outlook, Moody's, 14 January 2025.
6. United Nations Development Programme (UNDP), Economic and Social consequences of the escalating hostilities in Lebanon, October 2024 - Rapid Appraisal.
7. FitchRatings, Fitch affirms Lebanon at "RD"; withdraws ratings, 2024.
8. World Bank, Lebanon Economic Monitor, Fall 2024.
9. Paul Makdissi, Walid Marrouch and Myra Yazbeck, Trust in Lebanon's public institutions: a challenge for the new leadership, 28 January 2025.
10. اعتُمد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1701 في عام 2006 لإنهاء الصراع بين إسرائيل وحزب الله في لبنان. ودعا إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب إسرائيل من لبنان، ونشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
11. لا يميّز التقرير بين هذه المراحل الثلاث عند تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للحرب، إنّما يقدم تقييماً شاملاً منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى تاريخ نشره (فترة وقف إطلاق النار). وقد غطت العديد من التقييمات في وقت سابق مراحل محدّدة من الحرب، منها تقريرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول حرب غزة بشأن نتائج أولية حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على لبنان، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية لتصاعد الأعمال العدائية في لبنان - تشرين الأول/أكتوبر 2024 - تقييم سريع.
12. بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة، حسابات الإسكوا، أبرز 10 أشهر تقويمية من حيث عدد الضربات الجوية/بطائرات بدون طيار منذ 1 كانون الثاني/يناير 1997.
13. رسالة شكوى من لبنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، 26 كانون الأول/ديسمبر 2024: رسالتان متطابقتان بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2024 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة.
14. How will Lebanon's 'Let's Get to Work' government face the challenges of corruption? Transparency International Voices, 26 February 2024.
15. المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان 2023-2024، تقرير موجز حول الاعتداءات الإسرائيلية والأضرار القطاعية، 2024.
16. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Lebanon: Flash update #54 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 09 January 2025.
17. المرجع نفسه.
18. المرجع نفسه.
19. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع، رئاسة مجلس الوزراء، تقرير رقم 19، 29 تشرين لبثاني/نوفمبر 2024.
20. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع، رئاسة مجلس الوزراء، تقرير رقم 51، 6 كانون الأول/ديسمبر 2024.
21. International Organization for Migration (IOM), Lebanon Emergency Response - Update #7, 1-12 January 2025.
22. Mercy Corps, Lebanon at war – crisis update, 2025.
23. وحدة إدارة مخاطر الكوارث هي وظيفة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء، يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
24. UNDP Lebanon, From crisis to recovery: local authorities confronting post-war realities in Lebanon rapid impact assessment, January 2025.
25. المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان.
26. UNDP, From Crisis to Recovery: Local Authorities Confronting Post-War Realities in Lebanon Rapid Impact Assessment, January 2025.
27. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع، رئاسة مجلس الوزراء، تقرير رقم 51، 6 كانون الأول/ديسمبر 2024.
28. UNDP, From crisis to recovery: local authorities confronting post-war realities in Lebanon rapid impact assessment, January 2025.
29. World Bank, Lebanon poverty and equity assessment 2024 - weathering a protracted crisis, 2024.
30. استخدم البنك الدولي بيانات من مسح ميزانية الأسر لسنة 2011-2012 ومن مسح الأسر المعيشية في لبنان الذي أُجري مؤخراً لسنة 2022-2023، ليخلص إلى تقدير لمنحنى تأثّر النمو للأسر اللبنانية على مدى فترة 10 سنوات، من عام 2012 إلى سنة 2022-2023، استناداً إلى مقياسي الدخل والإنفاق.
31. العامل الأساسي في تحديد الفقر النقدي في البلدان النامية هو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، ويقاس هذا الحد الأدنى بكلفة النظام الغذائي الكافي من الناحية التغذوية، أي النظام الغذائي الذي يوفر السعرات الحرارية والعناصر التغذوية الكافية للبقاء على قيد الحياة. وهذا يعني أن ثمة علاقة مباشرة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

32. Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Lebanon: Acute Food Insecurity Situation for October - November 2024 and Projection for December 2024 - March 2025.

33. يحتاج السكان الذين يعدون في المرحلة 3 فما فوق من التصنيف إلى تدخل إنساني عاجل لمعالجة الفجوات الغذائية وحماية سبل العيش أو استعادتها، والحيلولة دون وقوع سوء التغذية الحاد.

34. International Labour Organization (ILO) and the Central Administration of Statistics (CAS), Lebanon follow-up Labour Force Survey, 2022.

35. أجريت هذه الحسابات على أساس توزيعات العمالة الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة العمل الدولية، والتقديرات المنمذجة للسكان في سن العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

36. أجرت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع الاتحاد العمالي العام في لبنان والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، مسحاً لتقييم تأثير الحرب على العمال في جميع أنحاء البلد. وشمل الاستطلاع عينة من 2,292 عاملاً من كلا الجنسين، يمثلون مختلف القطاعات والمناطق والجنسيات (المواطنين وغير المواطنين) وأنواع العمل (النظامي وغير النظامي).

37. ILO, Rapid assessment of the impact of the war on private-sector workers and enterprises in Lebanon, forthcoming.

38. مسح منظمة العمل الدولية حول تأثير الحرب على العاملين في القطاع الخاص في لبنان.

39. Disaster Risk Management reports of 22 October 2024.

40. United Nations Children's Fund (UNICEF), Child-focused Rapid Assessment, Trapped in Downard Spiral, Children hit ever-harder by Lebanon's unrelenting crises, 13 December 2023.

41. UNICEF Child-focused Rapid Assessment, Shattered Childhood, February 2025.

42. المرجع نفسه.

43. OCHA, Lebanon: Flash Update #41 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 4 November 2024.

44. OCHA, Lebanon: Flash Update #42 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 7 November 2024.

45. L'Orient Today, Fayad: $480 million in losses in electricity, energy and water sectors, 31 October 2024.

46. OCHA, Lebanon: Flash Update #54 - Escalation of hostilities in Lebanon, as of 9 January 2025.

47. UNICEF Child-focused Rapid Assessment, Shattered Childhood, February 2025.

48. UNICEF, Rapid gender analysis: situation of displaced adolescent girls and young women in Lebanon, 2024.

49. IDAL, Tourism Sector in Lebanon, 2019 Factbook.

50. World Travel and Tourism Council, Lebanon Annual Research: Key Highlights, 23 April 2025.

51. Mercy Corps, Lebanon at war – crisis update, 2025.

52. BLOMinvest Bank, Number of airport passengers down 20.84 per cent annually by December 2024, 16 January 2025.

53. BLOMinvest Bank, Number of Airport Passengers Down 19.16% Annually by October 2024, 4 December 2024.

54. Bank Audi, Lebanon weekly monitor, 12–6 January 2025, week 02.

55. L'Orient Today, 30-40 per cent decline in flights' at Beirut airport: Update on cancellations, 23 September 2024.

56. Credit Libanais, Occupancy rate in Lebanon's hospitality sector at 19.7 per cent in January 2024, May 2024.

57. الوكالة الوطنية للإعلام، الأشقر ينعى موسم صيف 2024: الحرب عدوة السياحة والإقتصاد، 02 آب/أغسطس 2024

58. The National, Beirut hotels fill up as people flee Israeli strikes on southern Lebanon, October 2024.

59. Mokbel, Figure of the week: Hotel Occupancy in Beirut Drops Below 10%, Regions Near 0%, *This is Beirut*, 7 December 2024 Liliane, and AydaNaji.

60. النشرة، اقفال مئات المطاعم بسبب الحرب: هل من خطة للنهوض بعد وقف اطلاق النار؟ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

61. Central Administration of Statistics, The national accounts for 2021, 2023.

62. Food and Agricultural Organization (FAO), Special report 2024, FAO/WFP crop and food security assessment mission (CFSAM) to the Lebanese Republic, November 2024.

63. المجلس الوطني للبحوث العلمية، العدوان الإسرائيلي على لبنان.

64. FAO, Special report 2024.

65. المرجع نفسه.

66. FAO, Non-wood forest product value chains in Lebanon, 2016.

67. الإسكوا، استناداً إلى بيانات قدمتها المكاتب الإقليمية لوزارة الزراعة. ولا تشمل هذه البيانات كبار المنتجين المتكاملين للدواجن.

68. International Rescue Committee (IRC), Market overview of small and medium enterprises in Beirut and Mount Lebanon, 2016.

69. UNDP, Economic and social consequences of the escalating hostilities in Lebanon - rapid appraisal, 23 October 2024.

70. أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسحاً رقمياً شاملاً للأضرار، غطى حوالي 8,068 من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وأنشطة سبل العيش، لتقييم تأثير الحرب على تلك الشركات. وكان الغرض من المسح تبيّن مدى الأضرار والخسائر البشرية والمادية، ومدى تعطل العمليات التجارية، وقدر الاحتياجات، وقدر الدعم المتلقى، بالإضافة إلى استكشاف الآفاق المستقبلية. سعى المسح أيضاً إلى تحديد آليات التكيف التي تستخدمها الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم استجابة للتطورات الناشئة. وقطاع الأغذية الزراعية هو الأوسع انتشاراً بين الشركات التي شملها المسح، حيث تعمل نسبة 43 في المائة من الشركات في إنتاج الأغذية وتوزيعها، بينما يمثل قطاع الخدمات 21 في المائة مع تركيز على السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

71. UNDP, Lebanon war 2024: Damage and loss assessment of MSMEs, 2024-2025 (unpublished).

72. Central Administration of Statistics Lebanon, National Account, Lebanese_NA_Tables.xlsx.

73. أجري مسح منظمة العمل الدولية بالشراكة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين لتقييم تأثير النزاع على الشركات. وشمل المسح عينة من 701 شركة، تمثل مجموعة متنوعة من المناطق والقطاعات والأحجام في القطاعين النظامي وغير النظامي.

74. ILO (2025). Rapid assessment of the impact of the war on private-sector workers and enterprises in Lebanon. Forthcoming.

75. المرجع نفسه.

76. جميع الأرقام الواردة في هذا القسم من التقرير مأخوذة من مسح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

77. Central Administration of Statistics, 3-CPI_MARCH2025.xlsx, Year-on-Year Change March 2025-2024.

78. ILO and CAS, Lebanon follow-up Labour Force Survey, 2022.

79. BLOMinvest Bank, Productivity setbacks impede Lebanon industry, 2017.

80. ILO and CAS, Lebanon follow-up Labour Force Survey, 2022; BLOMinvest Bank, Productivity setbacks impede Lebanon industry, 2017.

81. بناء على مقابلة مع شركة مصنعة للأغذية الزراعية، شباط/فبراير 2025.

82. تحقيق درجة تزيد على 50 على دليل مديري المشتريات يشير إلى توسع في القطاع الخاص، أما إذ كانت الدرجة أقل من 50، فتشير إلى انكماش.

83. BLOMinvest Bank, BLOM Lebanon PMI ticks up to four-month high, 4 December 2024.

84. أضيف لبنان إلى القائمة الرمادية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في تشرين الأول/أكتوبر 2024، ويشير هذا التصنيف إلى حاجة ملحة إلى إصلاحات كبيرة في الأطر المالية والتنظيمية للبلد.

85. حددت رموز النظام المنسق ذات الصلة لتوصيف السلع وترميزها لكل قطاع فرعي (الرموز 24-1 للأغذية الزراعية، والرمزان 33 و34 لمنتجات النظافة الصحية، والرمز 30 للمستحضرات الصيدلانية)، وجُمِعت بيانات الواردات التي أبلغ عنها الشركاء حيثما توفرت أرقام حديثة.

86. World Bank, Migration and Development Brief 40, June 2024.

87. Byblos Bank, Lebanon this Week, Issue 854, 17-22 February 2025.

88. L'Orient Today, Beneficiaries of circulars 158 and 166 are entitled to two additional monthly withdrawals in November, 31 October 2024.

89. World Bank, Lebanon Economic Monitor, autumn 2024.

90. بأسعار عام 2015.

91. New York Times, Lebanon Faces a Colossal Disposal Task: Clearing War Debris, 2025؛
World Bank Group, Lebanon Rapid Damage and Needs Assessment, March 2025, p. 37.

92. Altshuler and others, The World Economic Forecasting Model at the United Nations, United Nations Department of Economic and Social Affairs, 2016.

ألحقت حرب عام 2024 أضراراً جسيمة بلبنان ستخلّف تداعيات عميقة وطويلة الأمد. ويقدّم هذا التقرير تحليلاً شاملاً لهذه الآثار، بهدف رسم مسار واضح للتعافي الفوري وتوجيه جهود الإصلاح على المديين المتوسط والطويل. ويتناول التقرير الخسائر المباشرة التي ألحقتها الحرب بالبنية الأساسيّة والنُّظُم الاقتصادية، ويكشف عن التكاليف البشرية والاجتماعية الباهظة. كما يقيّم التداعيات على الاقتصاد الكلي، مسلطاً الضوء على تفاقم التحديات البنيوية، وما أسفر عنها من مخاطر اقتصادية واجتماعية. ويختتم التقرير بسلسلة من التوصيات على مستوى السياسة العامة، هي بمثابة أساس صلب لجهود التعافي الشامل وبناء المستقبل.

2500251A